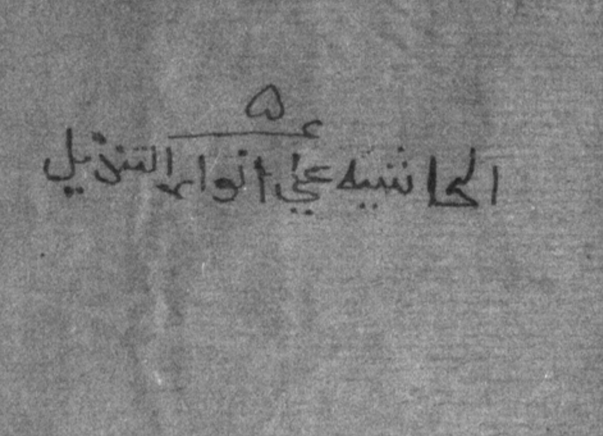
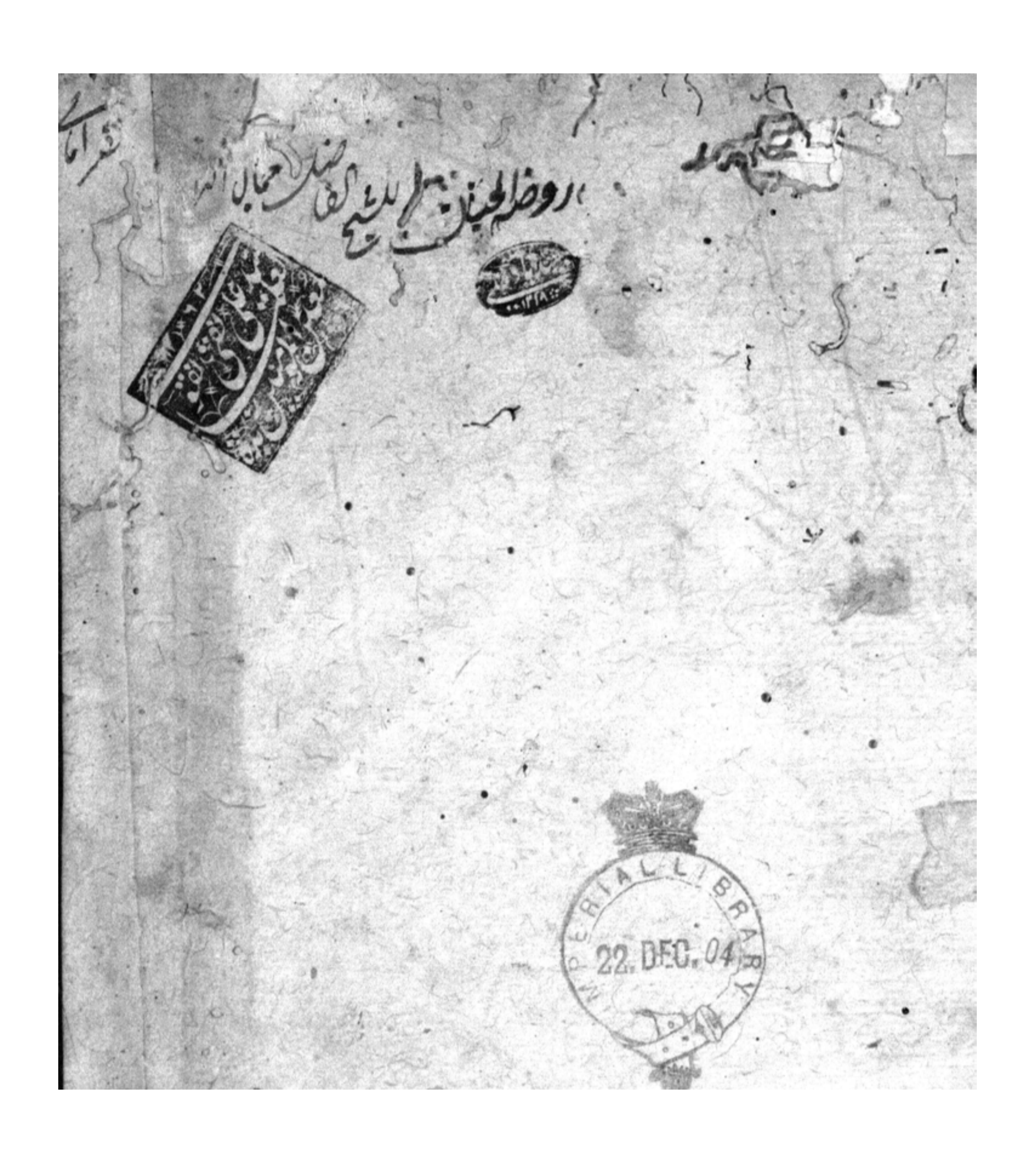


٥
ع
الحاشية على أنوار التنزيل


روضة الجنان
IMPERIAL LIBRARY
22. DEC. 04



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الرحمن الرحيم رجاء ان يهدي الى صراط المستقيم قوله الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين
نذيرا اقتبس اقتباسا لطيفا من قوله تعالى تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا احتياج فيه الى دفع
ما يحمه على المتبشين من ان الصلة يجب ان يكون معلومة وليس تنزيل الفرقان على عبده معلوما فكيف يوضع به الموصول
ويدفع بانه لعقده ولعله تنزيل سرك المعلوم في زمان الاقتباس معلوم عند المخاطبين المسلمين المتيقنين بمضمونه
ولا يخفى من التيام التنزيل مع الفرقان لانه سمي كتاب الله فرقانا لانه انفصل بعض اجزائه من بعض في الانزال و
في التنزيل اشعار بالتنجيم لدلالته على التكثير وان لم يفرق في كتب اللغة بين الانزال والتنزيل والاستنزال وجعل
الكل بمعنى وفسر ليكون بكون العبد او الفرقان والعالمين بالثقلين او بليس له انذار الملك والنذير مصدر بمعنى الانذار
او فسره المصنف بمعنى المنذر الفرقان فان قلت لا دخل في الانزال على سبيل التدريج في الكون نذيرا قلت جعله نفس
الانذار مبالغة في كمال انذاره وكمال الانذار في التدريج لانه يقع الانذار بكل جملة نزل ليبقى الانذار برهة من الزمان
بخلاف ما لو انزل جملة فان الانذار ينقطع بانقطاع النزول واقتصر على الانذار لانه يعم الكل بخلاف التبشير فانه يخص
المؤمنين قوله متحديا باقصر سورة من سوره اي تحدى عبده او تحدى الفرقان حيث جاء منه وان كنتم في ريب مما
نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله والتحدي ويؤيده قوله ليدبروا آياته والتحدي طلب المعارضة والمصقع بكسر الميم
البليغ او العالي الصوت او من لا يرتج عليه كلامه والخطيب البليغ فعلى الاول يكون مصاقع الخطباء من قبيل اضافة
المشبه الى المشبه به فالاعتماد على المعنيين الآخرين والعرب العرباء اي الخلص والاعجب من قبيل ليل الليل والعذر

مبالغة الانذار

سبحانه القادر ... الكلام بعضه نفي ... من قبيل وما انا بظلام للعبيد قوله والمحسن اي الساكت
تقال المحسن ... كلمة في السكتة في حضرته او غيره ... والمحسن ... وفيه دفع توهم ان الافحام بالصرفة لا بكمال البلاغة لان
سوق الكلام يكون ... دفع الابهام ولولاه لم يتم زيادة ... في افحامه انه بالبلاغة لاحتمال ان يكون لاستماع على الاخبار بالغيب
او السلامة من الاختلاف والسابقين كما قيل الفصحاء جمع فصيح مثل البليغ وعدنان ابو معد فاضافة الفصحاء اليه
اضافة الابناء الى الاب وقحطان بن عامر بن شالخ ابو حي تقال هو قحطاني ام قحاطي على غير قياس وبيان من تصدى
بالاشارة الى كمال ملاحة المتصدين وكمال كثرتهم لاشتهارها بها قوله حتى حسبوا انهم سحروا السحر انه كمال المبالغة
في افحام هؤلاء الفصحاء المتصدين عن العجز في مقام التكلم سيما معارضتهم في النوادي وتعريض وتشنيع لمن جعل
الاعجاز بالصرفة حيث جعل اعتقادهم حسبانا لا علما واشارة الى ان نسبة اهل الجاهلية للنبي عليه السلام بالساحر
لا بانه بهذا الكلام وتعجزهم عن المعارضة في كل مقام قوله ثم بين للناس الى الكلمة ثم لتفاوت ولو جعل في تقدير
وتذكرة الاكرام سيد قوله فكشف قناع الانغلاق اي لسبا ... عن ايات محكمات واضحات لا يقبل النسخ
ولم يكن فيها انغلاق زال بالكشف بل لا كان في عرضه ... كانت متشابهات وحفظها عنه جعلها مكشوفا عنها وجعل
المحكمات ام الكتاب لان المتشابهات يرجع اليها ... ورد متين بها وقوله واخر عطف على الايات محكمات و...
متشابهات صفته وعني بالمتشابهات ما يقابل المحكم وكشف القناع عنه على حقيقة كما نبه بقوله تاويلا اي تحصيل
ماله بالنظر والتامل وتفسيرا اي بالبيان من الشارع حيث لا يصل اليه نظر والتامل وفيه اقتباس لطيف والغوامض
جمع غامض وهو خلاف الواضح من الكلام وقوله والماعها جمع لامع اي واضحاتها وقوله ليذهب عنهم الرجس اقتباس
من قوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا او تجويز التغيير في الاقتباس وكانه اشار الى حمل اهل البيت
على الامة فانهم اهل بيت النبوة قوله سورة فاتحة الكتاب من قبيل اضافة المسمى الى الاسم فهي في قوة سورة
تسمى فاتحة الكتاب فالاحسن ان قوله وتسمى عطف عليه معنى واشار فيما بعد بقوله لانها مبتدؤه الى ان التسمية
بها من قبيل تسمية المكان باسم الفاعل فهي من فروع اسناد الفعل الى المكان وفي بعض حواشي الكشاف
ان تسميته الالة باسم الفاعل حيث قال سمي الاول بها كالاخر بالخاتمة لانه ما يفتح به الشيء ويدخل فيه كما ان الاخر
ما يختم به الشيء ويخرج منه ونحن نقول سمي فاتحة الكتاب لانه يفتح الله به الكتاب على القاري التالي لان فيه
الدعاء بالهداية الى الصراط المستقيم الذي لاجله نزل الكتاب الكريم ... فتح باب المعرفة له وبه
عرفت وجه ... والكنز والكافية والوافية وام الكتاب ... فيه الفه ولا مر ما صارت اول كتابه مع قوله فلانها
اصله ومنشاؤه فكما يظهر بعد تحقق الاصل الفرع ... بعد تحقق الاول البواقي قوله او لانها تشتمل على ما فيه من
الثناء ... التوجه على جمل مقاصد القرآن الثناء وبيان الاوامر والنواهي والوعد والوعيد واشتمال الفاتحة عليها

باعتبار جميع اجزائها ومبني عديله على جعل مقاصده الحكمة العلمية والنظرية واشتمال الفاتحة باعتبار ما هو وعلى منهاما الى التيسير
الى الحكمة الصراط المستقيم والتيسير الى الحكمة النظرية ذكر السعداء والاشقياء قوله لذلك اى لجميع ما ذكر وهما زاد صح وبه الى التسمية
على الكشاف ما ذكره اولا من قوله لانها مفتتحه ومبدأه وكثرة ما يتوهم لقصر النظر على ما فيه ان قوله لذلك اشارة
الاشتمال على طبق ما ذكره والاحسن في تسميتها كافية وواقية انه وفى شفاء كلي داء وكفى فيه قوله وحسبت الشرفية الى
انه ينبغي للسائل ان يحمد اولا بما هو حقه ويكفر امره في المسئول عنه حتى يجاب كما في بعض الاحاديث انه ينبغي ان
يصلي على النبي صلعم الصوفين مقربات الاجابة قوله والصلوة لوجوب قرائتها او استحبابها لا قابل بالاستحباب لانها
ض عند الشافعي ره وواجبة عند ابي حنيفة ره الا ان يراد بالوجوب الفرض ليس فيه ولعبد بالاستحباب
ما يقابل الفرض فيشتمل الواجب عند ابي حنيفة ره وفيه بعد ان المراد الوجوب في الكل عند الشافعي ره او
الركعتين الاولتين عند ابي حنيفة ره والاستحباب فيما عداها عنده ولا يبعد ان يراد بالصلوة الدعاء فيكون كالتسمية
لسورة الدعاء بل يقول عن ان يكون التسمية لسورة الكنز والشافية والوافية والكافية من قبيل التسمية لسورة الصلوة
لان الصلوة وهي الكنز والشافية والوافية والكافية قوله او الانزال اى في الانزال او من قبيل علقتها تبنا وماء
قوله لانها سبع ايات بالاتفاق لا لقال نقل في التيسير عن الحسن البصري انها ثماني ارباب وعن حسين الجعفي انها ست
ايات لانا نقول ضعف الامام الرواية عن الحسين الحسن البصري والقرطبي الرواية عن الجعفي ولا يبعد ان يكون
قوله بالاتفاق ردا عليها وكان منشاء الرواية عن الحسن انه لما رأى الراوي انعمت عليهم اية ظن انه في الباقية
مع غيره وعن الحسين انه لما رأى انه لم تعد التسمية اية ظن انه في الباقي مع غيره وكانه اشار اليه بقوله الا ان منهم
الخ وقوله دون انعمت عليهم هذه مسامحة وقعت في الكشاف والمراد صراط الذين انعمت عليهم قبل ظهور ان
الصلة بدون الموصول لا يكون اية ولا يخفى ان الدلالة قاصرة لا يتم بدون ظهور ان المضاف اليه بدون المضاف
لا يكون اية فاعرفه ويمكن ان لو سمى بالسبع الثاني لانه عبر عنه في القران بالسبع من الثاني فشاع التعبير عنه
بالسبع الثاني معرفا للعهد اشارة الى سبعا وقع في القران حتى صار اسما له ولا يبعد ان يقال سمي السبع الثاني
لان مقاصدها قد تكررت فان الثناء قد تكرر في جملة التسمية والحمد لله وتخصيص العبادة والاستعانة تكرر لان كلا منهما
يستلزم الاخر وطلب الاهتداء الى الصراط المستقيم تكرر بقوله صراط الذين انعمت عليهم والاستعاذة عن الانحراف
عن الصراط المستقيم تكرر بذكر غير المغضوب عليهم ولا الضالين قوله بقوله تع ولقد اتيناك سبعا من الثاني وهو
محتمل الطلاقة وقوله سبعا من الثاني لم يكرر نزوله فلم يصح ان البيان الثاني عليه يتكرر بالنزول الا ان يقال في
الاطلاق اكتفى بتكرار النزول الا انها باعتبار ما يئول والتسمية باعتبار ما كان وذلك ان يحمل الثاني في قوله تع
سبعا من الثاني على القران لانه من مبانيه قوله والقاسم هي مبادء علامات القبلة وسميت لذلك او لانا

قرامن بني كنعان ... الى تبابعة واو سبطه لسام بن نوح فانه بالشين بالسين ومانيه اولاد ارضها سامات
بعض وحمزة ويعقوب وعاصم الا بعض كذا في القاموس قوله ومالك ذكره بعد فقهاء المدينة ذكر الخاص بعد العام قوله ولم ينص
ابو حنيفة رحمه الله فيه بشيء فظن انها ليست من السورة اي الفاتحة لان الكلام فيها او من سورة من سور القرآن
وليوبده ... انه لا يلزم من عدم النص هذا الظن الا ان الثاني فان نفي النص فيه وقع على ما ليس
نص هذا الظن ولك ان تجعل فظن استمرارا فرعا جزاء ان واجب التقديم ويكون الوصف ترتيب هذه النسبة اليه
اشارة الى قوله تع ان بعض الظن اثم قوله وسئل محمد بن الحسين اشارة الى ان ما مذهب ابي حنيفة من انها
ليست من القرآن ليس بمعتمد قوله من اجلها اختلف في انها انه براءة سهوا او عمدا المحدثين اختلف
الشافعية او لا يمكن جمعها ولا يجري فيه التشيع فلم يبق الا سلوك طريق الترجيح الراجح كل فرقة احد الحديثين ومن الفوائد
الى فاتحة زاد الله بسطتكم انه يمكن التوفيق بانه في نزول آية في نزول بعضها لشيرة نقف عليه الا بتوفيقه تع
ويمكن التوفيق ايضا بان المراد لقوله اوليهن تعين الحليه الاولى من هذه السبع بتعليم دخول البسملة في الفاتحة
لا يتعين الاولى قوله والاجماع على ان ما بين الدفتين ظاهر العطف على احاديث كثيرة وفيه ان الاجماع والوفاق
المذكورين لا يثبتان دعوى انه جزء من الفاتحة وجعل الاجماع مبتدا وخبره على ان ما بين الدفتين كلام الله وجعل
الوفاق مبتداء وقوله على اثباتها وجعل المقصد منه رد ما نسب الى ابي حنيفة انه ليس من القرآن تكلف قوله بعدم
ما يطابقه اولا يوجد فلو اسم الله بالابتداء ولم يوجد تعلقه بالقراءة كما في قوله تع اقرأ باسم ربك وقوله وما يدل عليه
عطف الى ما يطابقه اي لعدم قرينة تدل عليه اولا قرينه الى المقارنة بالفعل وهذه داعية الى تقدير الفعل لا التقدير
الابتداء به قوله او ابتداء لزيادة اضمار فان قلت حذف الجملة ليس اقل من حذف المضاف والمضاف فيه
قلت اراد زيادة الحروف لا يقال زيادة الحذف باعتبار حاجة بسم الله الرحمن الرحيم الى تقدير فعل عام الفعل على
التقدير لانا نقول لم تجعل علماء المعاني اعتبار الفعل العام من قبيل الحذف حتى جعلوا قول شاعر فانك كالليل
الذي هو مدركي من قبيل المساوات دون الايجاز وترجح تقدير ابتداء الى كما موافقة لقوله بسم الله مجريها ومرسيها
ودلالته على الاستمرار والاولى ان يقول او قراءتي لان المقصد ان تقدير الفعل اولى من تقدير الاسم لا ان تقدير
الفعل الخاص اولى من تقدير الاسم العام قوله لانه اهم لشرفه وليكون الرد عليه على المشركين بابتدائهم باسماء
اصنامهم منوطا على الاختصاص المستفاد منه قوله وادل على الاختصاص فان قلت لا دلالة على الاختصاص في الثاني
فكيف وصف التقديم بكونه ادل عليه قلت لا يبعد ان يستفاد الاختصاص من التقييد قوله فان اسمه تع مقدم
على القراءة ومعناه على جميع الاشياء قوله كيف وقد جعل الله لها الا يصح جعل اسم الله آله القراءة الفاتحة حتى يجعل
بسم الله جزءا من الفاتحة فالاليق به جعل الباء للمصاحبة فالاوفق بحال القاضي ان يجعل لوجه اقتضاه فيه اصلا قوله وزيا

وما بعده مقول على السنة العباد ورد ما سنح على ما سبق انه كيف قال الله تعالى تبركا بسم الله او او بان شعبانه اسمه
اقرء قوله وانما كسرت ومن حق الحروف المفرده اي المراد بالحرف ما يقابل الاسم والفعل وقد يخص باسم حروف
المعاني لما ان حروفا تركيب منها الكلمات تخص بحروف المعاني وانما كان من حقها البناء على الفتح لانه الشائع الاكثر
فيها فان الكاف ولام الابتداء والسين والواو والفاء الى غير ذلك كذلك وقيل معنى كونه من حقها انه المناسب
المعقول وذلك لان اللائق بكونه علامة الاعراب الدال على المعنى الامر الوجودي فاللائق بالبناء المقابل له العدمي
هو السكون ولا يتيسر السكون في الحروف المفردة لكونها مظنة الابتداء بها لكونها كلمات حركت بالفتح الذي هو
اخف الحركات واقرب السكون من حيث الخفة وان كانت الاخف من حيث المخرج الكسرة ولذا قيل الساكن
اذا حرك حرك بالكسر قوله لاختصاصها بلزوم حرفيتها بامتناع الانفكاك عنها اما بان يراد انها لزوم الحرفية لها
كما هو المشتهر في اللزوم من جعل امتناع الانفكاك من جانب اللازم وعدم وجود الملزوم بدون اللازم و
الشائع في السنة الحكماء واما بان يراد انها لازم للحرفية كما هو عبارة الكشاف وشائعة في كتب العربية منها ان
ام لازمة لهمزة الاستفهام واحترز بلزوم الحرفية عن كاف التشبيه ولزوم الجر عن واو العطف واو رد واو القسم
وتاؤه واجيب بانهما لا يلزمان الجر اصالة بل لنيابته الباء ويمكن ان يجاب بان حرف القسم لما لم يختص القسم
بل يحصل بالاسم ايضا فنزل منزلة ما لا يلزم الحرفية فتامل ووجه مناسبة الكسر بلزوم الحرفية ان الحرفية تقتضي عدم
الحركة والكسر ولهذا في الحروف والاسماء وعدمه في الافعال ملحق بالعدم ووجه مناسبته بلزوم الجر بين قوله داخلة
على المظهر لان الداخلة على المضمر مفتوح باتصال ضميره وانفصال ضمير لام الابتداء قوله حذفت اعجازها لكثرة الاستعمال
اي لا للاعلام او لو حذف العجز للاعلام كان الحرف الاخر منه محلا للاعراب فلا يصح جريان الاعراب على
ما قبله كما في عصا واما اذا حذف لمجرد التخفيف الذي يوجبه كثرة الاستعمال كان منسيا ويصير ما قبله محل الاعراب
كما في اخ واب وكان الاولى ان يعلل سا اوله على السكون ايضا لكثرة الاستعمال لانه ايضا من جملة التخفيف
قوله واسامي الاصح في باب قاض ان يحذف الياء وان الكتابة لان الاصح ان يوقف على ما قبل الياء لا على
الياء ولكن وقع في نسخ الكتاب والكشاف بالياء وقوله سمي اما بصيغة او مفعول يقال فلان سمي فلان اذا
وافق اسمه اسمه وذلك ان يجعله عليها كثير الالتباس فتامل والاظهر انه اسامي على وزن مصابيح في القاموس جمع
الاسم اسماء وجمع الجمع اسامي واسام قوله والقلب بعيد غير مطرد في تصاريف كلمة في كلامهم فلو كان اصل اسم
وسما كما تقوله الكوفيون يلزم القلب في جميع تصاريف الفعل للاسم قوله لانه رفعة للمسمى وشعار له يعرف بها
والتشبيه فلا يرد ان الشعار يناسب الوسم فلا يناسب ذكره في تعليله من الوسم السمو قوله نقل اعلاله فان اعلاله
على مذهب البصريين بحذف اللام واسكان السين ليتأتى التعويض عن اللام بهمزة الوصل وبناؤه لا حاجة الى

لاسكان

من الاسم لسكون السين قوله ورد علي ان الهمزة لم تأت واحدة فيما حذف صدره في كلامهم جعلوا همزة الوصل في الاسماء العشرة
عوضا عن اللام المحذوفة حتى احتياجا في امر الى حاجة على ابن الحاجب ان لا زائد همزة تلحقها حذف مثال مر ومرة فجعل
همزة الوصل في الاسم عوضا عن الصدر دون العجز خلاف ما عهد في كلامهم من نظائره قوله والاسم ان اريد به
اللفظ فغير ان اريد بلفظ الاسم المضاف الى الشيء كما في بسم الله اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء
كما يكون معنى باسم الله بذات الله فهو عين المسمى لكن لم يشتهر بهذا المعنى ولم يعهد بذلك وان توهمه سبح
اسم ربك لان المراد الامر بتنزيهه مع لا تنزيه اسمه او لا اعتداد بهذا الايهام لان تنزيه اسمه ايضا واجب و
ان اريد به الصفة كما هو راي الشيخ الاشعري في بسم الله وسبح اسم ربك وامثاله فهذا النقل عن الشيخ
الاشعري فانه نقل الاسم المضاف الى ذات الله بالصفة انقسم انقسام الصفة عنده فان الاسم عنده
قد يكون عين الذات لان الموجود عنده عين الذات لكون وجود كل شيء عنده عينه وقد يكون غيره كالرازق
لان الرزق امر اضافي مغاير للذات عنده وقد يكون لا عينه ولا غيره بمعنى انه لا ينفك عن الذات كالعالم
وغيره من الصفات النفسية فاعرفه فانه من المشتبهات على الفحول وينبغي ان يعلم ان قوله والمسمى لا يكون
كذلك دفع للايجاب الكلي والاسمي القران والقصيدة والشعر متالف من اصوات متقطعة غير قارة لكن
بدفع الايجاب الكلي انما يصح بالنسبة الى باقي ما ذكره من صفات الاسم لو صح فيه الايجاب الكلي وفي اختلاف
الاسم كل شيء باختلاف الامم وتعدده تارة واتحاده اخرى نظر لا يخفى ويمكن ان يجعل قوله والمسمى لا يكون
كذلك جملة حالية عن الجمل الثلث فالمعنى ان الاسم متالف من اصوات متقطعة غير قارة حال كون المسمى لا يكون
كذلك فالاسم يختلف باختلاف اللغات والحال ان المسمى غير مختلف وهكذا قوله وانما قال بسم الله لان
التبرك والاستعانة بذكر اسمه لانه الذي يلتبس به الفاعل ويأتي به دون ذاته المنزه عن ان يلتبس به احد
ويأتي به فينبه بذكر الاسم على ذلك ونحن نقول ارادة التيمن باسمه تعالى غير مختص باسم دون اسم فاي لفظ
الاسم ليكون ذاكرا لجميع كل اسم على سبيل الاجمال ولا يختص اسمه ابتداء بالاسماء المذكورة ههنا لمريد الاتمام
بها قوله ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط من كتابة ما يثبت في الابتداء وان سقط في الدرج في اول
الكلمة وكتابة ما تثبت في الوقف وان سقط في الوصل في اخر الكلمة لكثرة الاستعمال فكانه صار الباء اول هذا
الاسم ولا احتياج له الى الهمزة ومن نظائره حذف الهمزة من الابن المضاف الى العلم اذا وصف به علم قوله
وطولت الباء عوضا عنها وانما عوض لكون الباء بمنزلة الف اسم الله فيكون الابتداء ببسم الله
ابتداء باسم الله فاعرفه فانه ليس من محل الافهام بل من مبتدعات الابهام قوله فت الهمزة و
عوض عنها الالف واللام ولذلك قيل يا الله بالقطع لان الف صار مع اللام عوضا عن الهمزة فلا يحذف للالتزام

حذف العوض والمعوض عنه اكثر على ان بالادغام وغاية خفي تلفظ من العوض بهمزة الوصل ولو لم يستهجن جمع حرف
النداء مع حرف التعريف كما استهجن في غيره وان لم يبق فيه معنى التعريف وصار جزء الكلمة وفيه انه لو كان جعل
همزته قطعية لذلك لكان كذلك في غير النداء ايضا وظني ان منع حرف النداء عن حرف التعريف ليس لكراهة اجتماع
آلتي التعريف كما اجمعه عليه بل لان الالف بما يحفظ عليه لان مدار النداء هو رفع الصوت عليه وهو يحذف
لو اجتمع مع حرف التعريف الساكن فلما استكره هو التوسل في نداءه بالاسم المبهم وجعل اسمه بالياء الى النادى
في مقام النداء جعلوا همزته قطعية حفظا للالف بما اجتمع معه بالكونها مأمونة عن حذف ا وانما جعل اصله اله وفي
الكشاف ان اصله الاله وهو المشهور فيما بين الجمهور حتى تعرض على قوله وعوض عنها حرف التعريف لما حرف التعريف
كان فيه قبل الحذف واجاب بان معنى التعويض جعله عوضا لا ايراده في العوض حفظا للكلام عن توجه هذا الاعتراض
لكن الجعل اصله الاله داع للكشاف وهو شعر الشاعر قوله معاذ الاله ان يكون كظبية قوله ولا دمية ولا عقيلة ربرب
قوله يعني معاذ الله واعوذ الله ان يكون الحبيبة كالظبية ولا دمية اي الصورة المنقوشة وعقيلة ربرب اي كريمة
قطيع بقر الوحش حيث رد الشاعر لفظ الله الى الاله للضرورة والضرورة ترد الاشياء الى اصولها ويمكن ان يقال
اراد الشاعر بالاله المعبود بحق ولم يقصد به العلم المردود الى الاصل لكن الظ مع الكشاف وان الاله غالب على المعبود
بحق بخلاف المنكر والاليق كون اللفظ منقولا الى ذاته من المعبود بحق لا من معبود مطلق قوله من اله الهة جعل الاله
مشتقا من مصدر اله وجعل تأله واستأله فرع ذلك المصدر المجرد فيصير منه في قوله ومنه ما له الذي اله لا الى الاله كما في
عبارة الكشاف جريا على ما هو الشايع من اشتقاق الافعال من المصادر دون العكس مخالف فيه الكشاف
حيث جعل الاله اصلا وفرع اله عليه انه قد اوله واستأله كاستحقاق استحجر من الحجر والشايع ما ذكره والاشتقاق
من الجوامد نادر قوله اذا استعمل بحرف في معرفة بل نحو في معرفة صفة من صفاته قوله لان القلوب تطمئن بذكره الاحسن
ان يقال كل شيء تطمئن به ولا تستطيع ان تضطرب في دفع امضائه او بحره صحيفه او حكما اراد الصحيح
استحقاق اله من اله بالنظر الى الاله الحق والباطل ووجه تخصيصه بهذا الاشتقاق دون اخواته انه ليس للالهة الباطلة
ان يحير غيره الا زعما بخلاف وجوه الاشتقاقات الاخر فانها ثابتة لهم من الباطلين حقيقة فانهم عبدوه و
قبولهم القاصرة لا عن شيء وسكن اليه قلوبهم وتحزنون اليه في النوازل ثم الاصحاب عن الاعتبار والارتفاع
على كل شيء ومما لا يليق به لا توجه فيه لما صبيه ولا زعما لكنه ليس المشتق بهذا الاعتبار الا بل الاه فهو مختص بذاته
تع لا يشارك فيه غيره كلفظ الله فيرجح هذا الاشتقاق حيث يوجب اختصاص به مطلق حالا واصلا و
فيه اشعار بانه لا يصح ان يكون الاشتقاق من اله فيكون الفعال مستقا من الافعال الفاعل وكلاهما منظور
فيه ويدفع الثاني بانه يسمى اشتراط معنى الفاعل قوله بردة الجمع على الهة دون اوله ويمكن ان يتعذر منع

القائل بان ذلك لتوهم كون الهمزة اصلا لعدم الستغنا ولاه وكثرة استعمال الله وما كانوا يقولون في وقى يقي
نقي يتقي لتوهم اصالة التاء لم اتقى يتقي لكثرة استعمال لذلك مع وجود وقى يقي فلا يبعد ان يقولوا البتة لتوهم اصالة
همزة الله مع عدم استعمال ولاه اصلا قوله لا تشهد له فوق الشاعر وكانه لم يعرض لما تشهد عليه من حمية على الهمزة دون
البتة لا غنا بما سبق عن بيانه والشاعر هو الاعشى والشهادة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها قوله وقيل
علم لذاته المخصوصة وليس وصفا مخصوصا بالغلبة مثل الرحمن كما هو قضية الاشتقاق لانه يوصف ولا يوصف به و
ان وصف شئ عدم الوصف به لا يوجب كونه علما بل يكفي فيه كونه اسما لم يبلغ حد العلمية من الوضع المشخص
وبما انما هيه لانه حرف الدليل عن موضعه لان جابر الله جعل دليلا على اسميه اله لا على علمية الله قوله ولانه لا بد له
من اسم يجري عليه صفاته فيه انه لا يقتضي العلمية بل لو كان اسما غير مخصوص بذاته يصح اجراء صفاته عليه
الضعيد فيه ان العرب لم تهمل شيئا الا وضع له انما اسم يجري عليه صفاته فلا يمكن ان يهمل خالق الاشياء ويجه
عليه ان ذاته المخصوصة لم يمكن ان يلاحظه بخصوصه فاذا لم يضع له علما فلا يثبت به كون الله علما وجابر الله جعله
دليلا على اسميه الاله والمصرفة الى علمية الله فورد ما ورد قوله لم يكن قوله لا اله الا الله توحيدا فيه انه لو كفى
في التوحيد اختصاص المستثنى بذاته في الواقع فقولنا لا اله الا الرحمن ايضا توحيد وان لم يكف واقتضى بالعقيدة
بحيث لا يجوز فيه العقل الشركة لم يكن لا اله الا الله ايضا توحيدا لان الله لا يحضر ذاته لنا على وجه التشخص ويمكن ان
يجاب بان الالفاظ في الشرع تنوب مناب المعاني الموضوعة هي لها الا ترى ان انت طالق يفيد الطلاق
وان لم يقصد فالله تع وان لم يمكن احضاره بذاته لكن لفظ الله ينوب مناب احضاره بذاته فنزل ذكره في التوحيد
منزلة بخلاف الرحمن قوله والاظهر انه وصف في اصله يرد عليه انه لو كان اله وصفا في اصله لم يكن له اسم يجري عليه
صفاته ولم يهمل العرب شيئا حتى وضع له لفظا يجري عليه صفاته فكيف تع تباقي منه اما ان وضع لفظ له تع الا ان
يقال اكتفي في الاصل باجراء اوصافه عليه تع على لفظ الشيء فيقول شماله لانه لا يمكن احضار ذاته بخصوصه الا بالاوصاف
بخلاف ساير الاشياء قوله مثل الثريا هي تصغير ثروى لامرأة متمولة مونث ثروان كعطشان وجعل اسم النجم
لكثرة كواكبه مع ضيق المحل كذا في القاموس قوله الصعق في القاموس ثم الصعق محركة شدة الصوت وككتف
الشديد الصوت والصوتقع صاعقة ولقب خويلد بن نفيل فارس لبني كلاب ويقال فيه الصعق ككامل والنسبة
صعقي محركة وصعقي كعنبي على غير قياس لقب لان تميما اصابوا راسه بضربة فكان اذا سمع صوتا صعق
اولانه اتخذ طعاما لكلاب ارتج قد … عنها فارسل الله عليه صاعقة قوله لما افاد قوله وهو الله في السموات
ليس صحيحا منه ان … كما يكون متعلقه بلفظ الله تع ضرورة علما بالغلبة باعتبار تضمنه معنى المعبودية لاشتهاره
بها اي جنس هذا الوصف قوله وقيل اصله لاها بالسريانية فاقول قلت ينبغي ان يجمع هذا القول مع الاقوال الى لغة

في بيان الله فلم يفصل عنها قلت ما سبق كان على التقدير كونه عربيا والظاهر انه ليس علما في السريانية والالم يصح التفخيم
فيه كيف وشرطوا في منع حرف العجمة كون الاعجمي علما في العجم كما هو من تصرف العرب فيه فلا ضعف عجمته قوله
تفخيم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم سنة ومثل مطلق يريد بالتفخيم ضد الترقيق وهو التغليظ وقد يجيء بمعنى ترك الامالة وبمعنى امالة
الالف الى مخرج الواو وفي شروح الكشاف ان لا تفخيم عند كسر ما قبلها بالاتفاق قوله ولا ينعقد به صريح اليمين اى
يمين لا احتياج فيه الى النية وينعقد بمجرد التلفظ قوله الا لا بارك الله في سهيل اسم رجل وله مستعمل في العرب
وكان اي حذف الالف للضرورة كذا حذف الاعراب ويمكن ان يكون حذف الاعراب لجري الوصل مجرى الوقف
قوله الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم ان شئت فعلت رحم ككرم لان بناء الصفة المشبهة من الفعل المتعدي
بعد نقله الى فعل وجعل معناه كالطبايع الغريزية على ما صرحوا به وشبه على وجه بنائهما من المتعدي لقوله للمبالغة بعينها ايد
المبالغة يحصل بدون ذلك المتعدي من الغرائز وجعله لازما بنقله الى فعل ولا حاجة الى ذلك في الرحيم لانه كما يجيء صفة
مشبهة يجيء مبالغة للفاعل الا انه اريد كونهما على نحو واحد لكونهما اشد تناسبا قوله والانعطاف يقتضي التفضيل والاحسان
وصف الانعطاف باقتضاء التفضيل والاحسان احترازا عن الانعطاف الجسماني فانه ليس بمعنى الرحمة وان كان
مستعارا في الرحم لانعطافها على ما فيها يريد به الانعطاف الجسماني قوله واسماء الله تعالى انما يؤخذ باعتبار الغايات التي
هي افعال لشرنا بنا اما انه اخذ الرحمن من الرحمة باعتبار ما يترتب عليها من الاحسان والاظهر ان الرحمن اخذ من الرحمة بمعنى
الاحسان بل الاظهر ان الرحمن ماخوذ من الرحمة بمعنى رقة القلب نقل الى معنى المحسن غايته الاحسان واطلق عليه
تعالى وعد في القاموس الاحسان من معاني الرحمة قوله والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى
يعني قد كثر في كلام العرب زيادة اللفظ لزيادة المعنى حتى اوجبه ولانه زيادة اللفظ على زيادة المعنى فلا يعدل عنه الا لبعد
النص عنهم بخلافه فلا يرد ان حاذر دون حذر مع زيادته لان ذلك لتصريحهم بوضع حذر للمبالغة وحاذر على خلاف
القياس وقد يجاب عنه بان حاذر اسم فاعل وحذر صفة مشبهة والكلام في دلالة الزيادة في اللفظ على زيادة
في المعنى اذا اتحد النوعان ويرده ان سيبويه وابن الحاجب عد حذرا من مبالغة اسم الفاعل قوله فيعم الاول قيل يا رحمن
الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يختص بالمؤمن ان يعم المومن في الآخرة بفضل نعم الدنيا كلها
الا ان يراد الكمية باعتبار المتعلق قوله يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا يعني ان يكون باعتبار الاول لان نعم الله
والآخرة يزيد على نعم الدنيا لكنه لم يلتفت اليه لانه لو كان المراد رحمن الدنيا والآخرة معطى نعمهما كلها لكان ذكر رحيم
للدنيا نعم الاخرة لذكره ولان الظاهر ملاحظة الربط اولا ثم العطف فاضافة الرحمن الى كل من الدنيا والاخرة
مجموعهما ولا يوجه لاضافته الى الآخرة الا باعتبار الجلالة كما لا يخفى قوله ولانه يعلم بنحو السبب بالتخلط البدم
او نزله الموصوف بالرحيم ويمكن ان يقال اريد القصد لما اشبه تشبه العلمية وما يكاسبه بالوصفية وذلك انما يتحقق

يتوسط بينهما فان ذلك لا يصدق على غيره تع ولم يرد كل احد بذلك والا فلا يوجب ان لو يصف به غيره ادّاو
به وصف ذلك بانه مسيلمة الكذاب برحمن اليمامة واجيب بان ذلك خروج من اللغة للتعنت في الكفر فلا يعبا به قوله اولان
الرحمن لما دل على جلائل النعم يعني لما كان الملتفت بالقصد الاول في مقام العظمة والكبرياء عظائم النعم دون ما يلقها
الرحمن مبيعي الوصف بانه فائق فالحق به الرحيم تتميما للفائدة وعلى روس الاي بان يكون راس كل اية بعد كلمة
التي بعد كل اية سنه لما كان بعد راس ايه اخرى وبعض يقوله تع الرحمن علم القران فان المحافظة يقتضي تقديم الرحيم
كانه اريد المحافظة على رؤس الاي في اول سورة نزلت وهي تفتتح القران قوله والاظهر انه غير منصرف وان حظر
اي ان منع اختصاصه بالله ان يكون له مونث على فعلى او فعلانة يعني ان عدم الانصراف اظهر وان اوجب الاختصاص
كونه منصرفا على مذهب من شرط وجود فعلى وكونه غير منصرف عند من شرط انتفاء فعلانة وجعله مستوي النسبة بالانصراف
وعدمه نظرا الى المذهبين اللذين لا يرجح احدهما على الاخر الحاقه بما هو الغالب في بابه وهو فعلان من فعل حد علم
فان الكثر غير منصرف او اكثره على فعلى فتنزل منزلة ما مونثه فعلى ويحكم بانه لو لم يطرء الاختصاص لجاء منه فعلى وانما
قال الاظهر لان الالحاق بما هو الاصل في الاسماء من الصرف يقتضي انصرافه لكن الالحاق بما هو الاصل من نوعه
اظهر من الالحاق بما هو الاصل من جنسه البعيد اولان الالحاق بما هو الاصل في الصفات من الفرق بين المذكر والمونث
بالتاء يقتضي انصرافه الا ان الالحاق بما هو الاصل في نوعه اظهر من الالحاق بما هو الاصل في جنسه قوله الحمد هو الثناء
على الجميل الاختياري سواء رتبه الاثر الجميل الذي يكون المحمود مختارا فيه ويكون حاصلا باختياره فان قيل حمده تع على
صفاته التي هي مقتضيات ذاته فاجيب بانه بتنزيل تلك الصفات منزلة الاختياري لاستقلال الذات فيها بذاته او هو
ان تعميم للاختياري على وجه يشمل الاختياري تنزيلا او منع لوقوع الحمد على الصفات الذاتية بل اطلاق الحمد فيه تجوز وقد
يقال المراد بالاختياري ما هو لفاعل مختار وان لم يكن بالاختيار وقوله لقول حمدت زيدا على علمه وكرمه وبيان لكون
المدح هو الثناء على الجميل مطلقا والحمد هو الثناء على الجميل الاختياري وهو لا يثبت الاول اذ لم يتبين انه يقال مدحت
زيدا على علمه وكرمه وحسنه بمجرد اثبات الثاني يا داياه الفصل بين تعريف الحمد وبينه تعريف المدح الا ان يقال قوله بل
مدحته لا يستدعي معرفة المدح قوله وقيل هما اخوان اي مترادفان القائل هو صاحب الكشاف وحمل قوله على الترادف
اما لانه جعل الحمد الضد اعم حيث لم يقيد الجميل في تعريفه بالاختياري ولما ان لانه خص المدح الفه بالاختياري كما
يشعر به كلامه في تفسير قوله تع ولكن الله حبب اليكم الايمان حيث تأول التمدح بالجمال ولم يلتفت الى احتمال الاخوة
المبالغة بالاستحقاق لما ان كلامه في غير الكشاف الفه الطرائق وعوى الترادف وقد افاد بيان معنى المدح و
الحمد والشكر على نكتة جليلة لاختيار الحمد قوله مقابلة النعمة قولا وعملا واعتقادا الاولى او الفاصلة لئلا يتوهم كون الشكر
مجموع الثلاثة كل واحد ولا يستحكم هذا الوهم بقول الشاعر قال قوله افادتكم النعماء مني ثلثة يدي ولساني والضمير المحجبا

ظاهر الاستشهاد على كون الشكر شاملا لكل من القول والعمل والاعتقاد واورد عليه انه لم يطلق الشكر على هذه الاعمال حتى
يدل عليه فجعل المحقق الصفار اي البيت متضمن تمام الشكر لا للاستشهاد وقال السيد السند الجرجاني انه قد جعل الافعال
الثلثة جزاء للنعمة وكل ما هو جزاء للنعمة شكر عرفا علم ان الشكر شامل للثلثة ونسب المحقق الى عدم التنبه فيه ان الاستشهاد
به ليعرف اطلاق الشكر عرفا على الثلثة فكيف يصح بناء الاستشهاد به على دعوى ان كل ما يقع على النعمة ويجري به
فهو شكر واورد عليه ايضا ان شهادة البيت لا تتم الا بجعل المجموع شكرا ولا يفيد كون كل من الثلثة شكرا
في دفعه بان كون القول وحده شكرا استفيض مستغن عن البيان فلما ضم ان الشئ والاخرين اليه وعده ثلثة علم
ان كل واحد شكر ويمكن الدفع الايراد بان ما يفيده الثناء يجازي به الشكر فعدول افادوكم اتمان التمييز المحذوف في
ثلثة ابواب الشكر فيكون كل واحد شكرا البصيغ تفصيلا المبهم الثلثة وقد افاد بقوله والضمير المحجبا ووصفه بالمحجب انه شكر
سرا وعلنا قوله والذم نقيض الحمد اشتهار الذم في مقابلة المدح يبطل كونه نقيض الحمد اذ كون المدح اعم من الحمد لا يقال
المشهور يقابل الهجو والمدح لا الذم والمدح لانا نقول المدح بمعنى عد المآثر والمناقب تقابله الهجو بمعنى عد المثالب والمدح
في بالوصف بالجميل تقابله الذم قوله ورفعه بالابتداء قيل توهم به من سمع ظهوره لان اصل التركيب يوهم كون ابتدائه
طرفا للحمد والشرطية قوله واصله النصب قلت ولان اصل التركيب يوهم كون الحمد مرفوع فعل مجهول اي حمد حمد الله
لانه الاوفق باصله قوله ليدل على عموم الحمد وثباته له ويحصل ثبوت الحمد لله مقصودا بالافادة وعده في الكلام
بخلاف ما هو اصله فان الله معمول به وليدل بصيغة الاسلوب على ان الحمد انشاء لا اخبار على ما شاع فيه الاصل و
فيه لقوله لا الكاو ويستحق على ضعف قول من قال لا يجب حذف عامل الحمد لثبوت حمدت حمدا قوله والتعريف فيه للجنس
دون الاستغراق ليكون اوفق باصله لان المصدر المؤكد لا يقصد به الا الجنس ولذا جعل صاحب الكشاف الاستغراق
وجا فحذره فانه فاطرح فيه الانظار ونحن ممن اعطي فيه منهما لا يمكن تحصيله بكثرة الدرهم والدينار وجه قوله ومعناه
الاشارة الى ما يعرفه كل احد مع ان معنى التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب على ما بين في محله ان المخاطب هنا
كل احد قوله وقيل للاستغراق يوهم ان لام الاستغراق قسيم لام الجنس والتحقيق انه من اقسامه كلام العهد الذهني
ولا تقابلها الا لام العهد الخارجي لان لام الجنس للاشارة الى تعيين مفهوم اللفظ نفسه ولام العهد الى تعيين قسم منه
ولهذا ف اللفظ الى قسم من مفهومه وفرد منه ثم لام الجنس ان اعتبر معه حسن المفهوم يحكم عليه بما يثبت لجميع
الافراد فاستغراق وان اعتبر يحكم عليه بما ثبت لبعض فلام العهد الذهني والا فلام الحقيقة ونبه على ترجيح الاحتمال
الاول مع ان مذهبه ثبوت جميع المحامد له تع على خلاف الاعتزال لان استفادة الاختصاص من لام الملك يغني
عنه وقوله وهو سوليه لوسط اي على مذهب من يقول لا مؤثر سوى الله وقوله او بغيره وسط اي على مذهب من
لا يرى مؤثرا سوى الله قوله وفي الحمد لله شيء لتقدم اسمه الدال اللام على حرجه لان قارية الحسن البصري وان

عكس الكشاف والاظهر في الترجيح لان حفظ الحركة الاعرابية الدالة على المعنى اولى وجعلها اقوتها مسوعه اتم ويمكن توجيهه بان

فيه تفخيم الله على ان فيما ذكره من ان الاتباع يجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة وتنزيل الحركة الاعرابية منزلة حركة تنى عليها الكلمة

على ما قال الكشاف تقوية لذلك اذ الحركة الغير الاعرابية اقوى في ذلك فهي اولى بجعلها مسوعه قوله وقيل هو نعت من ربه

خالف الكشاف في جعله اصلا وراجحا في التفسير به وجعل كونه مصدرا مرجوحا على عكس ما فعله لان الصفة المشبهة من

المتعدى محوجة الى مزيد تكلف ومجئ فعل من فعل يفعل بالفتح في الماضي والضم في المضارع للصفة عزيز ولهذا احتاج

الكشاف الى ما سيدهم ونمهم على انه ماليس فيه ماسيدا ومضارعه كما جاء مضموم العين جاء مكسورها والصفة كما جاء من جاء نمهم

لمحن وملوم وتمام مجاز ان لا يكون ثم من مضموم العين والضم فيه فوات مبالغة في المصدر قوله ولا يطلق على غيره

نوا ... مقيدا واطلاق المطلق شاذ قوله اسم لما يعلم به بمعنى كالخاتم والقالب ليس صفة وجعل كونه اسما لما يعلم

به راجحا على كونه موضوعا لذوي العلم على عكس ما اختاره الكشاف لان المشهور ما ذكره وذكره جمعه ولم يكتب الى

تصحيح جمعه بالواو والنون مع انه اسم غير علم لان القران يكفي في صحته فهو من السنوات والسنين وارضين والعالم

ما هو كالمثال نوع فيه الجواهر وفتح اللام اكثر من كسره كذا في القاموس قوله وهو كل ما سواه اى كل ما يصدق

عليه ما سواه من واحد واحد واثنين اثنين وجماعة جماعة حتى الجميع وعدم مناسبة ادخال الكل على التعريف وعدة

مستفيضان وقيل لا يقال عالم زيد فهو اسم لكل نوع من الموجودات وكل جنس والمجموع ويدل عليه ما ذكره في حمله

على الناس وان كل واحد منهم عالم تنزيله منزلة العالم فلو كان العالم اسما لكل شخص من الموجودات لم يخص الانسان

بكون فرد من عالما ولما لم يكن جعله عالما لمشابهته العالم وقوله من الجواهر والاعراض يحتمل ان يكون للاشارة الى دليل

ويحتمل ان يكون للاشارة الى مسلك الاستدلال على الواجب بالعالم ولا يبعد ان يجعل فيه الاخراج القضايا المرتبة

في مقام الاستدلال على معرفة الصانع وصفاته فان لا يقال له العالم كما انه ليس جوهرا ولا عرضا قوله لا مكانها

جعل المحوج للعالم الى المؤثر الامكان دون الحدوث لانه اقوى ولانه الموافق لكون العالم مفتقرا الى المحدث حال

البقاء فتامل قوله انما جمعه ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة اورد عليه ان العالم المعرف بلام الاستغراق

لشموله بل قيل استغراق المفرد اشمل واجيب تارة بانه لو لم يجمع تبادر منه العالم الشاهد وتارة بانه يحتمل

ارادة استغراق المفرد اشمل واجيب تارة بانه لو لم يجمع تبادر منه العالم المشاهد وتارة بانه يحتمل ارادة استغراق

جنس واحد فالجمع يرفع الاحتمال والصحيح ما لا اشتمال فلما اشمل شمولا واضحا بلا خفاء قوله والثقلين اريد الجن

والانس لانهما الموجودان المستقلان وجه الارض ... وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع من غير حاجة الى التغليب

لان ترتيب ... لاستتباع غيرهم اذ لا بد لهم من غيرهم قوله يعلم به الصانع كما يعلم بما ابدعه في العالم الكبير

بل هو اقوى في الدلالة من العالم الكبير لان ابداع ما في العالم الكبير كالابداع ما لا يقتضي محلا

لقدرة

والعلم بالا يخفى بل في الاناس من التخلع لصفات الواجبية والا فسام له بين جمع من العالم الاكبر

اجمع قوله وقوى رب العالمين بالنصب على المدح الاظهر انه فعل ماد حمده تع قوله الى الفعل الذى

دل عليه الحمد اى لفظ الحمد او فراده الواقع مبنيا واشير بالثانى عبارة الكشاف حيث قال يدل عليه الحمد لله والبيان انه

جعله مفعول ذلك الفعل وعبارة الكشاف لشير بانه صفة المفعول المحذوف حيث قال كانه قيل نحمد الله رب العالمين

قوله وفيه دليل على ان الممكنات كما هى مفتقرة الى المحدث حال حدوثها فهى مفتقرة الى المبقى حال بقائها اشير بانه

اراد الدلالة على افتقار بمعنى الوجود حال البقاء كما بحث عنه فى الكلام والا دليل عليه لانه لا يدل الا على انه يحتاج فى بلوغه

الكمال اليه تع فليحمل على الدلالة على هذا الافتقار فمعقول فيه دليل على كمال الاحتياج حيث يرى شيئا فشيئا ولذا ربام شيئا

فشيئا مع قدرته على ان يبلغهم الى كمالهم وفيه لان فيه ظهور الاحتياج فى الغاية وذلك الظهور منشاء كل كمال وموجب

كمال الصيال حتى قيل الفقر سواد الشد قوله كرره للتعليل على ما سنذكره فيه رد لما استدل به على ان بسم الله ليس من الفاتحة

والا لزم التكرار فى وصفه بالرحمن الرحيم من غير فائدة فاشار الى ان فيه فائدة وتكرره على طبق ما وقع فى بسم الله

بان لا فصل بينهما اشد تع تحرزا عن التكرار بقدر الامكان ورعاية لما يقتضيه حسن البيان لانها كتقسيم للربوبية وتقديم

رب العالمين كتقديم المقسم او كتفصيل للمجمل وتقديمه كتقديم المجمل على المفصل قوله لقوله تع يوم لا تملك نفس لنفس

شيا والامر يومئذ لله لا يخفى ان قوله والامر يومئذ لله يعضد قراءة ملك يوم الدين قوله ولقوله تع لمن الملك اليوم الظ

وقوايه باللام لانه يستقل باثبات كونه المختار لانه يعارضه قوله تع يوم لا تملك نفس لنفس شيا فى القاموس ان الملك

بالضم معلوم ويؤنث وبالفتح كالكتف وامر وصاحب ذو الملك فالمالك جاء بمعنى الملك فلا تأييد وايده فى الكشاف

بقوله تع ملك الناس ووجه السيد السند بانه لما عقب فى خاتمة القران وصفه بالملكية ناسب ان يعتبر كذلك فى

الفاتحة قوله هو المتصرف بالامر والنهى فى الماءمورين المراد بالمامور كالمامور المتقاء فلا يحتاج الى ان يقال ذكرا الماءمورين هو

بطريق التغليب على المنهيين ولا يخفى ان الصدق على كل رئيس بالنسبة الى اتباعه مع انه لا يسمى ملكا فينبغى ان

يقال هو المتصرف بالامر والنهى الخارج عن التصرف فيه بهما قوله وقرى ملك بالتخفيف فيكون مخفف ملك او مصدر

مالك على ما فى القاموس فانه جعل مصدره مثلثا على انه خبر مبتدأ محذوف فهو مرفوع على المدح كما ان ملك مضافا ما

والنصب كليهما على المدح او لا يحتمل الحال قوله ومنه مابهن اه اى كما تفعل تجرى فيه بين مجاز عن نقطن تلمث كله

ما بعده كما ان والوافى البيت ثلث كله ما قبله قوله اجراه مجرى المفعول به يتوهم ان يجرى على وزن مذهب دون

مرضى لتناسب الاجزاء ونحن نجعله على وزن مرضى لسبيل على ان المفعول به يجرى فى هذا المكان خلاف الظرف

فانه تع نعم لو جعل مجرى المفعول به مفعولا مطلقا كان الاظهر فعله كوسى فيضانع وقوله

بلا تكلف وانما جعله مضافا اليه بجعله بر المفعول به دون جعله مضافه الى الظرف بمعنى فى ليكون

والشائع لان الاضافه بمعنى في لم يثبت في مذهب جمهور النحاة كذا ذكره العلامة التفتازاني وفيه انه فلتكن بمعنى اللام كما
عليه الجمهور فلا ما جعله غيرهم بمعنى في فيكون حقيقة فالوجه ان القائل من قال به لا ينبغي ان الفرق به في مالك يوم الدين
لان الاضافه اللفظية عند الخليل بعيد الى تركيب وصفي الا يرى ان غلام زيد عند الخليل غلام زيد بمعنى كاين زيد ضرب
اليوم ضارب في اليوم اي كاين فيه ولا يصح مالك كاين في يوم الدين لان الزمان لا يخبر به من الحدث والاعيان ولا يوصف
فليكن هذا على ذكر منك انما فيكون ذكر الثنا والمبالغة وما قرائه مجرى المفعول تنزيله منزلة المملوك لا ما يعمل فيه المالك و
تجعله مفعولا به لولا ان الاضافه فيها في جعله مضافا اليه بالاضافه المعنوية قوله اوله الملك في هذا اليوم على وجه الاستمرار اليوم
انه لا احتياج بهذا التوجيه الى التكلف بخلاف الماضي وليس كذلك لان هذا التوجيه ايضا يحوج الى جعل الملك الاستعمالي
مستمرا كائنا في الماضي والحال ايضا فهو اعرف في التمحل قوله ليكون الاضافه حقيقه اسم الفاعل اذا كان للاستمرار
يصح اعماله نظرا الى اشتماله على الحال والاستقبال والغاؤه نظرا الى اشتماله على الماضي فلتحمل اضافته قسمي الاضافه قوله
وقيل الدين الشريعة للدين معان اخر يصح الحمل عليه لقيد الاحاطه به الرجوع الى اللغة قوله اما للتعظيم او لسوده
تع بنفوذ الامر فيه او لافاده الوعد والوعيد لان هذا اليوم ما يلقي الى السامع حال الفريقين قوله من كون موجدا
لان الرب بمعنى الايجاد كما تقرر ان المبقي هو الموجود قوله على انه الحقيق بالحمد لم يرد به الحصر لئلا ينافي قوله لا احد
حق به منه ولئلا يحتمل قوله بل لا يستحقه على الحقيقة سواه لغوا قوله فان ترتب الحكم على الوصف وان
لشعر بالعلية لان لا الوجب ان لا يستحق الحمد سواه انما يفيد لو افاد حصر العلية في الوصف فان قلت الحكم
هو تخصيص حمده تع فترتيبه على الوصف يشعر بعلية الوصف للحصر والتخصيص قلت فمع الاشعر الوصف بطريق
المفهوم المخالف على ان من ليس هذه صفته لا يستاهل لان لحمد بل نفس الوصف دل على ذلك فتامل وذلك ان يجعل
افراد هذه الاوصاف عليه يتميز بها عن ساير الذوات وتعين بكمال التعين فتنافي له ان يخاطبه بتخصيص العبادة و
الاستعانة به وطلب الصراط المستقيم قوله والاشعار من طريق المفهوم فيكون فيه تاكيد لما صرح به من تخصيص الحمد به
تع قوله اما الدليل على ما بعده فهو ما صرح به من تخصيص الحمد ففي قوله ليكون دليلا نظر قوله ليكون دليلا على ما بعده من
حصر العبادة بل على ما قبله من تخصيص الحمد قوله لبيان ما هو الموجب للحمد الحمد لا يكون الا على الجميل الاختياري والوصف
الاول لعله الجميل والثاني والثالث الاختياري فلا بد من بيان فارق بين الوصف الاول والثاني والثالث
حتى يظهر كون الاول بيانا للموجب دون الاخيرين ولعل ذلك ان السبب هو الجميل والكون اختياريا هو شرط سببية
الكون الاول سببا لا يوجد الحمد بدونه والكون الثاني شرط ربما يسقط حيث يحمد بجعل غير الاختياري محموده عليه
تنزيله منزلته كما يحمد على صفات الله الذاتية قوله منفصل بذلك مختار فيه كالاله لا يوصف بالرحمة غير المختار
اي اختصاص
قوله والرابع لتحقيق الاختصاص اي اختصاص الحمد به لانه لا يوصف بالرحمة غير المختار قوله والرابع ان

الاشعرية في نحو يوم الدين لا لوجب الاختصاص الملك به لجواز ان يحمد فيختا ما في ع هذا النتوم قوله وتضمين الوعد للحامدين والوعيد للمعرضين

فيه انه او عادة فيما هو بصدده من تحصيل ما الحكمة ستاتفاه من بيان موجب اجراء الصفات عليه فذكره كالاجنبي فكان ينبغي ان لقول سابقا

واجراء هذه الصفات للدلالة الى وللحمد للحث على الحمد والنهي عن الاعراض ليرتبط به هذا الاعتراض ثم انه اذكر الحقيق بالحمد

ووصف الصفات عظام تميز بها عن سائر الذوات وتعلق العلم بمعلوم معين صوطب بذلك جواب لما خوطب وتميز بها صفه

صفات تميز بها والضمير راجع الى الصفات وذلك اشارة الى ما رجع اليه الضمير كما اشار اليه بقوله يا من هذا شانه ذلك في ذلك

عبارة الكشاف حيث قال كانه قيل اياك يا من هذه صفاته نخصك بالعبادة لانه لغيد تخصيصه بالتخصيص بالعبارة وهو غير

وهو يوهم ان تعليق العبادة على الصفات لا على كونه حقيقا بالحمد الخ وقوله ليكون اول على الاختصاص لان في اياه

نفيد استيفاء الاختصاص من غير استدلال عليه وفي قوله اياك نعبد وعدى الاختصاص مع الاستدلال عليه او فيه تعليق

الحكم بالاوصاف وعدل عما ذكر مع الكشاف انه اول على ان العبادة له لاجل ذلك التميز لان الحكم المعلق تخصيص

العبادة لا العبادة ومن وجوه كونه اول على الاختصاص انه كلما تريد تعيين المختص به يكون العبادة اول على الاختصاص

نبي اول الكلام فصله عما قبله لعدم ما بينهما فكانه لا مناسبة بينهما تنبيها على علو درجة هذا الكلام ثم ينادي حال العارف

ما ذكره واو اسطة الايمان بالشرع وما لا طريق للعقل اليه الا من جهة الوحي ورجاء وعده وخوف وعيده وقد

تضمنه مالك يوم الدين فلم يعت النظم او اسطة حاله وقدمات المفسر قوله ويراه عيانا ولا يرى اغياره اعيانا الا

اصنعا او مظاهر لا يستند اليها شيء حقيقة فتخصه بالحضر قوله ومن عادة العرب اشارة الى نكتة عامة للالتفات

يجري في جميع مواقعه بعد الاشارة الى نكتة حسنت بالمقام او قد يختص مواقعه بلطائف وقوله نظرية له اشارة

الى نكتة بالقياس الى المتكلم وهو انه فيه اظهار قدرته حيث تحيد والكلام في معنى واحد فهو كفتي تزيي محبوبته

في كلا ان بلباس اخر وقوله وتنشيطا للسامع اشارة الى نكتة بالقياس الى السامع فهو حسن من عبارة الكشاف

حيث قال حسن تطرئة لنشاط السامع ومن اللطائف المختصة بها هذا المقام ا جاء بالحمد على ما يليق به وهو انه

اظهار الصفات الكمالية والمخاطب به غيره تعم لانه لا معنى لاظهار صفاته عليه فاجراء الصفات عليه في ذلك

المقام يستحق طريق الغيبة وجاء في مقام بيان العبادة والاستعانة بطريق الخطاب ولالته على ان العبادة

والاستعانة به تع مما لا ينبغي اظهاره الا عليه تع لانه يتحقق به الاخلاص ويتبعد عن شوائب السمعة والرياء فكما خص

العبادة والاستعانة حض اظهاره على الغيرية ولو كان الم سورة مصدرة بتقدير قل ويكون تعليما للحمد والعبادة لم

يكن فيه التفات قوله فيعدل من الخطاب الى الغيبة ومن الغيبة الى التكلم وبالعكس فحصل اربع صور من الالتفات

وبقي منه اثنان العدول من التكلم الى الخطاب وبالعكس ويمثل من القران بصورتين ومن الشعر الضمير بهما

والظاهر من بيانه بيان ما هو النظير الالتفات وهو مذهب الجمهور من الانتقال من اسلوب واقع على اسلوب

اذ نقل

اخر على خلاف مذهب السكاكي وهو الانتقال من اسلوب الى اسلوب سواء كان واقعا اولا لكن كان مقتضى الظاهر اسلوب
اخر قوله ايا ابتدا كاحمد موضع لضم الميم كذا في القاموس قوله وما بعده عدول عن بيت على صيغة الخطاب وهو هم القاصران
ضميره راجع الى الكتاب حروف زيدت لبيان التكلم او نحوه والكلام والغيبة وانه على معنى في غيره ومعنى اما فقوله زيدت
اريد به الزيادة اللغوية لا الزيادة الاصطلاحية والكاف في ارأيتك حرف الخطاب لدلالته على معنى في الكلام وهو
انه يلقي الى واحد مذكر ولم يقل فيما اذا كان ايا عمدة انه حرف لانه لم يوضع لمعنى حتى يكون كلمة مع جائز هو لفظ ذكر وسيلة
الى التلفظ بالضمير قوله وهو شاذ لا يعتمد عليه اعرض عليه العلامة التفتازاني بانه شاذ لا يقاس عليه لكن لا يستنكر بشهادة
لاضافة ايا الى ما بعده ويمكن دفعه بانه ليس رد الشهادة بمجرد شذوذه بل لانه شاذ لم يصدر عمن يعتد به حيث قال
لا يعتمد عليه وهو معنى قول الكشاف فشئ شاذ فاشار الى تجويحه بتعريضه بشئ قوله اقصى غاية الخضوع والتذلل
اي الانقياد والطريق المذلل الطريق المنقاد والثوب المعبد الثوب ... وعبيد ما لا تتأتى في شئ مما يحمل به ويطيق كل
ما يحمل به قوله والتصور ولم يذكر التصديق لغايته لانه لا يتوقف عليه الفعل عند المتكلمين بل يكفي الارادة للترجيح
قوله ادرج عبادته في تضاعيف عبادتهم فلما كان الدرج فيه اكثر كان اوفق لمصلحته يمكن ان يكون فايدة الضم
تاكيد كون جميع المحامد له لانه مرجع الجميع والاقرب ان يحمل السكن بجميع العقلاء حتى الذين كانوا مشركين
لان المشرك ايضا يعبد الله ويستعينه الا انه لم يعرفوه حق المعرفة ويكون اقرب ايضا لقوله اهدنا الصراط
لانه لما وحد شركاه في العبادة والاستعانة شمل طلب الانخراط في سلك بعضهم والنجاة عما ابتلي به البعض
الاخر قوله وقدم المفعول اه ولان السابق اقتضى الاقبال عليه والخطاب فلشدة اقتضائه الخطاب قدم ما يستعمل
على الخطاب في الاول فتامل ولاقتضاء رعاية توافق رؤوس الاي التقديم في الثاني قوله وللتنبيه على ان العابد
ينبغي ان يكون اه وللتنبيه على ان العابد ينبغي ان غرض العبادة منه لانها مستندة اليه تع لا من حيث
انها صادرة عنه او تحفظ النفس عن الوقوع في التبجح والاعتداد بفعله قوله وكرر الضمير للتنصيص على ان المستعان
به هو الله تع لا غيره اذ لو لم يكرر لاحتمل الحذف سوغ او تخصيص المجموع دون كل واحد قوله واقول نعبد اياك نستعين
تتميم لاياك نعبد ورفع توهم نشأ عنه فيستحق التاخير فان قلت لما توجه الى المعبود اولا واستغرق فيه ولم ينظر الا
الى عبادته الا من حيث انها منتسبة اليه فكيف يتخيل نحوا واعتدادا وقلت الى بلفظ الابهام للاشارة عليك ذلك
على انه انما يكون هذه الملاحظة الشريفة موجبا التبجح ونحن نقول انما قدم العبادة لانه اشد مناسبة بذكر الجزاء واخر
طلب المعونة لانه اكثر ايضا لطلب الهداية ولان العبادة مطلوب الرب من العبد والمعونة مطلوب
العبد ومطلوبه تع مقدم ولان مبدأ الاسلام تخصيص العبادة ونهايته تخصيص المعونة قوله الواو للحال اه
فان قلت المضارع المثبت اذا صار حالا فبالضمير وحده واجيب بان الجملة في تقدير الاسمية اي ونحن اياك

نستعين وفيه انه لا داعي الى القبول بالحذف والعدول عن العطف الذي هو الاصل على ان فيه تقييد تخصيص الغناء به
واللائق اطلاقه ولا يبعد ان يكون جميع ذلك مشارا اليه بالتزييف المشعر به قوله وقيل قوله اهدنا الصراط المستقيم الخ
بيان للمعونة المطلوبة ظاهره انه بيان ينافي اقتضى الفصل لكن يرده تقدير السؤال فالاولى ان على طريق اللغة فالفصل
لسببه كمال وفيه ان الاظهر انه لكمال الانقطاع الانشاء وخبرية اياك نستعين وليس لك ان تحمل اياك
نستعين انشاء الطلب الاستعانة لانه الانسب عطفه على الاخبار عن العبادة قوله وافراد ما هو المقصود الاعظم
توجيه لتخصيص الهداية بالطلب في مقام الجواب عن قوله كيف اعينكم وليس بانه لكونه ذكر الخاص بعد
العام كما في قوله حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى لان الطريقة المسلوكة فيه العطف فلا يقال كيف يكون
الصراط المستقيم معقصود الاعظم والطريق ليس مقصودا بل وسيلة قلت المراد المقصود بالطلب والمقصود
الاعظم بالطلب للسالك الطريق وقد علم في السورة الكريمة على الكل طريق الدعاء وهو جمل صالح كما جاء في
الاثار ومن جملة شرائط مقبول الدعاء الصلوة على النبي عن من فاتني بها في التشهد لان الصلوة عمل واحد وقد
الغيظ الغافلين في الدنيا وينبههم على انها طريق السائل لفقس الامر فيه ان طلب الصراط المستقيم وليس مقام
السكت فلا ينبغي ان يكون المطافيه الا العقبى قوله وقوله تع فاهدوهم الى صراط الجحيم بهكم ويمكن ان يكون على
حقيقته لانهم لما قطعوا انه لا منزل لهم سوى الجحيم ولا بد لهم منها فخيرهم ان يعرفوا طرقها ليسهل عليهم الوصول
اليها ويتخلصوا من تعب الطريق التي لا بد من سلوكها قوله وهو ادي الوحش لمقدماتها الهادي المتقدم والعنق
كذا في القاموس قوله واصله يتعدى باللام او بالى معول معه معاملة اختياره تعالى هذا انما يتم لو كان معنى السمع
البعض والمتعدي بالحرف واحدا وقد نقل عن الكشاف في حواشي الكشاف ان الاول الدلالة مع الايصال
الى المط ولهذا اختص بالله تع والثاني من الدلالة على الطريق فيسند الى النبي او القران وفيه انه يجوز ان يكون
زيادة المعنى فيه لعيد الحذف ولا يبعد ان يقال الهداية بعض معاني بعضها يقتضي التعدية بنفسه وبعضها
التعدية باللام وبعضها التعدية بالى فانه يستعمل على اراءة الطريق والاشارة اليها وبلوغ السالك للطريق فمنها بحظ
الارادة يتعدى بنفسه وبملاحظة الاشارة يتعدى بالى وملاحظة البلوغ يتعدى باللام فخذه فانه الهام الملك العلام
فان قلت الدلالة يتعدى بعلى فكان حق الهداية التي بمعناها ذلك قلت الدلالة يتضمن الاطلاع فعومل معها
معاملة الاطلاع ومع الهداية معاملة بنا بر معانيها كما عرفت ولا يبعد في حذف الجار رفع الحايل بين الانابة
والمطلوب تعالى قوله الاول افاضة القوى التي بها يتمكن المط انه من مقدمات الهداية وما يتوقف عليه الهداية فلا ينبغي
عده من الهداية لئن عليه اشكال طلب الهداية قوله كالقوة العقلية والحواس الباطنة والمشاعر الظاهرة اسباب
العلم عند اهل السنة ثلثة العقل والحواس الظاهرة والخبر الصادق وينبغي ان يحمل قوله تع الم نجعل له عينين اشارة

الى هذه المرتبة يعني الهداية والعجب منه حيث غفل عنه مع تنبهه لقوله تع وهديناه النجدين قوله وقال واما ثمود
فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى الظاهر انه اشارة الى الثالث قوله والثالث الهداية بارسال الرسل الظاهر ارسال
الرسل لانه نصب الادلة فلا معنى لجعل نصب الادلة نفس الهداية وارسال الرسل سببا لها الا ان يجعل الباء للسببية
الى الهداية بمعنى ارسال الرسل قوله بالوحي او بالالهام هذا دخل في انزال الكتب الا انه اعتبر انزال الكتب بالنسبة
الى الامة فهذا الثالث لا يتقيد بقوله والامر والنهي وكذا الالهام [illegible] ويجاب بانه طلب على وجه التساوي اوسع رتبته
قوله فلانه يسرط السابلة سرطه كفرح وانسرطه ابتلعه والسابلة من الطرق المسلوكة والقوم المختلفة عليها كل ذلك من
القاموس وقيل كان السابلة تبتلع الطريق فعلى الثاني فعال في معنى المفعول كالاله وعلى الاول بمعنى الفاعل كاللزام
الكلمة المفازة او الخضرة او المهلكة واكل المفازة او قطعها بت في الامام اي في مصحف عثمان
رضي الله عنه فان قلت مالم نعم صار السين من القراءات قلت معنى الموافقة ان
يكون من محتملات رسم الخط او ما يصح ان يقرأ به ما كتب في اللغة ولصح في اللغة قراءة الصاد في الصراط سينا فلم
يخرج هذه القراءة من الموافقة بمجرد ان المكتوب فيه الصاد قوله والمراد به طريق الحق وقيل ملة الاسلام واقول
بالله التوفيق ان القران يفسر بعضه بعضا وقد فسر فيه الصراط المستقيم بالعبادة حيث قال تع وان اعبدوني
هذا صراط مستقيم فالصراط المستقيم العبادة فينبغي ان يقال خص العبادة به تع وخص الاستعانة في العبادة
به وطلب الاعانة مشرع ولهذا فسر الصراط المستقيم بصراط الانبياء وتابعيهم حيث قال صراط الذين انعمت عليهم
وح صراط المغضوب عليهم صراط ابليس وجنده وصراط الضالين صراط من تبع الشيطان من بني ادم كما قال
الم اعهد اليكم يا بني ادم ان لا تعبدوا الشيطان انه لكم عدو مبين وان اعبدوني هذا صراط مستقيم فتقابل عبادة
الشيطان بالصراط المستقيم فهو صراط المغضوب عليهم ولا الضالين المقابل للصراط المستقيم فخذ ما اتيتك
انه مما اتاني الهام العليم الحكيم قوله بدل من الاول بدل الكل وهو في حكم تكرير العامل من حيث انه المقصود بالنسبة قال
حيث انه المقصود بالنسبة يتعلق المسند المقصود بحصر المقصود بالنسبة فيه وبينه وبين المعطوف فانه المقصود
بالنسبة مع متبوعه فان قلت فلا يكون في حكم تكرير العامل فلا يكون صارف القائل الى انه في حكم تكرير العامل لكلمة
بل مكانه قال بل ابدا صراط الذين وما بين كونه في حكم تكرير العامل اي العمل به غاية الايضاح استغنى به عما تمسك به من
تكرير العامل في قوله تع للذين استضعفوا لمن امن منهم فلم يذكره على انه يناقش فيه انه لم لا يجوز ان يكون البدل
مجموع الجار والمجرور ما يندفع بان بدل المفرد اكثر لانه يدفعه ان تصريح بالعامل اقل فقليل من اول المسئلة ولا بان
الله من قسم التابع المعرب بتابع باعراب سابقه والاعراب لمجموع الجار والمجرور لان التاكيد اللفظي جعل من
اقسام التابع المعرب باعراب سابقه مع ان بعض التاكيد جاء جاء زيد وان ان زيدا قائم ولا بان

البدل تابع مقصود بالنسبة وليس حرف الجر جزء من المنسوب اليه لان النسبة في التركيب اعم من التعلق وحرف
الجر يتعلق بالفعل بشرط مجروره فليكن البدل مقصودا بذلك التعلق قوله وفائدة التاكيد المقصود منه على طبق تصريح
الكشاف انه لم يجئ بالمبدل منه ولم يكتف بالبدل ويمكن ان يجعل من فوائده وانه لم اعرض عن طلب الصراط المستقيم
لطلب صراط الذين انعمت عليهم ولا يرضى احد بالاضراب عن طلب صراط المستقيم وقوله وفائدته التوكيد بيان
للفائدة العامة لمواقع المبدل الا انه على عكس ما ذكره المصطلح في النحو لان ذكر التابع في التاكيد للتاكيد وذكر المتبوع
في البدل لذلك وقوله والتنصيص بيان للفائدة الخاصة بهذا المواقع وعدل عن لفظ الاشعار الواقع في الكشاف
الى التنصيص لان الاشعار بالنظر الى فهم القاصد لاصل المراد والتنصيص بالنظر الى فهم البليغ الذي هو المقصود اولا
وبالذات المزايا ولا ينظر الى اصل المعنى الا ما هو الاليق بما نحن فيه وقوله المشهود عليه ان لفظ المطابق لعبارة
الكشاف هو المشهود بمعنى الشهادة مع الاحتجاج فكانه قال هو المشهود له المحتج عليه بالاستقامة ومن
الفوائد الخاصة السابقة انه تصريح بان الصراط الجامعة لا صراط الواحد الذي لا يسلك الا منفردا من المخذولين ومنها
ان في البدل اشعار بطلب المزيد والارتقاء بل يقول فيه التصريح بطلب الحفظ عن طريق اهل الغضب والضلال
ففيه تكميل للدعاء ولا يبعد ان يحمل المغضوب عليهم على الخارجين عن طريق الشرع والضالين على المخطئين في
الاجتهاد قوله وقيل الذين انعمت عليهم الانبياء وهذا يناسب قصد النبي صلعم في قراءته لغيره على حسب ارادة النبي
صلعم قوله وقيل اصحاب موسى وعيسى عليهما السلام قدم التوجيه بالانبياء وعليه تنبيها على ان هذا التوجيه لا يترجح عليه
كما اشعر به بيان الكشاف ولم يسنده الى ابن عباس رضه كما اسنده الكشاف اشارة الى ضعف الاسناد و
لم يقتصر على اصحاب موسى كما اقتصر اشارة الى خطئه في النقل ومن حمله على اصحاب موسى وعيسى دون المسلمين
نظر الى صدور الاسلام فانه لم يكن طريق مشهور بطريق المسلمين حتى تطلب ويناسب على هذا ان يراد بالمغضوب
عليهم المحرفون من قوم موسى وعيسى عليهما السلام والضالين تابعوهم قوله والانعام ايصال النعمة هذا وان كان
مقتضاه تعديه الانعام بالى الا انه عدى بعلى اشارة الى علو مرتبة المنعم واستعلائه على المنعم عليه فكانه ينزل النعمة
عليه من عال والنعمة في الاصل الحالة كما هو مقتضى صيغة الفعلة بالكسر والنعمة ثانيا بالفتح والتعديه الاستلذاذ وفيه يجعل
السين للعد بمعنى لتعديها الا ان تعديها للزيادة والمشهور تعديها بالياء ويجعل السين للطلب بمعنى الاستلذاذ
بالشي طلب اللذة به قوله دنيوي واخروي الظاهر انه قصد به المتقابلين اي ما يكون نعمة في الدنيا فقط وما يكون نعمة
في الاخرة فقط فهناك قسم ثالث وهو ما يكون النعمة فيهما اي الدنيوي والاخروي وهي معرفة الله تعالى فانه يستلذ به
الانسان في الدنيا والاخرة ويحتمل انه عبر عنه بانهما ان اريد بالمعرفة الدنيوية وسيلة الى المعرفة الاخروية وكم
بين المعرفتين قوله والكسبي الى يريد للاخروية ولا يخفى انه لا يذهب عليك انه الى قسمان روحاني كشرح الصدر وجسماني

النفس وتحليتها وجسماني ينبه تبرى البدن اه قوله والثاني الفه قسمان مو هي كنفخ الروح في الاخرة وتوابعه ومي
كجزاء الاعمال والفه روحاني وجسماني كر نيه بجا الجنة والتنعمات الحسية قوله والمراد هو القسم الاخر وما يكون وصلة
الى نيله من القسم الاخر فان ما عداه ذلك يشترك فيه المؤمن والكافر فلا يصلح لتعيين الموصول الذي قصد به المسلمون
وذلك ان يريد جميع النعم الدنيوية والاخروية ولا يشترك فيها المومن والكافر فان قلت ما من نعمة دنيوية الا هو وصلة
للمومن الى الاخروية فليس لقوله ما عداه ذلك مشترك اقا لصدق الحكم المذكور عليه قلت كانه اراد بما يكون وصلة ما جعل
وصلته ما جعل كثيرا اما لا يجعله المومن وصلة ويضيعه فيشارك الكافر فيه ولو قال وما يجعل وصلته لكان اوضح وابدا اوا
اريد بالذين انعمت عليهم المسلمون اما لو كان الانبياء ولا يكفي في جعل انعمت عليهم صلة يجعل ارادة ذلك فانه اشترك
فيه التي والامر بل ينبغي ان يراد الانعام عليهم بوحي الاحكام والاكرام بالتبليغ والاعلام وكذا لو اريد اصحاب موسى
وعيسى بل لا بد من ارادة الانعام بالاجتناب عن طريق الكتاب ومبالغة المنسوخ فتامل والاحسن ان يراد بالذين
انعمت عليهم لسلوك الصراط غير المغضوب عليهم لسلوك الصراط والله تعالى اعلم قوله بدل من الذين على معنى ان
المنعم عليهم اشارة اليه الى النكتة الخاصة بالمقام وهو التنصيص على ان غير المغضوب عليهم هم الذين شهد وهم
بالانعام عليهم وترك النكتة العامة وهو التاكيد لكمال الاستنارة والسابق الى الاذهان انه من غير شبهة قوله او صفة
له مبينة اذا اريد الانبياء او المسلمون على راى من جعل الاعمال داخلة في الايمان او مخصصة على راى من لم يجعل الاعمال
داخلة في الايمان قوله اجراء الموصول مجرى النكرة جعل الموصول فيما سبق معهودا محمولا على المسلمين او اصحاب موسى
وعيسى عليهما السلام قبل التحريف والنسخ او الانبياء من غير التفات الى صلة معهودا ذهنيا لان مقتضى الموصول
ذلك ولا يعدل عنه الا لصارف ولان مقام الدعاء والطلب تقتضي تعيين المطلوب وقدم بيانه في الجواب اجراء الموصول
مجرى النكرة لانه انسب بحال الغير الذي الكلام فيه لان الاشيع فيه استعمال غير متوغلا بالاضافة ولانه جواب جدلي
فالانسب تقديمه ليعدل عنه الى التحقيق وقد نبه على انه جواب جدلي من قال اذا كان من قبيل ما اشتهر المضاف
بمنافيه المضاف اليه كان معرفة قطعا فلا يكون من قبيل ولقد امر على اللئيم يسبني في الجواب الاول جدلي غير مطابق
للواقع فلا يرد ما اورد عليه العلامة التفتازاني انه خارج قانون التوجيه لانه جواب جدلي لا يدفعه مخالفة الواقع و
لا يتجه ما قال نعم يرد انه لم يستعمل الذين انعمت عليهم في بعض منهم حتى يكون مثل امر على اللئيم يسبني لانه جواب جدلي
لا يلزم ان يطابق الواقع بل يكفيه جواز ارادة معهود ذهني وان كان خلاف الظاهر وخلاف ما بين سابقا ولا وجه
لما قال السيد السند انه مبني على احتمال حمل الذين انعمت عليهم معهودا ذهنيا وان لم يوجه به فيما سبق فلا حاجة
الى التمسك بابطال جواز الذي هو ثمرة البحر في تحقيق التفتازاني ولا يخفى ان حمل الذين انعمت عليهم على معهود ذهني
احتمال مرجوح جدا ولهذا لم يلتفت اليه فالتمسك به ليس في مقام التحقيق قوله كالمحلى باللام غير عن المعرف باللام

الذي في حكم النكرة بالتحلي باللام اشارة الى ان اللام فيه ليس الا مجرد تزيين اللفظ قوله وعن ابن كثير نصبه على ان ال اذا
اريد بالذين انعمت عليهم غير معين له انما يتوصف غير وما جار اعني اذا اريد معين كما هو الحق وقيل نصبه على الحال الصحيح على
ان التقدير لجعل الغير بمعنى المغاير وجعل الاضافة لفظية وهو تكلف قوله عن الضمير المجرور والصحيح جعله حالا عن الضمير المرفوع
اذ المراد عن غير المغضوب عليهم عندك ولعفيك والكسر باثابتحمل زيادة الجار لامجرور اجرى الجوار وفيه ان جوازه
في جوار الجار الغير الظاهر قوله ان فسر النعم بما يعم القسمين اي الكافر والمومن فالمراد العموم بالمتعلق او نعم الدنيا كله
ره كذلك خاطر او عموم المفهوم للافراد قوله والغضب ثوران النفس اي هيجان الدم وغليانه لارادة الانتقام
اذا استدل الله تع اريد به المنتهى والغاية وهو الانتقام ويمكن ان يراد مبدا الشيء وهو ارادة الانتقام قوله و
عليهم في محل الرفع يقال هذا مسامحة لشيوع احتياج الجار والمجرور والا فما هو في محل الرفع مجرد المجرور نعم في الخبر
الظرف مجموع الجار والمجرور في محل الرفع لانه القايم مقام الخبر وفيه بحث لانه لا يسمي الظرف خبرا الا مجازا فلا يلزم
انتقال اعراب الخبر اليه قوله ولا مزيدة لتاكيد ما في غير من معنى النفي كانه قال صراط من ليس المغضوب عليهم
ولا الضالين وقراءة وغير المغضوب وغير الضالين تشير لجعل لا بمعنى غير فايدة جليلة لم يقل غير الذين عليهم بعد اه
المغضوب عليهم عن ساحة عزه ان يذكر معهم كما ذكر مع المنعم عليهم اعلاء لقدرهم او تحاشيا عن اسناد الغضب
الى ذاته لانه سبقت رحمته غضبه قوله قيل المغضوب عليهم اليهود اي بعد التحريف او النسخ ولا يبعد ان يكون تفسير
الذين انعمت عليهم باصحاب موسى وعيسى قبل التحريف والنسخ فرع هذا التفسير وقوله لقوله تع منهم من لعنه الله
وغضب عليه ليس في القران منهم والاية في سورة المايدة فكانه كانت النسخة لقوله تع فيهم اي في شانهم
محرف اي منهم وقوله وقد روي اي هذا التفسير مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله ويتجه ان يقال المغضوب
عليهم العصاة هذا متجه جدا على تقدير تفسير المنعم عليهم المسلمين قوله والخير للعمل به وانما قال والخير للعمل به ولم يقل
الحق للعمل به لان الحق لا يجب العمل بل يكفي المجتهد الخطاء والخطاء والصواب كله خير لانه يثاب به ثم القول وما اشتهر
العفو للاجتناب عنه واليه الاشارة بقوله تع فالهمها فجورها وتقويها وقوله وهديناه النجدين وذلك ان تجعل
معرفة الخير للعمل به شاملا لما اريد بمعرفة الامر معرفة الشرع من الاوامر والنواهي والا ما جاز العمل به والتمسك به
وبعد الفراغ من توضيح تفسير اتهم للفاتحة والقائها ربي الله في اثنائه اذكر بك يا ابن الله في تفسير فاتحة كتابه
عسى ان يكون وخراي في سلوك الصراط المستقيم الى جنة النعيم ونيل لقاء الرؤف الرحيم ابد الابدين وهو
انه تع افتتح كتابه بهذه السورة تعليما لاداب قراءة كتابه والاشتغال به وهو انه يحمده اولا ما يقيد في نفسه بحيث
يتعدد بكل ما سواه ويحضره في ساحة عزه ويخاطبه فان القران قراءة ما خاطبه به تع وشرفه بهذ المخاطبة فينبغي
ان يجعل نفسه متقربا اليه قايما في مقام الخطاب فاذا صار اهلا للذكر يخاطبه بخطر خضوعه فيه كما افاده القراءة

الانجذاب بكمال التحمد وتخصيص استعانته فيه والطلب منه الى الصراط المستقيم لان القران هو الذي وصف بانه يضل به
كثيرا ويهدي به كثيرا او نعوذ به من صراط المغضوب عليهم الذين سموه سحرا او شعرا او كلام المخلوق بل المجنون و
من صراط الضالين الذين يخطاؤن في الاجتهاد ويحرفون في فهم مقاصده لعدم توفيق الله لهم والله تع اعلم
ولهذا سمي سورة الصلوة لان الصلوة لله تعالى والدعا عما سواه بالكلية وهذا من شان هذه السورة ولهذا فرضت
في صلوة فكما لا بد من ستر العورة في الصلوة في ظاهر الشرع لا بد من الاعراض بالكلية عما سوى الله فيه فان العورة
في الباطن هو الله التفرق والاشتغال بما سوى الله وستر العورة التفرق بالتقوى وهو الاعراض عما سوى الله وعسى
ان يكون هو مفهوم من خصهم الله بفهم معاني كتابه عن عبده من قوله تع يا بني ادم خذوا زينتكم عند كل مسجد لان
الزينة هو اللباس كما قال لباسا وريشا ولباس التقوى هو خير اللهم اجعلنا من الذين انعمت عليهم بفهم كتابك
الكريم القران العظيم وصل على من دعانا الى الصراط المستقيم وارفع درجات صحبه واله في النعيم قوله امين اسم
للفعل الذي هو استجب اي اسم لهذا اللفظ وهذا هو المشتهر من النحاة وضيق الحلم بعضهم انه مسامحة وقصر امين فتح
ومرادهم انه اسم للمعنى المصدري منصوب على المصدرية من الافعال المحذوفة ابدا قوله ومن ابن عباس
سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن معناه فقال افعل لغيره باستجب اصلا ورواية عن ابن عباس عن
النبي صلعم تقتضي ان يكون معناه افعل لعدم التقية بالرواية والاشتهار تفسير النحاة وما روي يدل على ان النهي
يطلب الكف لا يطلب عدم الفعل والالحاح امين في مثل قولنا اللهم لا تهلكنا بمعنى لا تفعل وينبغي ان
يعلم ان معنى امين استجب دعائي او افعل هذا الفعل على ان المفعول داخل في معناه ولهذا قال ابن مالك
انه لازم في معنى المتعدي قوله مبني على الفتح كاين لالتقاء الساكنين العلة لا تقتضي الا البناء على الحركة واختياره
الفتح للخفة في لفظ كثير استعماله جدا ويكون مستحقا للفتح لعدم لا قوله قال ويرحم الله عبدا قال امينا اوله يا رب
لا تسلبني حبها ابدا قوله وقال امين فزاد الله ما بيننا بعدا امين متعلق بما بعده قدم للاهتمام في طلب الاجابة
واوله تباعد عني فطحل اذ سالته وروي اذ لقيته في القاموس هو كجعفر وقنفذ اسم قوله وقال انه كالختم على الكتاب
قيل وجه الشبه انه يحفظ الدعاء عن فساد الخيبة كما ان الختم على الكتاب من فساد ظهوره على ان الغير ويمكن ان يقال
يمنع الدعاء عن عدم الوصول الى الله تع كما ان الختم يمنع الكتاب عن عدم الوصول الى المكتوب اليه لانه
لا يظهر على الغير فيكتمه عن المكتوب اليه ليصل له فيه وان يقال يوجب الاعتداد بالدعاء كما ان ختم القاضي الكتاب
يوجب الاعتداد به قوله وفي معناه قول على بل سائر وتفسير للحديث وانه كالختم للفاتحة باعتبار دعاء فيه ويمكن
ان يقال اراد انه في معنى الحديث قول على لان قول الصحابي فيما لا طريق الى معرفة الا خبر النبي عليه السلام في قوة
الرفع الى النبي صلعم قوله وان الامام يقول امين حالية حالية اي الملائكة تقول امين حال كون الامام قائلا به فلا يشكل

انه لا يظهر وجه الفضل بين قوله فمن وافق تامينه تامين الملائكة الخ وقال قوله فان الملائكة يقولون امين قوله عن وائل
بن حجر بالحاء المهملة المضمومة والجيم الساكنة والراء قوله لم تنزل روي بالتانيث فوجه بان مثلها في تقدير سورة
مثلها وبان المثل اكتسب التانيث من المضاف اليه ويرد الثاني بما قال الرضي ان المضاف يكتسب التانيث
من المضاف اليه اذا صح حذف المضاف واسناد الفعل الى المضاف اليه كما في سقطت بعض اصابعه اذ يصح
ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قوله قلت بلى يا رسول الله قال العلامة التفتازاني لا بد من تقدير قال ابي قلت
يا رسول الله وقال المحقق الشريف بهذا التقدير يصير المعنى قال ابي في جوابه صلى الله عليه وسلم قلت يا
رسول الله فتقدير قال ابي يوجب زيادة قلت فالتقدير وعن ابي انه قال قلت بل مكانه لما قابل ذكر انه روي
عنه صلعم كذا اسئل سائل ماذا روي عن ابي فاجيب بانه روي عنه انه قال قلت لكنه اختصر في العبارة ونحن
نقول لا حاجة الى التقدير لان الظاهر ان ابي هريرة اجاب بقوله بلى يا رسول الله سوقا الى بيانه صلى الله عليه وان
كان المخاطب ابيا لعلمه بان المخاطب له صلعم في مسئلة غير متعين وانما وقع الخطاب معه اتفاقا قوله والقرآن العظيم
حمله على الفاتحة لان القرآن يطلق على الكل والجزء او لانه ام القرآن ومجمل تفاصيله والحديث يدل على انه افضل
سورة القرآن لو كان بعد نزول تمام القرآن ثم هذا حديث صحيح وان حكم المحدثون بوضع الاحاديث المروية
عن ابي في فضائل السور وكانهم عنوا وضع اكثرها وانما حكموا بالوضع لاعتراف رواتها بانه وضع احتسابا لما راى
استقبال الناس بالاشتغال بفقه ابي حنيفة ره وغير ذلك واعراضهم عن تلاوة القرآن وحفظه ودعائه
اوردوا الفضائل في اوائل السور ليكون حثا على مطالعة تفسيرها وموجبا لكمال الرغبة فيه وقال الكشاف اوردتها
في اخر السور لانها اوصاف للسورة ووصف الشيء بعده ويمكن ان يقال من فوائد التاخير انه على طبق ما جاء
به النبي صلعم فانه كان يبلغ القرآن ثم ينبه على فضيلته قوله لن تقرء حرفا منهما الا اعطيته فان قلت هذا مشترك
بين جميع القرآن قلت لا يلزم ان يحيط بمحيط وفي الحديث بيان انه يحفظه الله تعالى قارئهما عن الاحباط على انه
يجوز ان يرجع ضمير اعطيته الى واحد منهما فيكون التقدير لن تقرء حرفا واحدا منهما الا اعطيت ثواب جميع
ولا يبعد ان يكون التعبير عنهما بنورين لكونهما موجبا للنور ويكون ضمير اعطيته للنور قوله ليبعث الله عليهم العذاب
حتما مقضيا يدل على ان القضاء يتغير الا ان يراد بالمقضي المقضي عليه على تقدير عدم قراءة صبي من صبيانهم الفاتحة
وفائدة قوله فيما مقضيا انه ليس بنحو يعفيهم ليتسولوا ويرجعوا والكتاب كرمان المكتب جمعه كتاتيب وجمع كاتب كذا
في القاموس وفي الحواشي الشريفية على الكشاف خطاء المبرد وجمعه بمعنى المكتب وردوا بان الكتاب بمعنى فاطلاق
الكتاب على المكتب اما حقيقة للاشتراك ومجازا في المحل قوله وسائر الالفاظ التي يتهجى بها في القاموس
التهجي وتقطيع الكلم بحروفها وفي الاساس الهجاء تعديد الحروف فعلى هذين معنى قوله يتهجى بها تقطع الكلم بحروفها

لیسمیها او تعدد حروفها بحیث لا احتیاج الی تجرید عن بعض المعنی او اعتبار زاید فی المعنی وتفصیل المعنی الاتیان
ای نوفی بحبوه و السید السند ادعی ان لیس تعدید الحروف باسامیها فلا بد فی ذکرها من تضمین او تجرید لکن سنده
فی ذلک عبارة الکشاف فیما بعد ان الالفاظ بها ای بالحروف غیر متهجاة لا یعدی لطائل فان المراد غیر معدوده
باسامیها الا غیر معدوده مطلقا ولیس السند مما یقادم سابه کتب اللغة علی انه غیر محکم لجواز ان یراد بقوله غیر متهجاة
باسامیها لحذف المتعلق لتوجیه المقام قوله مسمیاتها الحروف التی رکبت منها الکلم اختصر عبارة الکشاف
وهی مسمیاتها حروف المبسوطة یرید بالمبسوطة المنثورة المتفرقة وکانه حذف المبسوطة لانه لا فایدة لها ن
البیان اذ لا حروف رکبت منها الکلم غیر المبسوطة ولیس کذلک او بدون ذکر المبسوط یوهم العبارة انها اسماء
للحروف باعتبار وقوعها فی الکلم فتدبر الا انه احسن فی تاخیر قوله منها اذ لا یخص اجزاء الکلم فیها لترکیبها من المادة
والهیئة ودعوی ان مسمیاتها الحروف لا طریق الیه الا التتبع فلم یستدل علیه وجعل الاستدلال بقوله لدخولها
فی احد الاسم علی مجرد دعوی الاسمیة وذکر الحد وهو المعرف الجامع المانع لانه ما لم یکن المعرف حدا لا یدل
علی ان کل داخل فیه من المحدود ولکن فیه بحث وهو ان کونه حدا یتوقف علی معرفة ان هذه الالفاظ الداخلة
فیها اسماء فیدور الا ان یقال کون حد الاسم حد المعرف باجماع النحاة علی کونه حدا حیث بذلوا الجهد فی تصحیح
جامعیته ومانعیته قوله واعتوار ما یختص به فیه ان کون هذه الامور الجاریة علی هذه الالفاظ مختصة بالاسم
موقوف علی معرفة ان هذه الالفاظ اسماء فکیف یستدل به علیه قلت الاختصاص مجمع علیه ان من
عادتهم الحاق ما اشترک طائفة من الالفاظ فی التصرفات بها وان ادی الی تکلیفات تضیق عن تحملها الطباع
فضلا عن ان یستوا من شابهة تکلف وید خل فی قوله ونحو ذلک جمیع ما لا یوجد فی الحروف وان کان مشترکا
بین الاسم والفعل لکون الشی مسندا الا ان المقصود مجرد نفی کونه حرفا ولذا عد الکشاف من جملة ذلک
الامالة ولک ان تجعل الدعوی فی کلامه خصوص الاسمیة علی ما هو ظاهر فتخص نحو ذلک بما یخص الاسم مطلقا
قوله وبه صرح الخلیل وابو علی ونقل تصریح الخلیل سیبویه مقبلا علیه بل تصریحها من غیر الحاق الخارجیة عن
احد من ائمة النحو بمنزلة الاجماع قوله وما روی ابن مسعود وسیختل مدفع ما یتوهم معارضا لما استدل به علی کونه
اسماء وهو ما رواه ابن مسعود عن النبی صلعم لانه ابهم من دفع ما ذکره الکشاف معارضا من اطلاق المتقدمین
اسم الحرف علیها لانه کم بین ما صدر عن مشکاة النبوة وما صدر عن بعض الائمة الا ان صاحب ظهور ان اسم
الحرف المقابل للاسم امر محدث لا یتوهم کون الحرف فی عبارته صلی الله علیه وسلم بهذا المعنی لم یلتفت الیه
صاحب الکشاف قوله فله حسنة ای فله عمل صالح وقوله والحسنة بعشر امثالها ای تجازی بعشر امثالها قوله لا اقول
الم حرف بل الف حرف عسی ان یکون مراده صلی الله علیه وسلم بالف مسماه لا لفظه وتذکر اول حرف من کل من

الاسماء الثلثة التي اشتملت عليها الم تنبيها على ان المراد بالحروف الحروف التي تركبت منها الكلم قوله ولعله سماه باسم
المدلول لما اشتباه اي ان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم حرف حروف التهجي لا اساميها فليس فيه تسمية باسم الدال او المدلول
وكذا المراد بقوله بل الف حرف ولام حرف وميم حرف على ما بينا ثم قوله صلعم لا اقول الم حرف يشعر بانه اراد والى الاعد
المركب حرفا بل كل كلمة من القران فحينئذ يكون قوله من قرا حرفا بمنزلة من قرا كلمة فلا نسلم ان التسمية بالحرف تسمية باسم
المدلول اذ ليس كل كلمة من القران مدلولها الحرف وانما حرف مدلول فقليل من كلماته ثم خرجنا على ان المراد بالحرف الكلمة
على مقتضى لا اقول الم حرف على الكلمة تنزيلها منزلة حرف من المركب فالوجه ان يعرف قوله لا اقول الف
لام ميم حرفا اي يعني نفي القول بكون كل كلمات الف لام ميم حرفا والاضراب اي كون كل حرف في تلك الكلمات حرفا
فيكون اطلاق الحرف على حقيقة اللغوية قوله ولما كانت مسمياتها حروفا وحدانا الوحدان جمع واحد كالركبان
جمع راكب يعني لما كانت مسمياتها حروفا وحدانا وهي مركبة امكنهم رعاية لطيفة في التسمية فلم يغفلوه لانهم البلغاء الذين
فطروا على سليقة البلاغة ولا يمكنهم مخالفة فطرتهم ولم يقل وهي مركبة من ثلثة احرف كما قال الكشاف احترازا عن اللغو
في البيان اذ لا مدخل في تلك اللطيفة الا لمجرد التركيب فان قلت فهم المعنى بعد فهم اللفظ فلا قرب من هذه الحالة
للفظ ان تذكر مسميات هذه الاسامي في اوائلها قلت نعم الا انه لما كان هذه المعاني مما يفهم قبل المعنى كيف وهي ا
اجزاء للالفاظ لم يسقط عن فطرته وحلت بمنزلة قبل المعنى فكن دقيق النظر لئلا تتخلف عن المعنيات بعد الخروج
ليست تنفك من ارباب النطق ويمكن ان يقال اللطيفة في جعل المسميات في صدر اسمائها التنبيه على ان مسمياتها
ليست ساكنة بل مما يمكن الابتداء بها ومما يفهم يعني انهم لم يهملوا اشياء والحركات بل حركوها تارة بالكسر وتارة بالفتح و
تارة بالضم اشارة الى انها قابلة لها وجعلوا الفتح الذي هو الاخف اغلب من الكسر الذي هو في المرتبة الاوسط و
الضم الذي هو الاثقل قليلا قوله واستعير الهمزة مكان الالف هذا اذا كانت الالف هجو حرف اللين اما لو كان
اسما للهمزة الفيا فالعطف وغنة فيه الف تقدير الامكان وهذا استعار والالف الهمزة فلو اراد اسما خاصا للهمزة
لم يمكنهم رعاية تلك اللطيفة بلا تكرار لسنيته عدلوا الى الياء والتي تنقلب اليه الهمزة في اول الكلمة كما يقال في ايابك
ايابك قوله وهي ما لم تلها العوامل يعني الجمعية غير مراد او اريدت نظرا الى المواد فان كل حرف يقرب عاملا والا وضح
ما خلت عن العوامل لان الاولى في العامل المعنوي غير متعارف قوله لفقد موجبه اي موجب الاعراب وهو العامل
فان العامل فاني او ما جب كون اخر الكلمة على كيفية مخصوصة من حيثية بالمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة وقوله
ولكنها قابلة اياه يعني الاعراب والحكم بكونها خالية عن الاعراب حق واما كونها موقوفا مطلقا فيه لوقف اذ لا يمكن و
في قولنا باسم هذه والام الرجل اذ ذكر المضاف في مقام التعداد قوله جائية بعض سائر اسكان اخرها ليس لها محل من الاعراب
قوله مجموعا فيها بين ساكنين ولا باس بالجمع بين الساكنين في الوقف اصلا واما في غير الوقف فلا يجوز الا على

حده فلذلك ... بكلمة ... على السكون ... يجتمع فيه ساكنان هذا على ما هو مقتضى كلام الزمخشري واما عند ابن
الحاجب فالكلمات التي لم يناسب مبني الاصل او لم تل العامل ساكنة الاعجاز وصلا ووقفا ويجوز فيها التقاء الساكنين
مطلقا كما ذكره في الشافية قوله فلو كان من عند غير الله لما عجز وا عن اخرهم اي لما عجز والكلهم فبطل وجه افاده عن اخرهم العموم
ان عن بمعنى من والمعنى من اخرهم الى اولهم وارد عليه ان لفظ من وايهم الى اخرهم ويمكن دفعه بان عجز الكل انما يظهر بمشاهدة
عجز الاخر وبذكر عجز الباقي الى الاول فاتى بالبيان على طبق ذلك والاظهران لقدرالتركيب بانهم عجزوا عجزا مبتاعدا عن اخرهم
ومجاوزا العجز اخرهم وبلوغه غيرهم بوجب عموم العجز لهم عما واضحا هذا وهناك بحث ان احدا ان اعجاز القران ليس لتركيب
الحروف بل بتركيب الحروف على ما تداول بينهم انما هو من تركيب الكلمات معتبر الكلام البليغ وبسيط الكلمات
هي فالقاطيهم بان حروف الكلمات ما هو عندهم لا يليق بالتنبيه بل اللائق به التنبيه على ان الكلمات هي ما عندهم فتركيبها
من عند الله حيث عجزوا وثانيها انهم في مقام التحدي غافلين عن ان هذا من جنس كلامهم فلو لم يكن من جنس كلامهم
لما عارضوه ملاحظة اي الالفاظ ويمكن دفع الثاني ان المراد التنبيه على هذا الاستدلال على انه من عند الله ويمكن ان
يقال الالفاظ لدفع وحشتهم وتحيرهم في بلاغته بتحيروا على التحدي فيحصوا وتقروا بانه من عند الله ومن نكات الافتتاح
اعجازهم بتعدد ان الحروف كما عجزهم تركيب الكلمات ومنها التنبيه على ان حروف القران الف مقصودا بانزال متضمن
لاشارات تختص بها الخواص او على ان القاري يثاب بالحروف لا بالجمل او بالاي او السور فقط او التنبيه على ان
النبي اي شانه ان يتعلم حروف الهجا فتعليمه لنا علوم الدين تفضل من الله تع في شانه والله تع اعلم او التنبيه على
ان المنزل ما هو من جنس المركب من هذه الحروف لا الكلام النفسي وفيما يتوهم ان تاليف هذا الكلام النفسي
جبرئيل كان او النبي او اشياع لقيام الكلام بلفظه به فيتوهم ذلك قوله فامن الامي الذي لم يخالط الكتاب جميع
كانت الاستهجا والاستغراب انما نشا لو لم يكن مخالطة اهل مكة مظنة انه صلعم سمع اسماء الحروف منهم ولم
يمكن فهمين ولم يكن فهمين يخالط من يسمع اسماء حروف قوله وهي نصف اسامي حروف المعجم اي حروف
الاعجام على ان المعجم مصدر اي حروف من شانها ان العجم اي ينقطع كذا في القاموس وكانه جعل المعجم مصدرا لئلا يكون
من اضافة الموصوف الى صفته فنقل عن الليث ان الحروف المقطعة سميت معجمة لانها اعجمية غير معربة المعنى وقد
شاع في كلام المصنفين تخصيص المعجمة بمنقوطة وشبه عنه المتوسط بالنقطة قوله ان لم يعد فيها الالف حرفا براسها
بل عدم مع الهمزة حرفا وسمي الكل بالالف وفيه ان الهمزة اسم مستحدث فلو جعل الالف حرفا براسها الفو
فلا اسم لمسمى الهمزة في زمان نزول القران فلا نوافق في فواتح السور نصف اسامي الحروف على كل تقدير
ويمكن ان يتكلف ويقال المراد ان المذكور في فواتح السور نصف اسامي جميع الحروف المعجم ان لم يعد فيها الالف
حرفا براسها كما هو مقتضى الاقتصار على ثمانية وعشرين ... ومبني التسمية على التوسع وعدم التحقيق وعدم النظر

الى التفاوت بين الهمزة والالف وجعلها ستة وعشرين بنى على التحقيق ثم التميز بين الصلبة والتشابه هذا من بلاغة
الحجاز بلسع ثم التسمي و التحقيق وما ذكرها هنا ان الالف مشترك بين والى نص العام مقدرا عواني يوضع الاسم التشابه
حيث سمى الهمزة والالف باسم واحد والتميز بوضع الاسم للالف خاصة وبنوا على كثرة الالف وقلة الهمزة
بذلك حيث لم يسموا الهمزة باسم خاص قوله مشتملة على اصناف انواع الاشتقاق فانه بين ارباب العربية بين الاستعمال
الانواع والاجناس فليس عدوله عن الاجناس في عبارة الكشاف لنقصان فيه والاشتمال على اصناف الانواع
باعتبار الاكثر والا فقد يشتمل على ثلثى النوع كما في حروف الصفير وهى الصاد والسين والزاء والذلاقة والحلقية وقد يشتمل
على تمام النوع كحروف الغنة وهو الميم والنون الساكنة وحرف المكرر وهو الراء ومن دقائق هذا الافتتاح انه ما ذكر من
المستعلية نصفها الاقل بدو ترك نذر الاكثر من المنخفضة ما ترك من حروف القلقلة التي هى قليلة الاستعمال اكثر ما تدور
وذلك نذر ثلثى حروف الحلقية التى هى كثيرة الوقوع في الكلام ما ذكر من حروف الذلاقة اربعة تدور ترك ذلك
ما ترك من تعاليلها حيث ذكر اثنين وعشرين عشرة قوله ستشحثك خصفة هذا هو المشهور وفى القاموس خصفة
بن قيس بن عيلان ولم يذكر فيه ولا في الصحاح ستشحث وفى القاموس ان ستشحا كلمة بربانية يفتح بها المغاليق من
غير مفتاح ولا بعيد ان يكون ستشحث ماخوذا منه اى ستفتح منها لك بلا مفتاح خصفة اسم امرأة استملك قوله و
من السواقى الرخوة لم يقل ومن الرخوة كما في الكشاف بسلامة مذهب العلم الى ما هو المشهور من الرخوة في القسمة
الثلاثية اعنى الشديدة والرخوة وما بينهما وكان الاولى ان يترك السواقى في المجهورة ليكون هذه الفائدة انيا في
غاية الظهور قوله اقطلك اى اخرعك او اطمك الاقط قوله جمش على نفره اى شجع قوله قد طبج طبج بالجيم كفرح
حمق والطبج استحكام الحماقة والنظرب على التثنى الاحوف قوله ومن اللينين من اصناف الحروف اللينية فالالف
المفصل اللينية حروف اللين فينبغى ان يقول ومن اللينة ثلثيها وليس في ذكر الياء وذكر النصف بنوع الا ان يقال الالف
من حروف الحلق والواو والياء من حروف الفم فالالف ليس في نوعها ولذا خص باسم الهاوى قوله وهى احد عشر على
ما ذكره سيبويه واختاره ابن جنى وفى المفصل للزمخشرى جعله خمسة عشر وهى حروف استنجده يوم صال زط قوله اخذ
طويت منها اى كتمت منها قوله واللام في اصيلال لاصيل العشى جمعه اصلان كغفران وتصغيره اصيلان اصيلان
نادر وربما قيل اصيلال قوله والقاء في جدف الجدف محركة القبر كالجدث الذى هو اصله قوله شرع الدلو بين
القوم في الواحد شرع وشرع زيد كفرح الشئ نصيب دلوه والقوع مخرج الماء من الدلو العراقى فاصل نزع
فرع وهو اصل نزوع فرع قوله والعين في اعن في اون فتقال عن كان زيد قايما في ان كان زيد قايما قوله
والثاء في باء اسمك في معنى ما اسمك الهمزة الهمزة من الحروف الثمانية والعشرين كما يدل عليه قوله من الثلثة
عشر الباقية بناء على ان لا تعد الالف حرفا برأسها حيث جعل سبع الهمزة حرفا والاول الالف لئلا يتوهم كونهما ستة

وعند [illegible] المخرج ادغام في منف الجزين اذا التقا وحينئذ ومع ذلك حصره في كونه
شاذا ورأس فلا يناسب الحسبا رلما لطايف الاعتبار قوله والهاء قال الزمخشري في المفصل الهاء يدغم في الحاء وقعت
بعدها او قبلها كقولك في اجبه حاتما واذبح هذه اضحيتها واذبحاذه فهذا اوجبه كتبه رده على ما في القاموس قوله والعين
في المفصل ان العين يدغم في الحاء وقعت قبلها او بعدها كقولك في ارفع حاتما واذبح عتودا ارفحاتما واذبحتودا وقد روى
الترمذي عن ابي عمرو فمن زحزح عن النار بادغام الحاء في العين قوله والحاء في المفصل ان كلا من الحاء والغين
يدغم في الاخرى فيقال فاصلح عنك واذفع خلفا قوله والراء في المفصل الراء لا يدغم الا في مثلها كما في واذكر ربك
وفيه ان الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء يتشابه يدغم بعضها في بعض وان الصاد والزاء والسين يدغم
بعضها في بعض قوله والواو والواو يدغم في الياء كما في طي ومرمي قوله نصفها الاقل الا نصفها الاكثر لانه ذكر الهمزة والهاء
والعين والصاد والطاء والميم والياء والراء ومع ذلك لا تم ما ذكره من النكتة في ذكر الاكثر من الثلثة عشر لانه ذكر فيما
لا يدغم الضاد الا الاكثر بل يقول بين هذا القول وكلامه في الثلثة عشر الباقية وكلامه في الاربع تدافع لانه يجب ان يجعل
قوله والراء والسين من المنقوطتين فيكون غير المنقوطة مما يدغم في مساويه بحكم قوله في الثلثة عشر ومما يدغم فيهما فان
جعل الراء والسين في الاربعة التي جعلها مما لا يدغم في المتقارب غير المنقوطتين يكون المذكور اكثر من السلف وان
جعل احدهما غير منقوطة لا يكون مما لا يدغم في المتقارب قوله ومن الاربعة التي لا يدغم فيما قاربها مما لا يدغم فيما قاربها تدغم
فيه مقاربها الياء فيكون المذكور من هذا النوع لصفه الاقل قوله ولما كانت الحروف الذلقية التي يعتمد عليها بذلق
اللسان اعلم ان ما عدا الميم قال في المفصل الذلاقة الاعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه والاصمات انه لا يكاد يبنى
منها كلمة رباعية او خماسية سراة من حروف الذلاقة فكانه قد صمت منها انه اوهمه عليه ان الاعتماد في الميم والباء والفاء
ليس على ذلق اللسان بل على الشفة خاصة فالوجه ان تسمية هذه الحروف حروف الذلاقة ان الذلاقة سرعة
النطق وهو انما يكون بطرف اللسان والشفة على ما قال غيره وفي القاموس والصحاح والجاربردي ان هذه الحروف
حروف الذلاقة وهي قسمان ذولقية يعتمد فيها على طرف اللسان وشفوية يعتمد فيها على الشفة وبالجملة اسم الجميع
غير القاضي وكانه اراد بالاعتماد على ذلق اللسان الاعتماد عليه حقيقة او حكما فان الشفوي والمعتمد عليه متقاربان ولذا
يتقاربها باسم الكل ذولقية ثم اعلم ان في اختيار الرابع منها التنبيه على ان الرباعي فما فوقه لا تخلو عنه كما نقلناه من المفصل
واختيار الاربع من حروف الحلق لانها تقابل تلك الحروف في المخرج قوله ولما كانت ابنية المزيد لا يتجاوز عن السباعية
الاولى لا يتجاوز السباعية لان تجاوز [illegible] عنه وقد [illegible] من زوايد العشر ولا يناسب ذكر السبعية لان يكون المذكور سبعة
في قاعدة الهمزة والالف واحدا على ان هذا الزوايد لسعة قوله سبعة احرف منها ذكر منها ستدرك قوله ولو استوعب
الكلم وتركيبها في اختيار ابنيته على ان اللازم في تركيب القران كلمات اكثر استعمالا فهي في نهاية الفصاحة كما

ان مركبا منها في نهاية البلاغة ابنية بعض بحث لانه اذا كان اللازم ذكر ما [illegible] استعمالا [illegible] كثير من الكلمات التي [illegible]
على الاعجاز شاهد على ان مثلها من الامي مستغرب لان اعتبار النصف الاقل من القلقلة [illegible] اكثر استعمالا لا لقلة
القلقلة وليس [illegible] الاكثر ما يدغم في المثل والمقارب والنصف الاقل مما لا يدغم الا في المثل لان الادغام يوجب
الخفة والفصاحة بل لالزام ما هو اكثر استعمالا ولا ثبت ان اختيار الثلثين من الذلقية والحلقية لكونهما كثيرة الوقوع
في الكلام بل لايجاب التزام ما هو اكثر استعمالا من كل نوع وكذلك ايراد الستة من الحروف الزوائد قوله
وذكر ثلث مفردات في ثلث سور وذكر ثلث مفردات للتنبيه على انها توجد في الاقسام الثلثة كق ونحو ص وحرفين واما
ذكرها في ثلث سور فلعل النسبة قوله لانها تكون في الحروف بلا حذف يريد انه يكون كما استعمل الا يستعمل بدون هذا الكون
والا فان مخففا ان يتأتى بالحذف وذلك ان لفوال الحرف مصون عن التصرف فيه فتنزل منزلة ما يتصرف فيه فتحقيق
ان لشدة مشابهته للتعقل فلما سلم يوجد التأتي بالحذف في الحرف قوله في تسع سور من كلمات ايراد ملك الاربع في
تسع سور انها ذوات ثمانية اجزاء مجمع بين عددين متجاورين من التسع والاثنين وجعل عدد الظروف اكثر لوجوب
ان يكون الظرف اعظم واكثر رحم الذين يرجح على نظايره تركيبه من حرفين كل منهما في طرف من الفم مع تقديم الى
ان الذي يوجب انفتاح الفم الذي يناسب التكلم والاختتام بالميم الذي يوجب انضمام الشفتين الذي يناسب
قطع الكلام والسكوت قوله في ثلث عشر سورة منبها على ان اصول الابنية المستعملة ثلثة عشر له منها اسماء وثلثة
للافعال فيه بحث لان ما هو للافعال اربعة ثلثة للمعروف وواحد للمجهول على انه اذا كان ايراد الثلاثيات الثلثة بالنظر
الى الاسم والفعل والحرف لا يحسن الاختصار على الاشارة الى الاسم والفعل من غير اشارة الى الحرف و
لا يبعد ان يقال الاوزان الممكنة اثنا عشر احد عشر منها واقعة كثيرة الاستعمال وواحد شاذ وهو الحبك فاورد الاشارة
الى اثنا عشر في ثلث عشرة سورة فاقمه مناسب ان الظرف ينبغي ان يكون اعظم من المظروف قوله منبها على ان
لكل منها اصلا كحجر او تنبيها على ان كلا منهما يكون مركبة من الاصول الحروف ويكون مزيدة وقرود ويمهد وجبل او ما ارتفع
من الارض وحنبل لعسو حل غليظ الشفة قوله وعلها وقعت على السور ولم تعد باجمعها في اول القران [illegible] فايدة
لما من ايراد في سور على طبق عدد الحروف التسع والعشرين ويكون على طبق السور على الكلمات اذ لا يجتمع
في كلمة بل هي مفرقة على الكلمات ثم انه لم يراع الترتيب الحروف في الايراد تنبيها على ان بين ترتيب الكلمات
في نظم القران وترتيبها في نظم كلامهم بونا بعيدا ومن اللطايف التي في هذه الحروف ان ما اول الاسم واخره لفظه
اثنان ميم ونون ذكرها جميعا لتوايتها وذكر الميم في المبتدا من السور التي اورد فيها تلك الحروف والنون في نهاية تلك
السور قوله والمعنى ان هذا المتحدى به اي المقصود الكلام جملة اسمية بتقدير مبتدا لهذه الحروف المعدودة الكلية للسور
بها عن ان المؤلف مركب منها او تقدير سورة [illegible] او بالمركب من هذه الحروف والخبر [illegible] ولا يخفى ان

نظم المتحدى به ... عن هذا النداء وقيل ... مقصده من غير تأويل وتقدير قوله لم يسابقوا مقتدين لهم اي قرنهم وهو مثلث

الدال قوله سميت بها لاشعار انه يمكن ان يكون التسمية لجميع ما ذكر في التعدد ومن شعر اب الاعمى ... بها لو لم يكن

مفهمة كان الخطاب بها كالخطاب بالمهمل فيه انه يكفي في كونها مفهمة كونها موضوعة لحروف الهجاء الا ان يقال المراد فهام

تصور ما يتعلق به حكم لا تخرجه من ان يكون كالمهمل فالمعنى لو لم يكن مفهمة كما حكاه او ما يتعلق به حكم قوله والتكلم بالزنجي

اي باللسان المنسوب الى الزنج مع العربي بان يخاطب به العربي او المراد التكلم باللفظ الزنجي مع العربي قوله ولم يخرج

القرآن باسره بيانا اي كلاما مفسرا لمعاني الضمير وهدى وذلك منقصة تعالى عنه القرآن ومنافية لقوله ذلك الكتاب

لاريب فيه هدى للمتقين الاية وقوله وما امكن التحدي به اي طلب المعارضة به لانهم لا يجدوا فيه نقصانا يسره ونه بهذا العيب

من غير ان يعارضوه قوله بين مستهلها اي مفتتحها وقوله على انها القابها اللقب في العلم المشعر بمدح او ذم و

الاشعار ههنا موضوع بناء في كونها القابا ما قالوا ان العلم المنقول لا يكون الا مضافا او موصوفا باللام قوله والثاني بطلانه تخفي

ان كونها القابا للسور بالنقل الشرعي فلم لا يجوز ان يكون القابا بغيره كالقرآن كله قوله لم لا يجوز ان يكون مزيدة للتنبيه

والدلالة على انقطاع كلام واستيناف اخر فيه انه يكفي للتنبيه على الاستيناف بسم الله الرحمن الرحيم والتقرب دونه

لا يسيح بها رأسا ولقب به محمد بن المستنير فقالت لي قاف اخره لا تحسبي انا نسينا الايجاف وصف الخيل والابل

سائر المخصوص والوجعته قوله الالف الاء الله واللام لطفه والميم ملكه فالمعنى القرآن مشتمل على الاء الله ولطفه

على الكتابة وملكه قوله وعنه الر وحم ونون مجموعها الرحمن لا يخفى انه ليس مجموعها الرحمن اولا بد من الالف الميم

او حمل ذكر اكثر الاجزاء في حكم ذكر الكل فيه انه لا تقتضي ان يكون معناه اول السورة قوله كحساب قبيل الضم الجيم وتشديد ب

الميم مع فتح وحسبوه بفتح السين من الحساب وهو العد قوله وما عده خطاب به اي فتدبر او هذا بيان لخطابه اشارة

الى القرآن ومن القسم بالحروف التي بسائط القرآن ما لا مزيد عليه من التنبيه على شرفه وانه بلغ من الشرف الى ان

يستحق بسائط كلماته لان يقسم بها قوله وان العقول اشارة الى الاستدلال على كونها اسماء للسور لعلة البعض

معتد ... وليه فهو معارضة بعد المناقضة ومما يدل على انها ليست باسماء السور انهم لم يسموا السور بهذه الاسماء

ومن البعيد كل البعد ان يهملوا استعمال اسماء سمى الله تعالى بها سور كتابه ويتبدل عنها الى اسماء اخر قوله ويؤدي الى

اتحاد الاسم والمسمى وهو باطل سواء كان المسمى مسمى بالمطابقة او التضمن لان المعنى مدلول والاسم دال و

لابد للدلالة من طرفين ولهذا علم انه لا ينفع في دفعه ما سنذكره وانما النافع مع بطلان اتحاد الاسم والمسمى

بالذات وبيان تغاير الاعتبار وفي شروح الكشاف ان الشبهة مبنية على عدم تغاير الجزء والكل والاوام متغايرة الجزء

لنفسه لان المغاير للكل مغاير لكل جزء منه ووجه عليه انه مع كمال ضعف الشبهة ح لا ينفع ما ذكره في الجواب وانما

النافع ابطاله لا يوجب اتحاد الجزء والكل الا ان يقال اكتفي بيد الشبهة تغاير الجزء والكل واندفاع الموجب بكونه مصادقا

للسيد بهي الذي لا ينطوم بالبه التشبيه ولا يخفى ان اتحاد الاسم والمسمى مما انه لطالب حسب الاخر [illegible] ليس في كلام
العرب وكذا استلزام ما اخر الخبر عن الكل قوله لانا نقول هذه الالفاظ لم تتعهد مزيدة للتنبيه واما ان هذا التنبيه فمنه نفي الكلام
السابق من وجوه انها لم تعهد مزيدة وانها تعهد مزيدة للتنبيه وانها لم تعهد مزيدة للتنبيه على انقطاع كلام واستئناف
كلام اخر وفيه نفي اخر لم يتعرض وهو انه لم تعهد زيادة اكثر من اسم في الكلام نحو اسم السلام عليكما وكذوات وذات
صباح قوله من حيث فواتح السور فيه منع لانه بذ مهمل من حيث انها كلمات غير مفيدة منفيجوز ان لا يكون واحد في
شيء من معصولتين بها قوله ولا يقتضي ذلك ان لا يكون لها معنى المط في هذا المقام صحة ان لا يكون لها معنى ما
ليستغنى عن التكلف ما لا دليل عليه من كونها اسماء للسور فلا طائل لنفي اقتضاء ذلك ان لا يكون بها معاني هذا
المقام او يكفي لنا ان يكون معنى لذلك قوله واما الغرض فسادا لا تعاس عليه ويمكن ان يكون فان في كلام الشاعر
امرا من فاقاه بمعنى قفاه اي تبعه فان فاعل كي فعل نحو كما وناسب كل المناسبة بما قبله وما بعده فيقول قلت لها
قفي حتى نستريح من تعب السير فقالت قاف اي قافني واقفني ولا تفضحني في السر فانك قد ورث وحصل لك الكلال
فقلت لا تخشي انا نسينا الايجاف بل كان المقصد استراحتك قوله فيه على ان هذه الحروف منتزع الاسماء ومبادي
الخطاب يا وبابه قوله معناه انا الله اعلم قوله اي القران منزل من الله بلسان جبرئيل على محمد عليه السلام كل ابتداء
الا ان ماؤل [illegible] ولما بعيد الثقال يريد بقوله معناه انا الله اعلم ان مع ما هو هذه مبدءه ذلك ولقوله اي القران بعد خطاب
هذه الحروف من مباديه وقوله وتمثيل لما هو هذه الحروف منتهوه ومباديه قوله الا يرى انه عد كل حرف من كلمات متباينة
فعد الالف تارة من انا وتارة من الله وتارة من الالاء واللام تارة من الله وتارة من جبرئيل وتارة من لطفه والميم
تارة من اعلم وتارة من محمد وتارة من ملك قوله ولا حساب الجمل اي ولم يستعمل بمعنى حساب الجمل فهو عطف على قوله
للاختصار والاظهر ولا لحساب الجمل باللام كما في كثير من النسخ يريد ان كونه مرتا فرع استعماله بهذا المعنى في كلام العرب
قوله والحديث لا دليل فيه لجواز انه تبسم عجبا من جهلهم حيث فسروا النازل على لسان العرب بما ليس من معاني لغتهم
او لانهم بعد ما اسلموا كونه شرع الله قالوا كيف ندخل فيه والاستمرار له ان الدخول في الدين لانه دين الله [illegible] مستمر
ودوام امتداد قوله وجعلها مقسما بها وان كان عن غير متضح لكنه محوج نحو خبر المبتدا اعني جعلها مقسما به فلا توجيه
لادخال لكن عليه لانه لدفع توهم ما نشأ من الكلام السابق ولم يسبق ههنا كلام حتى ينشأ عنه توهم قوله اي اضمار اشياء
هو فعل القسم مع فاعله وحرف القسم وهناك جواب القسم ايضا لان ذلك الكتاب لا يصلح جوابا لخلوه
عما يلتقى به القسم من ان واللام قوله وناهيك يقال ناهيك من رجل وناهيك منه اي حسبك وكافيك خاليا في
قوله بصورة زائدة مسموعة في بعض شروح الكشاف وهو اسم فاعل من النهي كانه ينهاك عن طلب دليل
سواه يقال زيد ناهيك من رجل اي هو ينهاك [illegible] بجده وغناه عن طلب غيره ودخول الباء [illegible] للمبالغة

نه قبل الالف [illegible] طه هذا الاظهر انه تمسك اي بالتمسك المتمسك سيبويه قوله وهو المقدم من حيث
وانه مركب باعتبار كونه اسما يعني انما خرج عن الكل كونه اسما لاواوات الجزء وفيه ان جعل جزءا يتوقف على كونه اسما
انما يمتنع من البليغ جعل الكل المهمل جزءا من كلامه وجعله اسما يتوقف على جعله اسما جزءا اذ الاسم للمركب من حيث
انه مركب الا ان يقال ما هو الممتنع من البليغ القاء كلام لا معنى المنوية واما تركيب كلام لا معنى لجزئيه لانه بعيد فلا معنى له
حين الالقاء فلا امتناع فيه نعم انه بعيد لم يعهد [illegible] به تمسكا للقول بانها اسماء السور فتامل وقوله فلا دور لعدم
انه جعل الف دالة دور ويمكن ان يجعل الفا وجود الكل بدون الجزء قوله والوجه الاول اقرب الى التحقيق
لان كونها اسماء الحروف التهجي محقق لا محالة بخلاف غيره من الاحتمالات فانه مجرد احتمال قوله واوفق
لطائف التنزيل فيه بحث لان جميع النكات التي ذكرت في تعداد حروف الهجاء جاز في ايرادها مسماة بها
الا ان لق استقال الذهن الى اللطائف من غير تسمية اسرع منه اذا سمع بها لانه يتوجه منها الى مسماها فربما
يغفل عن لطائف قصدت بها قوله واسلم من لزوم النقل الاصل في المستعملات في القران ان لا يكون
منقولات شرعية لانه نزل على لسان العرب وفي صيغة التفضيل خفاء لان الوجه الثاني يستلزم النقل لا محالة
الا ان تكلف لقطع كلمة من عن السلامة وجعلها للتعليل اي اسلم من الوجه الثاني لاجل لزوم النقل وقوع
الاشتراك للوجه الثاني قوله ولذلك اخبر عنها بالكتاب اي عن [illegible] في ذلك الكتاب وفي المص كتاب
انزل اليك وفي الر كتاب احكمت اياته وبالقران في الر تلك ايات الكتاب وقران مبين وفي طسم تلك
ايات القران وكتاب مبين قوله وقيل انها اسماء الله تع فيكون الم ذلك الكتاب بمعنى سر ذلك الكتاب
او بمعنى انا الم ويكون ذلك الكتاب استينافا وعليه قوله تع الم الله بجعل الم مبتدا والله خبره كما كان لو يدل كونها
اسماء للقران الم ذلك الكتاب قوله ولعله اراد ان شرطها والاوجه انه اراد بها عالمها لانه مخصوص تعلمه كما
اولا انه لم يحصل لنا منه الا الاحتمالات فهو العالم دون غيره قوله وقيل الالف من اقصى الحلق اي في لطائف
تسميته تع اسم الم حتى تم ان يكون اول الكلام واوسطه واخره ذكر الله لكنه خلاف السوق ذلك الا
تراعي السوق ولقول القران ذكر الله كما ورد افضل الذكر القران ولا يخفى ان هذا القول يخص الم دا
في الجميع وكان الكلام في الامور المشتركة بين الجميع الفواتح وانه يستقل الكلام على التنبيهين احدهما من
جمع الف ولام وميم والثاني من جمع الف ولام وفاء قوله وقيل انه سر استاثره الله بعلمه في الق
استاثر بالشيء استبد به وخص به نفسه ويوافقه الصحاح فالواجب استاثر الله بعلمه كما في بعض النسخ
[illegible] شعر يؤيد هذا الوجه انه عليه السلام بالغيرة لهذه وتركهم مع [illegible] لهم فانه لو ابيح ان سيح به لبينهم وكجاهم
سوء ظنهم بدينه [illegible] تعليمهم ارادوا انها سر بين الله تع ورسوله [illegible] كلام القائل والصحابة لدفع بعد الجمع

ما لا يفهم منه احد شيئا ولا حاجة اليه لانه يحتمل ان يكون التنزيل لا للافهام للتنبيه على اختصاصه بمعرفة الاسرار وعلى

وعلى انه ترتب الحسنات على تلاوة كلامه من غير فهم معنى ولهذا صور عليه السلام في حديث الثواب التلاوة في الم

فانهم قوله كان جعلتها اسماء السور او القران والسور كان لها حظ من الاعراب اي نصيب ومرتبة تنكير حظ اي عدم

تعيينه كما صرح به اخرا فهذا التنكير يشتمل على التعريف فاعرفه قوله اما الرفع على الابتداء او الخبر يريد الخبر من حيث انه خبر لمؤول

اي الخبرية اي الرفع بناء على احد هذين المعنيين المقتضيين للاعراب او المعنى الرفع بناء على تقدير المبتدا او الخبر في التاويل

في الابتداء ويلايمه قوله بتقدير القسم وليس فيك ان تريد بالابتداء العامل لانه يمنعه قوله او الخبر قوله او غيره كاذكر كانه

تعريض لصاحب الكشاف حيث نصبه بتقدير فعل القسم مع انه يستبق منه جواز تقديرها ذكر ورجحه على النصب بتقدير

فعل القسم فكانه نبه على ماذكره اولا هذا والنصب بتقدير فعل القسم مما زيفه صاحب الكشاف بعدم استقامة

في العطف في قوله تعالى ن والقلم وقوله يس والقران الحكيم لانه يؤدي الى امر استكرهه علماء النحو من اجتماع قسمين

على مقسم به واحد بعدم صحة جعل القران والعلم معطوفين على مقسم بهما سابقا لما لمخالفته في الاعراب فيجوز النصب

بتقدير فعل القسم في الفواتح مطلقا ضعيف جدا قوله والحكاية ليست الا الحكاية فيما عدا ذلك فالحكاية بتقدير

خبر لما بعدها اي الحكاية ليس شيء الا اياها فيما عدا ذلك بقوله مما عدا ذلك خبر ليس والاولى تقدير الخبر لانه من تتمة الصفة

وفي تاخيره قصر الصفة قبل تمامها وهذه مسئلة اكثر من النحاة وذلك ان يجعل قوله فيما عدا ذلك مستثنى اي الحكاية ليست

الا فيما عدا النون وما يوازنه قوله وان ابقيتها فيه وعلى الكشاف حيث لم يجعل لها محلا من الاعراب قوله فان جعلت

بالمؤلف من هذه الحروف اي ان اولت بالمؤلف من هذه الحروف وحملته بهذا المعنى كان في محل الرفع بالابتداء

او الخبر على ما مر وقدم الابتداء او بل صح الحذف الخبر على حذف المبتدا لان الداعي الى ذكره اقوى كما نبه علماء المعاني

على ذلك بالتعبير عن اسقاط المسند اليه عن اللفظ بالحذف والتعبير عن اسقاط المسند بالترك وذلك ان رفعها

بالابتداء او الخبر من غير تاويل فتقدر للابتداء او الخبر مالوقف منه المتحدي به ولا يخفى ان الاول بالمؤلف لا يخفى انه

بالرفع بل يحتمل النصب او الجر لكونه مقسما به اذ المؤلف احق بكونه مقسما به من البسائط قوله او جعلتها مقسما

بها يكون كل كلمة منها كانه اراد بالكلمة ما يذكر في افتتاح كل سورة والا فالمجموع المذكور مقسم به ويستحق الاعراب واحد

لا كل كلمة وكيف لا ويلزم من جعل كل كلمة مقسما بها اجتماع اكثر من قسم على مقسم واحد اللهم الا ان يقال لما استحق

المجموع اعرابا وكل جزء منه يصلح له ينبغي ان يعتبر الاعراب في كل جزء كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة حيث اجرى اعراب

الحال على كل ثلثة مع انهما معا حال واحد بتاويل المفصلا بهذا التفصيل وقس عليه الرفع بالابتداء والخبر لا يقال الجر جعلها

مقسما بها لا يختص بالنصب او الجر بل يحتمل الرفع بالابتداء فيكون التقدير الم قسمي على وزن لعمرك لا نقلين كذا

لانا نقول هذا التقدير المخصوص يجعل الم مبتدا لا مقسما بها لانها جارية عن معنى كالاصوات وعدم محل من الاعراب

على تقدير كونها خبرا ... اما على تقدير كونها اسما منها فلا فان الف في الف لام ميم بمنزلة ... اشارة اليه فاط
انه في حكمه في الاعراب ... انه لم يلتفت الى قول ابى العالية مبالغة في الرد عليه قوله ويوقف عليها وقف التمام
اذا قدرت بحيث لا يحتاج الى ما بعدها نسيا ورسمه ان لا يحتاج الى ما بعده في كونه مفيدا وذلك لا يكفي في كونه وقفا تاما بل يصير
بذلك وقفا تاما بل يصير حسنا خارجا عن حد القبيح وانما يكون تاما لو كان مع استقلاله بما لا يتعلق به ما بعده واما ان تعلق
به ما بعده يسمى وقفا كافيا فالوقف في بسم قبيح وعلى بسم الله او على بسم الله الرحمن حسن كان وعلى بسم الله
الرحمن الرحيم تام قوله وذلك اشارة الى الم اريد به ذلك نفسه اما لاحضارها بتلفظه بالاشارة قوله او فسر
بالسورة يمكن ان يراد بالسورة جميع القرآن او بالكتاب بعضه قوله فانه لما تكلم وتقضى اشتغل او لا بتصحيح صيغة
البعيد لانه اهم من تصحيح تذكيره لانه ليس الاشكال مختصا ببعض التقادير والمقتضي لبعيد لان كل ما عدم بعيد عن الموجود
قوله او وصل من المرسل الى المرسل اليه اورد عليه ان ذلك   كذلك قبل ان يصل الى المرسل اليه واجيب
بان تركيبه قبل الوصول للاتصال والالقاء فلوحظ فيه حال الاتصال ويجيب بان ذلك باعتبارها باء دل اليه بعد
الوصول الى المرسل اليه ثم نقول اصلا ذلك للاشارة الى بعد مرتبه الذات عن صفة الكلام او للاشارة
الى بعد الممكن عن ساحة عز الواجب قوله   الا الم   هذا يدل على انه اول ذلك الكتاب بصلحية
الحمل على السورة ببعض الكتاب او لو اريد بالسورة جميع القرآن لا يضمحل الثالث وعلى ان التذكير لا يحوج الى
التاويل في غير ذلك الارادة ووجهه انه اذا اريد المؤلف من هذه الحروف فهو الخبر المتحدى به او مسماه والمتحدى به
مقدار سورة فلا محالة مؤلفات فالم او المؤلفات من هذه الحروف او لا يطلق به او مسماه يطلق الصيغة المنوه
على المتحدى فلا صح الاشارة اليه بمنوه وعدد لا يقال كما ان كل كلمة من السورة مؤلفة من الحروف كذلك مجموع
السورة مؤلف منها لانا نقول السورة مؤلفة من كلمات مؤلفات من الحروف كما لا يخفى ثم نقول ليس بابت
السورة لذاته بل للتعبير عنه بلفظ السورة فلا غرضه بالم اضمحل الثاني ثم لو انت تاويل الم بالسورة لا يمكن
فلا حاجة الى توجيه التذكر ولا يحسن لطافة قوله يتذكر الكتاب على ذوي الالباب قوله فانه صفته او خبره الذي
هو هو ... في ما ذكره النحويون حتى قال ابن الحاجب مراعاة المطابقة مع الخبر اولى من مراعاة المطابقة مع
المرجع فانه مناط الفائدة في الجملة دون المرجع ولم يذكر واحد صفة الصفة وكانه قاسه على الخبر لكن تخلل ابن الحاجب
لفرق بينه وبين الخبر واعلم انه اذا كان الكتاب صفة ويكون الم مبتدا او ذلك الكتاب يكون المشار اليه
الكتاب لا الم ولهذا قال صاحب الكشاف اذا جعل صفة فاسم الاشارة انما اشير به الى المعنى الواقع صفة
له تقول هند ذلك الانسان وذلك الشخص فعل كذا فاختيار الاشارة الى الصفة على تقدير كون الكتاب
صفة وحصر البعض فيه صحيحه على كل تقدير وعلى هذا يكون المفيد الموعد المقدم ذكره بعده واشار القاضي الى انه يصح

ان يكون المشار اليه لم يكن التذكير لتذكير الصفة على تقدير ان لا يكون الم مبتدأ لذلك الكتاب ردا على الحصر المستفاد

من كلامه وقد عرفت توجيه كلامه وان التذكير باعتبار الصفة ليس المذهب النحوي قوله مصدر سمي به المفعول

فقال كتب اي خط كتبا وكتابا قوله او فعال بني للمفعول كاللباس في القاموس الكتاب ما يكتب فيه هذا مع ان هذا من

ذكر المحل وارادة الحال فيه مثل ان كل فيه ذلك ان تجعل مسمى بالكتاب باعتبار انه كتب في اللوح المحفوظ لكن في اطلاق

الكتاب باعتبار انه يكتب بعد شرع كتابته قوله واصل الكتب الجمع ويحتمل ان يكون تسميته كتابا لانه مجموع فلا حاجة

الى اعتبار المآل والكتيبة الجيش او جماعة الخيل اذا اغارت من المائة الى الالف قوله معناه انه لوضوحه وسطوع

برهانه بحيث لا يرتاب العاقل بعد النظر الصحيح في كونه وحيا بالغا حد الاعجاز بلوغ حد الاعجاز هو برهانه الساطع

فالاولى ان يقتصر على كونه قوله في كونه وحيا ولا يذكر قوله بالغا حد الاعجاز ولا يخفى ان بيان نفي الريب احق بالتقديم

لانه بعد معرفة معنى الريب يحتاج الى تحقيق مضمون الجملة فلا وجه لبعده وله في ذلك عن طريقة الكشاف ولا يبعد ان يقال

كون الريب بمعنى الشك واضح مستغن عن البيان وغايته بعده انه في الاصل بمعنى اخر وفي التنوير الذي ذكره

صفحاء فانه لا لم ابعد عنهم الريب بل بظاهره يدل على انه بعيد عن الريب حيث استعمل كلمة الشك

مع ظهور الريب منهم منها على انه محال الصدق وان شعوره عيانا بل يحمل على عناد من ماني به وقوله بل عرفهم الطريق

المزيح له منظور فيه لانه يمكن ان يقال حرف النبي عليه السلام طريق افحامهم وافضاحهم ولا يمكن القول مستعينا بالله

في القبول انه لا ان معنى قوله الم مؤلف من هذه الحروف ويكون ذلك الكتاب خبره فلا صفحاء في قوله لا ريب فيه قوله

والذي حال عن الضمير المجرور الاولى انه تمييز عن النسبة اي لا ريب في هداه وهو معنى حسن لكن المطابق لنفي الريب

في انه من عند الله ما ذكره وقوله والعامل فيه الظرف الواقع للمنفي فيه انه لا خفاء في انه ليس العامل في ذلك الضمير

الظرف لان المعمول لا يكون جزءا من العامل فهذا لا يصح الا على مذهب من جوز اختلاف العامل في الحال وصاحبه

وقيل انه ليس سديدا من حيث المعنى لان كون الريب فيه وكونه هدى متنافيا ظاهرا اولان النفي يرجع الى القيد

فيفسد المعنى واجيب بان الحال قيد للنفي لا للمنفي قوله سمي به الشك اي بالريب لا بالريبة حتى يحتاج الى تأويل

بذكر الضمير قوله وفي الحديث دع ما يريبك استدل بالحديث على ان الريبة في الاصل بمعنى قلق النفس لا بمعنى الشك

ووجه الاستدلال ان الريبة في الحديث بمعنى قلق النفس لو ثبت حمله على الشك ولولا اضطراب المغايرة لم يكن

فائدة في الحمل والتوجيه مقابلته للطمأنينة والذي روي الحديث كما رواه الكشاف مع ان الرواية المثبتة في الصحاح

فان الصدق طمأنينة والكذب ريبة لانه استشهاد بالرواية المشهورة وما وقع للسيد الشريف تغمده الله بغفرانه

انه ليس في الاية الريب بمعنى المصدر بل بمعنى الشك والاظهر ان الاستعمال لا ريب له كما يقال لا ريب ان زيدا

لا يخفى ان القرآن ليس مما يتوهم ريباحة كان الحقيق ان يقال لا ريب فيه بل لو كان مصدرا ايضا لكان الواجب

لاريب فيه ... ريب الزمان لنوائبه كما نقال في القاموس الريب صرف الدهر والحاجة والظنة والتهمة كالريبة
بالكسر قوله هدى للمتقين يهديهم الى الحق يقوله يهديهم الى الحق ان هدى مجاز عن الهادي جعل الهادي بالهداية
المستمرة المتجددة على الاستمرار بمنزلة نفس الهداية واكد كونه مجاز القوله والهدى في الاصل مصدر قوله لانه
جعل مقابل الضلالة في قوله تع لعلى هدى او في ضلال مبين اعترض عليه بان المقابل للضلال الهدى اللازم
الذي بمعنى الاهتداء لا الهدى بمعنى الدلالة واجيب بانه لا فرق بين اللازم والمتعدي الا ان اللازم تاثير
والمتعدي اثر فيشير الى ان اللازم مطاوعه بمعنى قوله لانه جعل لان الهدى اللازم المطاوع للهدى المتعدي
في مقابل الضلالة ففي العبارة استخدام ولما كان مبنى هذا الاستدلال على المطاوعة ترك دليل المطاوعة
التي ذكره الكشاف ومع هذا الدليل حيث قال ولان اهتدى مطاوع هدى ولكن يكون المطاوع في خلاف
الصلة تنبيها على ان الادلة الثلثة للكشاف عند التحقيق دليلان ومنه ايضا لان المتقابل للهدى هو الضلال
المبين فيحتمل ان يدخل الضلال الغير المبين وهو عدم الوصول مع الدلالة واخلاف الهدى فلا قوى
عند بيان المقوع في المقابلة بما ذكره من الكشاف حيث قال جعل في مقابلة الضلالة في قوله تع اولئك
الذين اشتروا الضلالة بالهدى والضم هو الاوفق بالضلال وفي ذكر جعل الضلال في مقابلة الهدى قوله ولانه
لا يقال مهدي الا لمن اهتدى عدل عن دليل الكشاف حيث ... اي ولكا ... في ... وح كمهتد لانه اورد عليه
ان الهدى ايضا مدح لان التمكن من الوصول ايضا مدح كالوصول وما اجيب به من ان عالم الوصول مع التمكن
يقتضيه ذمهم بما ليس لشي لان التمكن مع عدم ظهور الاعراض من الوصول فضيلة فيصح ان يمدح بها نعم يمكن ان
يجاب عنه بان الكشاف سوى بينهما في المدح ولو لم يعتبر الوصول فيه يكون في المدح دون مهتدي ولانه
يرد عليه ان مقام المدح قرينة على ارادة الوصول والتجوز به عن الوصول لكن عدم اطلاق المهدي الا على
المهتدي قم وما يجاب بعدم ضعف الاولة عن كدر المناقشة ولكونها معارضة لقوله تع واما ثمود فهديناهم فاستحبوا
خلاف الوصول رجح كونه الدلالة المطلقة ... واختصاصه بالمتقين لانهم المهتدون به والمنتفعون بنصبه
وقع به جفاء التخصيص مع انه يعم الكافر والمتقي لان القرآن نزل للارشاد وكل عاقل ولا يخفى انه تعرض للوجه
تخصيص لزم لا محالة والا فيعم بعض التقادير لزم التخصيص ببعض المتقين وهو تقدير ان يكون المتقين موصوفا
بالمجدوه وح وجه التخصيص ان الهداية البالغة الى ان يستحق بها ان يسمى نفس الهدى مختصة بالمتقين المخصوصين
ويمكن ان يجعل هذا الوجه وجها للتخصيص بمطلق المتقي لانه اولا لا يهدي الا الى التوحيد فاذا صار المتقي طلب به
هو هدايته ... عليه الوارب القرآن حتى انه يراه نفس الهداية ... الكشاف من انه كيف يكون
هدى للمتقين وهم مهتدون وتوجيه ان هداية المتقي على تقدير ان يعتبر فيها الاتصال بتحصيل الى حصل وعلى تقدير

به تقرر فيما ارتكب سهوا لانه بتكميل ونفعه جعله المتقي على ثلاث مراتب فلا نزاع المرتبة الثانية عن مرتبة حسن التقوى الى اخر
ثم في المرتبة الثالثة لا يحتاج الى رفع الشبهة فالشبهة لا تتوجه على النظم مطلقا بل على من يعيره بالوجه الثالث من معنى
التقوى فاشار الى دفعه آخرا من انه سمي المشارف للتقوى متقيا قوله ولانه ينتفع به الا من صيقل العقل اي جلا
العقل وصقله مجلوه عن غبار التقليد والتمرد وهذا وجه ثان لتخصيص الانتفاع بالمتقي فالوجه الاول نفي للانتفاع بنصبه وصرفه
كونه متحدا والثاني نفي الانتفاع بالتأمل فيه ودرك خفاياه وقوله ومع هذا قوله تع شبه ان يكون هدى للمتقين ابا
قوله لانه كالغذاء الصالح لحفظ الصحة فيه انه كالدواء النافع الشفاء في رفع المرض كما يدل عليه قوله تع ما هو شفاء فلينتفع
به الكافر لدفع مرض الكفر والا قوله اي مثل الهداية انه كالمشير الى الطريق فلا ينتفع باشارته الا من كان له عين واما الاعمى
فلا ينفعه ما لم تستنر بصيرته بنور الايمان الا انه راعى مناسبة كلامه بما اورده من الاية الكريمة ولما ذكرنا الصق ما يناسب من قوله
تع هل تسمع الصم او تهدي العمي وقوله تع صم بكم عمي فهم لا يرجعون قوله لا ينفك عن بيان هذا على مذهب الشافعية
فانهم ذهبوا الى ان المتشابهات يعلمها الراسخون في العلم واما عند الحنفية لا يعلمها الا الله فتوجيه الهداية بها انها
يهدي الى ان لله اسرار استبد بها ولا يعرفها قوله هو في عرف الشرع اسم لمن يقي نفسه عما يضره في الاخرة
فان قلت كيف يندرج صاحب المرتبة الاولى في من صيانة نفسه عما يضره في الاخرة فينبغي ان يقال لمن يصون
نفسه حتى يندرج فيه قلت الخروج عن المقاصد الدنيوية وترك عادة الاباء والاعتراف بخطاياهم وخبثهم كما كان
في مبادي الاسلام فرط الصيانة عن المقاصد الدنيوية وترك عادة الاباء والاعتراف بخطاياهم قوله ويتبتل اليه
تبارك اسمه التبتل التقطع والتبتر بمعجمتين مكسورتين ومهملتين اوليهما ساكنة التقطع من الشيء فالمراد التقطع
الى الله تع بجميع اعضائه وقواه عن كل ما سواه قوله وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله اتقوا الله حق تقاته حمل
التقوى الحقيقي ههنا امر مع ان العرف المتعارف يشمل غيره مبالغة بجعل غيره في جنبه كالعدم اما كونه المطلوب لقوله
تع واتقوا الله حق تقاته محل بحث لان يثبت من الامر الوجوب وليس هذا من واجبات الشرع والا لم يكن
تاركه مجتنبا عن كل ما يؤثم فلا يكون له المرتبة الثانية من التقوى وقوله قد فسر قوله تع هدى للمتقين على الاوجه الثلاثة
الاولى التفسير بالجميع قوله والاصل ان الاخص لا يحمل على الاعم لا يتعدى فيه هذا ما ذكره من اراد المؤلف الكامل البالغ
اقصى درجات البلاغة لانه مع ذلك اعم من ذلك الكتاب على ان المقصود من التحدي ان المتحدى به من جنس
كلامهم وذلك لا يستدعي الا وصفه بالتركيب من حروف كلامهم فذكر باقي الاوصاف نحو انما لم يجعل ذلك الكتاب
مبتدأ وخبره الم لئلا يلزم تقديم الخبر المعرف مع انه غير جائز على ما اشتهر في كتب النحو لكن تقدم تحقيق ان الاليق بالجزية
مع ... ان يجعل خبرا ولا يخفى لان الاشارة في مقام الاخبار عن ذلك الكتاب بالمؤلف من هذه الحروف
على انه يمكن ان يقول بمنكر اي مؤلف من هذه الحروف ذلك الكتاب فلا يكون صفا في حيز ... قوله

لانهما تشبيها ولان اشبه للاستعارة وبهما يغني ان لا على ان لجامع التهما والتشابه بينهما من حمل النقيض على النقيض و
حمل النظير على النظير شهد ذكرها في النحو الا انه جعل كونهما نظيرين لاشتراكهما في التحقيق فان التحقيق الايجاب
وهي لتحقيق النفي وفي قراءة ابي الشعثاء لا ريب مشهور اسمه سليم بن الاسود المحاربي كذا في بعض حواشي الكشاف
قوله وفيه خبره اي خبر لا والسوق يشعر بانه اراد انه خبر الريب والاول هو الموافق للمشهور قوله ولم تقدم كما قدم في قوله
تعالى لا فيها غول قيل لا شك ان المقصود ليس نفي الريب بل نفي كونه متعلقا للريب اوهم ذلك ان الاهم هو الظرف
فكان ينبغي ان يقدم فاجاب بانه لم يقصد تخصيص نفي الريب به من بين ساير الكتب وهذا المعنى سواء
استقام او لم يستقم لا يناسب المقام اذ ليس النزاع فيه بل في ثبوت الريب فيه وفيه انه لو كان منشأ
السؤال توهم انه اهم لان المقصود نفي كونه متعلقا للريب لم يكن للتشبيه بقوله تعالى لا فيها غول معنى وان الاهمية اذا
اقتضى التقديم لا يترك لانه يحتمل ان يفيد التخصيص الغير المناسب للمقام والاظهر ان التقديم لمجرد الاهتمام اصلا خوفا
من افادة التخصيص الغير المقصود او غير المناسب للمقام والاوجه انه اراد التنبيه على ان تفاوت التراكيب البليغة
مع تجانسها لاعتبارات فلا يتمكن في رتبة من التفاوت في النظم بين لا ريب فيه ولا فيها غول مع انهما من جنس
واحد لان ذلك مبني على التقارب بين القصدين في المقامين والمقصود ما شابه لتمرين المتعلم في معرفة الدقائق الفوائد
وههنا بحث نفيس نحفه لاخوان الصدق وهو ان لا ريب فيه حالا يصح تقديم الخبر فيه اولا يجوز لا فيه ريب من غير
تكرير لانه اذا فصل بين اسم لا لنفي الجنس وكلمة لا وجب الرفع والتكرير ولا عدول منها للنفي في ارادة المتكلم حتى يصح
تكرير لا نعم هذا الكلام في قراءة ابي الشعثاء لكن الكشاف ذكره في القراءة المشهورة وكذا غيره وسوق كلام القاضي
على عموم البحث على القرائتين قوله على ان فيه خبره هي مقدم عليه لتنكيره لا نقول هي مخصص بالمتعلق لانه يتعلق
بالخبر قوله والجملة اي الجملة التي مبتدؤها ذلك سواء كان الخبر الكتاب او لا ريب فيه قوله على معنى انه الكتاب الكامل
الذي يستاهل ان يسمى كتابا في القاموس استاهله استوجبه لغة جيدة وانكار الجوهري باطل هذا انكاره
الجوهري اذ قال لا تقل فلان يستاهل بذلك بل اهل بذلك وظن ان استاهل لم يجئ الا بمعنى اخذ الودك من
الشحم الذائب والالية فان قلت اي كمال في اطلاق الكتاب حتى يجعل هذا الكتاب مستاهلا له ويحصر اسم
الكتاب له وهل هو الا المنظوم عبارة عما يكتب كما ذكره قلت لا يكتب الا ما فيه خطر وفائدة عظيمة وكمال يستدعي
الكتابة فمعنى الحصر فيه حصر الفائدة والكمال وهذا مبني على حمل اللام للجنس لقصد الحصر ادعاء ويجعل ما عداه من الكتب في
مقابلة ناقص وانما اسقط رعاية لكمال التفاوت مع ساير الكتب الالهية وان لم يخل عن رعاية ثم ادرج حيث
ادرج الكشاف لفظ كان وعلى تقدير كون الكتاب صفة يحتمل اللام الجنس والعهد اشارة الى الكتاب الموعود
بقوله انا سنلقي عليك قولا ثقيلا ونحوه او في الكتب المتقدمة ولعدم احتمال كونه خبرا وفصل معناه دون كونه صفة

اشارة الى انه لاحتمال الجزيل المتيقن والى الفضل المبين ولانه الهدى بلطفه فيما ذكره من البيان قوله اولى الاولى
ان يقال انها اربع جمل متناسقة اى الاولى ما سبق وما جوزه الكشاف فى هذا التوجيه من كون الم تعدادا للحروف
من غير ان يكون له محل من الاعراب لانه لا يطرح ما قصد من بيان نكتة الفصل بينه وبين ما عداه لانه ليس جملة
حتى يستحق ان يعطف عليه ما بعده ولا سبيل لعطف ما بعده عليه حتى يكون تركه لنكتة كمال التناسب بينه وبين
الم ولا يحصل ما فيه اخرا على اشتماله على نكتة ذات جزا من الحذف ولا يخفى ان قوله الم وذلك الكتاب لا ريب
فيه يحتمل ان يكون جملة واحدة وذات اخبار ثلثة او كل لاحق سابقه او يستتبع كل سابق لاحقه استتباع الدليل
النتيجة فلذا لم يعطف فيكون فيه الى هذا العصر المرجح على الجار الحذف وان يكون جنس يحتمل لا ريب فيه جملة محذوفة
استيلاء الجز وقوله للمتقين جملة محذوف فيه امتد وجوابا لمن قال لمن هو هدى وانما يقع اولوية احتمال ذكره بترجيحه عليها
فتامل ورجح قوله دلت على ان المتحدى به هو المؤلف من جنس ما يركبون منه كلامهم فهو الحقيق بان يتحدى به و
وهذا معنى كلام الكشاف بنيه اولا على ان الكلام المتحدى به قوله وذلك الكتاب جملة ثانية مقررة لجهة التحدى
وهو ان جهة التحدى كمال البلاغة فان قلت ذلك الكتاب دل على كماله بالنسبة الى ساير الكتب والكتب
الالهية كماله بالبداية به لفيد نكتة كونه فى كمال البلاغة لفيد جهة التحدى قلت كانه قصد حصر الكمال فيه انه هو دعوى
ومعناه حيث يهدى باعجاز عبارته المنكرين الى ما هو الحق المنجى عن غيابة الضلالة قوله ثم اكد كونه حقا لا يحوم
الشك حوله بانه هدى للمتقين لانه كونه هدى لاهل التقوى يدل دلالة واضحة على انه من عند الله كما يدعيه مبلغه
قوله او يستتبع كل واحدة منها ما يليها اى نكتة الفصل ان اللاحق نتيجة السابق فبينهما كمال الاتصال ففى هذا الوجه كل
سابق يقرر اللاحق على عكس التوجيه السابق وهو مسلك لطيف جدا الا انا لم نعثر عليه فى كلام القوم والمطابق
لما فى كلام القوم ان يجعل اللاحق مؤكدا للسابق لانه لكونه نتيجة له متضمن له فذكره تضمن ذكره فالفصل على
هذا الوجه لكون اللاحق مقررة للسابقة فان قلت لم يعهد ذكر النتيجة بلا رابط فحسن هذا التوجيه وقبوله متوقف على
استغناء النتيجة عن الرابط ثم لا يعطف النتيجة لكن يربط بحرف التعقيب والتفريع فقد احوج هذا الوجه الى
نكتة ترك حرف التفريع بل الى وجه صحته قلت اذا قصد الاستدلال والاستنتاج فلا بد من حرف التفريع ولم
يقصد ههنا بل قصد الاخبار بكل جملة استقلالا الا انه كان كل لاحق نتيجة السابق فلهذا لم يحسن العطف لعدم صحة
عطف النتيجة على الدليل ولما لم يقصد الاستدلال لم يكن لايراد حرف التفريع معنى ولا يذهب عليك ان فى الحمل
على الاربع لطف الاستتباع وهو فى البديع ان يمدح لشىء ليستتبع المدح لشىء اخر فكونه من جنس حروفهم مع
اعجازه يستتبع كونه كاملا متناهيا فى البلاغة كما يفيده ذلك الكتاب وكونه كذلك يستتبع كونه من عند الله
لا ريب فيه وكونه كذلك يفيد كونه هدى للمتقين وكونه هدى للمتقين يستتبع مدائح اخرى لا يخفى فلفظ الاستتباع

وفي عبارته من الاتفاقات الحسنة الملائمة للمقام جدا قوله ففي الاولى الحذف وان مرادي المقصر مع التعليل الحذف لنكتة
من التعليل لكون الحذف لنكتة وان جزائه حيث يتعلق بداعي حذف المسند اليه ومن حيث يتعلق بمقام الايجاز
وكون المقصر موزا الا مصرحا لنكتة اخرى والتعليل لنكتة اخرى فينبغي ان يراد بالنكتة جنسه لا الواحدة ولذا وصف
بالحال اي الكثيرة ومحاسنه الشرايف عبارة عن محاسنه يعرف ذلك باعتبار رصده له كانت جليلة ومحاسنه يعرف المسند
بافادته الحصر الذي يفيد جلالة قدر الكتاب ورجحه على كتب اخر وفي الثالثة تاخير الظرف حذرا عن ايهام الباطل
من ايهام ما ليس بمقصود وكل ما ليس بمقصود باطل وايهام الريب في كتب الله وهو باطل قوله وتخصيص الهدى بالمتقين
باعتبار الغاية والفائدة ولتسمية المشارف للتقوى على تقدير حمل المتقين على الدرجة الثاني للتقوى كما هو
الوجه الثالث من التفسير متقيا لانه يفيد المرتبة الثالثة بالهداية وفرق بين التسمية بالمشارفة والتسمية
بالصيرورة فان المسمى بالشيء باعتبار اتصافه به عقيب تعلق الحكم المتعلق به يسمى بالمشارف والمسمى
بالشيء باعتبار انه يصير اليه في الزمان المستقبل بعد حين يسمى التسمية بالصيرورة وقوله مجازا ولتحيا ينبغي ان
يحمل غاية التسمية والتخصيص كليهما لان في التخصيص المنفعة المجاز لانه اوجز من ان
يقال تفيد هداه للمتقين وتخلص ان المتقي وكذا المتقي احسن ان المشارف للتقوى وفيه تعظيم له وهو ظاهر و
الله اعلم واعلم ان كل اثنين من الاربع اشتملت على الايجاز ومقابله فالاولى موجزة والثانية خلافها وجعل
الثانية من الاثنين الاخيرتين موجزة والاولى خلافها يعد لما بين كلا اثنين ولا يخفى لطفه قوله اما موصول بالمتقين
على انه صفة مجرورة مقيدة لان مفسر التقوى يترك ما لا ينبغي لترك ما لا ينبغي ثلاث مراتب فقد ست فلو حمل
على التنزه عن الشرك كانت مقيدة باعتبار الصلوة وما بعدها ويكون مرتبة عنده ترتيب التحلية على التخلية و
ترتب تحلية على تحلية وتخلية على تخلية الخ فان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر والاجتناب عن المنكر يستدعي
الاجتناب عن المنكر الاخر فالترتيب لا ينحصر في ترتب التخلية على التحلية والتصوير على التفصيل الا ان يراد
ترتب الجنس على الجنس فان جنس التخلية وهو التنزه عن الشرك مقدم على جنس التحلية ويكون الاقتصار
على بيان هذا الترتيب لان المقصود الاشارة الى نكتة جعل التقوى متقدما في الذكر وجعل المتقين موصوفا وان
حملت على المرتبتين الاخيرتين فلا سواء اعتبرت مستغرقة لجميع العبادات اولا لانها اعم من المتقين او مساوية
ولا يخفى لطافة قوله موصول قوله او موضحة ان فسر بما يعم فعل الطاعة وترك المعصية لاشتماله لا حاجة في كون
الوصف موضحا الى حمل الايمان والصلوة والصدقة مشتملة على جميع العبادات لانه يكون اعم والوصف بالمساوي
للتوضيح يجوز بالتاخر فانه جعل وصفا موضحا كما ذكر في محله قوله او مشتركة للمدح اشار بقوله مسوقة الى ان
كون الصفة للمدح ليس لكونها للتقييد او التوضيح لانه اقل والاكثر التقييد كما اشار اليه بتقديمه ووجه الاشارة

تغير الاسلوب ولفظ السوق مشعر بانه لا يحتاج الى هذا المعنى بنفسه بل يحتاج الى سوق ولهم ع في بيانه مذهب الاصطلا

النحوي وهو جعل وصف المعرفة موضحة والايضاح ابهام وان اريد بالمتقين ما يعم فعل الطاعة وترك المعصية لسببه

انهم اصطلحوا على تحصيل التخصيص

ان يكون الصفة للتاكيد مثل نفخة واحدة قوله وتخصيص الايمان بالغيب التخصيص للاضمار لانها بسبب جميع العبادات

والتوضيح المجاز وفي الفرق

قوله بتقدير اعني او هم الذين لا مدخل الذين يجب التقدير الا انه ذكر ليتعين محل التقدير قوله واما منصوب القول الاول

توضيح صح

ان يقال الذين يؤمنون في تقدير هم الذين يؤمنون في جواب من قال من المتقون وصيغة المستقبل فقصد به

الاستقبال بالنسبة الى الهدى فيكون تفسير المتقين بالمشارف للتقوى واريد الاستمرار ليعلم ان المراد والاستمرار

المدار

ولا يبلغ الايمان بدون الاستمرار وبهذا اندفع ما يقال ان تفسير المتقين والقياس لقوله الذين ومن ان لا يصح لو اريد

المشارف للتقوى قوله فيكون الوقف على المتقين تاما يقال عليه ان الوقف تام الفوعلى

تقدير النصب بالمدح النصب بالمدح او الرفع لانه يستعمل بعد ماح فلا وجه للتخصيص ويجاب بانه وان جعل جملة

نصبا بالمدح لكنه في المعنى كالصفة المادحة او المقصود ذكره بيان حال ما قبله فلم يلتفت الى تقدير ما يجعله جملة لضرورة

تصحيح الاعراب ولم يجعل مستقلا حتى يكون الوقف تاما ما قبل قوله والايمان في اللغة التصديق ما خوذ من

الامن كان المصدق امن المصدق من التكذيب والمخالفة فيه عبارة الكشاف واراد ما يومي من ان الايمان

في اللغة جعل الشيء منقول من معنى اخر الى معنى التصديق لمناسبة ويؤيده انه صرح في الاساس انه حقيقة في

التصديق قوله ويعديته بالباء لتضمنه معنى الاعتراف وذلك تضمين معنى الوثوق اختلفوا في صيغة التضمين فقيل هو

حذف متعلق بما هو احب عن الفعل المذكور فامنت به مقدر للاعتراف اي مقدر معه متعلق الظرف اي امنت

معترفا به واورد عليه انه ح هو الحذف فلا معنى لتسمية بالتضمين ويندفع بانه لا بعد في ان يسمى قسم من الحذف

شايع في كلام العرب بحيث قال ابن جني لو جمع تضمينات كلام العرب لصار مجلدات باسم خاص وقيل هو

كناية عن متعلق ذلك الاجنبي فامنت به كناية عن اعترفت وورد بان المعنى المكني به فالا لقصد ثبوته وفي التضمين

لابد من قصد ثبوته ولا اتجاه له اذ لا يبعد ان يلزم في بعض كنايات شيء لا يجب في جنس الكناية ولكن لسمية

باسم خاص بهذا التميز وقيل التضمين عبارة عن ان لقصد المعنى الحقيقي وملاحظ معنى اخر في جواره من غير

استعمال اللفظ فيه ومن غير تقدير لفظ ويدل عليه بذكر متعلقه ومعه جعل التعلق معمولا من غير تقدير عامل

بعيده صح

لمجرد فهم معناه في ضمن الفعل الاخر سيما متعلق هو المفعول به او اعمال الفعل المذكور فيه من غير استعمال في

معناه وتضمين الايمان معنى الاعتراف لسبيل على نكتة لطيفة وهو ان الايمان لا يعبد او به بدون الاعتراف

وان العاقل يجب ان يتسارع ما الاعتراف بحيث لا تمييز بين ايمانه واعترافه حتى كانهما شيء واحد يؤدي بعبارة

واحدة وان الاعتراف يجب ان لا ينفك من التصديق وان لم يمكن ابطاله وتوحيد في ضمنه فكاد ان يكون

بل ربما يحصل التصديق بدون الاعتراف كما ان الانكار يجتمع مع الاعتراف بدون التصديق ان المنافقين في
الدرك الاسفل من النار من حيث ان الوثوق فما صار دار امن حيث ان الوثوق لازم للايمان اللازم
وهو لا يكون عن الاذعان عنه لا يضره لا يستعيده ومنه الامنة ان اخذ صحابه بالكسر والصحابة بالفتح والكسر
مصدر صحبه كسمع وليستقلان بمعنى الاصحاب وكلا الوجهين حسن في يؤمنون بالغيب والوجه الاول
احسن لان الحقيقة اللغوية وقد عرفت ما فيه من حسن التضمين ما لا مزيد عليه والقاء النظم على اللغة امكن اوفق
بقوله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا فالحمل على المعنى اللغوي مرتب من الشرعي ووجه الحسن في حمله بمعنى الوثوق ان
الايمان المعتد به ما كان المؤمن انفا منه من الاسناد اي يعنونه بالله ولقد حسنها لكونه في يؤمنون بالغيب
لان الوثوق بالامر الغائب والاعتراف به مما يبعد من النفوس سيما اذا صار كانه عين الغيب كالعادل الذي
صار عين العدل كالنفس بالغيب زاده حسنا موصوف فوصف المتقين بها فقد اصاب المحز وطبق المفصل
قوله واما في الشرع فالتصديق بما علم بالضرورة انه من دين محمد عليه السلام اي في الشرع فهو التصديق عند
المحققين لتعالى قوله عليه جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج ويدخل قولهم في الشرع اذ المحدثون وسائر
الفرق غير خارجين عن الشرع وان كانوا مخطئين والمراد بما علم بالضرورة انه وسائر من الدين ما يكون
معلوما للخواص والعوام فان قلت التصديق بما علم بالضرورة انه من دين محمد عليه السلام لا يكفي بل لا بد من
التصديق بجميع ما هو من دين محمد اجمالا قلت يمكن ان يقال من ضرورات الدين في الايمان جميع ما جاء
به محمد عليه السلام حق فالتصديق به والتصديق بما علم بالضرورة انه من محمد عليه السلام فالايمان الاجمال في
التفصيل من وجه قوله فمن اخل بالاعتقاد وحده فهو منافق فيه بحث لان من اخل بالاعتقاد والعمل الظاهر منافق
ولم يقيد قوله ومن اخل بالاقرار فقوله وحده لان المخل بالاقرار كافر سواء اخل بالاعتقاد اولا وكذا المخل بالعمل
بالعمل فاسق مطلقا وقوله وفاقا متعلق بالثلثة ويمكن ان يدفع البحث بان المخل بالاعتبار والعمل ليس
بمنافق وفاقا لانه كافر عند الخوارج وخارج من الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة والمنافق من يظهر
الايمان ويبطن الكفر وقد نبه على خلل عبارة الكشاف حيث قال فمن اخل بالاعتبار وان شهد وعمل
فهو منافق لانه اشعر بانه ان لم يشهد ايضا فمنافق وكذا ان لم يعمل مع انه ان لم يشهد فكافر وفاقا وان
لم يعمل فخارج من الايمان عند المعتزلة والذي يدل على ان التصديق يحقق بما يعنيه حقا مستقرا في الشرع بناء
على ان جميع الادلة متعاضدة بحيث تحقيق المدلول وان توجه المناقشة في البعض من ان الكتابة الايمان
في القلب يصح ان يكون كناية عن لزوم قلوبهم التوجه بالايمان وان عدم دخول الايمان في قلوبهم يجوز ان
يكون عبارة عن عدم توجه قلوبهم بالايمان وان عدم دخول الايمان في قلوبهم يجوز ان يكون عبارة عن عدم

لوجه قلوبهم بالايمان وعدم القيد بحسب الايمان على ان اتصاف الذات بالوصف لا ينبه عنه بدخول الوجوب فيه تعالى
فهو مبان الصاف الداب بالحمزة انه دخل مبنيا للجمزة وان اطمينان القلب لا يجب ان يكون بالتصديق لانه
قد يطمئن القلب بالولد والمال فلم لم يجز به اطمينان القلب بالاقرار والعمل الصالح وان عطف بمثل الصالح يجب ان
يكون عطف النوافل بقي ان عروض ما يجعل الايمان في السوار ومخصصا بالتصديق لا يوجب ان لا يكون في
الشرع بمعنى الامور الثلثة فان من جملة الثلثة هو انقيادا في ان المعدى بالباء بمعنى التصديق الا انه يقال لا
الاصل يقال الحقيقة قوله وهو متضمن للارادة اي من المعاني الشرعية فلا يرد ان يحسن الحمل على المعنى اللغوي
قوله او المعدى بالباء هذا انما يتم لو تعين كون الباء للتعدية وسبق فيه احتمالات اخر قوله ولعل الحق هو الثاني لمعنى
الراجح هو الثاني ووجه عدم الجزم بكون الثاني حقا ان للمانع ان يجعل الدم اه فلا يرد ان يبين ترجيح الثاني في
وتقرير للمانع منافرة قوله كالشهادة لا يقال الاولى كالغيب الشهادة في قوله تع لما نقول الشهادة غير واضح
لانه يحتمل الغيب على فعيل قوله المطمئن من الارض الرواية المشهورة في الكشاف المطمئن اسم مكان
وقد يروى بالكسر اسم فاعل من سمي الارض مطمئنة مجازا فلانه كان المروي عنده صيغة الفاعل قيل ذكر اسم
الفاعل لاعتباره صفة المكان كانه قيل المكان المطمئن من الارض والاظهر جعله صفة البعض الذي اشير بكلمة
من التبعيضية كانه قيل البعض المطمئن من الارض ولا يخفى ان الشباوه لسخه بكلمة من التبعيضية كانه قيل البعض
المطمئن من الارض ولا يخفى ان شباوه تسمية المطمئن من الارض والخمصة اي الحفرة واصلها الخوعة لسبب
شيئية لما ذكرنا من الاحتمال صفيحل والفعيل هو الملك دون الملك الاعظم من ملوك حمير اصلية قيل بالتشديد
كانه الذي له قول اي سعيد قوله والجمع اقوال واقيال ايضا كذا في الصحاح قوله لا يدركه الحس ولا يقتضيه بديهة
العقل لا تقابل بين الحس وبديهة العقل الا ان يراد به اولي العقل فيبقى كثير من الضروريات وقد دخل في الغيب
فينبغي ان يحمل قوله ولا يقتضيه بديهة العقل ما يعم ما لا يقتضيه الحس وبعضا عنه لئلا يختل التعريف منعا قوله وهو
المعنى لقوله تع وعنده مفاتح الغيب جعل كون مفاتح الغيب عنده كناية عن اختصاص علمه به لا دليل
عليه بل والاظهر ان المراد بالغيب العام وبالمفاتح بديهيات يتوسل بها اليه وقوله تع تخصيص بجميع العلوم
به واشارة الى ان الخلق لا يحيطون بعلمه الا بما شاء والمراد بالايمان بالغيب الايمان به باخبار النبي لا مطلقا
اذا حمل على اللغة لانه الممدوح وان حمل على معنى الشرعي فلا حاجة الى المقيد قوله وهو المراد به في الاية فيه بحث
لانه الظاهر لانه على عمومه والايمان خاص وهو الايمان الشرعي او اللغوي المقيد باخبار النبي ع م قوله غائبين
عليكم اي في الخلاء وحال الغيبة عن المؤمنين كما هو الواضح قوله لا كالمنافقين فقوله او عن المؤمن به عطف على الضمير
المجرور ولذا اعاد الجار وقد اخرج كلام الكشاف فيما روي عن ابن مسعود رضه ان الحارث لمخلا كيف وما ذكره لا يوجب

ان يراد ويعينه على الايمان بل يجوز ان يراد الغيبة من المؤمنين وما ذكره الكشاف اوضح ان مراده بالغيبة عن المؤمن
به حيث قال ان اصحاب عبد الله ذكروا اصحاب رسول الله وايمانهم فقال ابن مسعود ان امر محمد كان بينا لمن
راه والذي لا اله غيره الى آخر القول والله اعلم يحتمل ان يراد يؤمنون بالغيب اهل الكتاب الذين آمنوا بمحمد منهم
والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك غير اهل الكتاب وانهم يؤمنون بما حفظ محمد من
غير ان يسمعوه وما انزل وما انزل من قبلك حالا مما انزل اليك او عطفا عليه فاحسن التامل وتحقق
التامل وقيل المراد بالغيب القلب والمعنى يؤمنون بقلوبهم ولعقيده ان حقيقة الايمان
بالقلب لا الايمان باللسان فانه لا يتأتى الاستمرار فيه قوله فالباء على الاول الخ وعلى تقدير جعل الغيب بمعنى
الغيبة والخفاء يحتمل ان يكون الباء بمعنى في تقدير الزمان مضاف الى المصدر اي يؤمنون في زمان الغيبة
ووقت آخر ومراده الباء على الاول كونه التضمين وعلى الثاني على اي التقدير وعلى الثالث لا يحوج الى شيء
اي يقومون اركانها ويعدلونها وعلى الثاني على اي التقدير وعلى الثالث لا يحوج الى شيء قوله اي تعدلون
اركانها من ان يقع زيغ اي ميل عن الاستقامة ولا يخفى ان التعبير عن تعديل اركان الصلوة بالاقامة
مناسبة في العامة لما ورد من ان الصلوة عماد الدين قوله اقامت غزالة الخ غزالة اسم امراة شبيب الخارجي
خرجت على الحجاج لما قتل الشبيب ولقي المحاربة بين اهل العراقين يعني الكوفة والبصرة حولا قمطيا اي سنة
كاملة والضراب مصدر ضارب والمراد الحرب قوله قام بالامر واقامه اذا جد فيه وتجلد يناقش فيه بان الباء
في قام بالامر ليس للتعدية بل للملابسة اي جد متلبسا بالامر ولو كان امام من القيام بمعنى الجد للتعدية لكان
المعنى على جعل الصلوة مجدة قوله لاشتمالها على القيام فيه انه مشتمل على قيام المصلي فلا يصح اقام الصلوة لانه
يكون بمعنى جعل الصلوة قائمة وفيه ان المراد انه جعل في الشرع التعبير عن الصلوة التي هي فعل المصلي
بجزئها شرعية جعل التعبير عن تحصيل كلها بتحصيل بعضها شرعية فعبر عن ادائها بالاقامة التي هي تحصيل جزئها
ويقيمون الصلوة كجزئه والقنوت جاء بمعنى القيام والسكوت والدعاء والطاعة وكلها تناسب معنى الصلوة
الا ان الانسب حمله على القيام وقيل الاظهر ان يقال يجعل من القيام بمعنى الحصول كما يقال قام سوقه
اي حصل سوقه وقام بنيره اي حصل بنيره فمعنى اقام الصلوة جعلها حاصلة في الخارج قوله لانه اشهر اي اقامة
الصلوة بمعنى تعديل اركانها اشهر من المعاني البواقي قوله والى الحقيقة اقرب لانه المتبادر والمتبادر من اقوى
امارات الحقيقة حتى ادعى بعض ان الاقامة حقيقة في تسوية كل شيء حسا كان او معنى ويحتمل ان يكون
المراد انه الى حقيقة الصلوة اقرب لان حقيقة الصلوة ما روعي فيه حقوقها الظاهرة والباطنة وان يكون
المراد ان الاول اظهر لان الاقامة بمعنى التسوية اشهر والى الحقيقة اقرب لشهرتها فجعل المقول عنه مالوف اقرب

الى حقيقته اخرى قوله والصلوة الكلمة تحتمل تحريك العين والسكون اذ كلتاهما تستحق واو العطف [illegible] في محله قوله
من صلى اذا دعا جعل الصلوة من صلى لعدم استعمالها المتصلة بمعنى الدعاء حتى قال في القاموس اسم يوضع
موضع المصدر فيقال صلى صلوة ولا يقال صلى تصلية قوله على لفظ المفخم اي من يميل فتحة اللام نحو الضمة بمناسبة
الفاء والتي هي اصل الف فللتفخيم معان ثلثة ثانيها ضد الامالة وثالثها ضد الترقيق تحده وانما سمي الفعل المخصوص
بها لاشتماله على الدعاء خالف الكشاف في جعل الصلوة منقولة من الدعاء والكشاف جعل الصلوة بمعنى
الدعاء فرع الصلوة بمعنى الهيئات المخصوصة الا ان الداعي في تخشعه تشبه الراكع الساجد كما بينه بقوله وقيل اصل
صلى حرك الصلوين لان معنى الصلوة بمعنى الدعاء في اشعار الجاهلية الذين لا يعرفون الصلوة بمعنى الهيئات المخصوصة
دليله على ما اختاره ولان اشتقاق الفعل من غير الحدث نادر ولان اشتهار المنقول عنه الشرعي في اللغة ارجح
من ان لا يكون مشتهرا وفي القاموس صلى الفرس تلا السابق فكيف يمكن ان يكون الصلوة مشتقة منه بمعنى انه
فعل يتلو فيه اللاحق اي المقتدي السابق اي الامام قوله الصلوين العظم الثاني على اعلى الفخذ والمفهوم من
الكشاف ان صلى بمعنى تحريك الصلوين فلعله وجد في اللغة تحريك الصلوين فعبارة الكشاف قوله والرزق
في اللغة الحظ اي النصيب قال الله تعالى وتجعلون رزقكم انكم تكذبون حمل الاية على اصل اللغة دون العرف
كما حمله غيره وفسرها بانكم تجعلون شكر رزقكم انكم تكذبون لان التقدير خلاف الظاهر ويعارضه ان العدول
عن العرف الى اللغة كذلك وربما يجاب في الاستشهاد بها خفاء قوله الا ترى انه تعالى اسند الرزق الى نفسه ايذانا بانهم
ينفقون الحلال الطلق الطلق بالكسر الحلال فالوصف للمبالغة ورد عليه انه لا تقرير فيه لاختصاص الرزق
بالحلال لان استفادة الحل اذا كان من الاسناد كيف يدل على اختصاص الرزق بالحلال ولهذا اورد على
الكشاف حيث جعل الاسناد للاعلام بحل ما ينفقون ان التعبير عما ينفق بالمرزوق يغني عن استفادته
من الاسناد حتى اجاب عنه السيد بتكلف انه لما كان الرزق في اصل اللغة بمعنى الحظ وهو يشمل الحرام
والحلال تمسك بالاسناد والجواب ان التعبير باعتبار ان الاسناد للايذان بكمال الحل كما يرشد اليه
وصف الحل بالطلق وبهذا استغنى الكشاف عما تكلف له السيد قوله فان انفاق الحرام لا يوجب
المدح المسئلة انه اذا اجتمع عند احد مال لا يعرف صاحبه ان يتصدق به فان وجد صاحبه يدفع قيمته او
مثله اليه وان لم يجد تصدقه فهذا الانفاق مما يثاب عليه لانه فعله بامر الله وتخوفه ويستحق المدح به قوله
وذم المشركين على تحريم بعض ما رزقهم الله بقوله قل ارأيتم ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما
وحلالا لا يتجه عليه كما سرى ما ستذكره ان المذمة في جعل الرزق الحلال حراما والحل المستفيد من اضافته الى
الله والتهما للحكم بالحل والحرمة بآرائهم وبه يسوم ذان طابق الشرع قوله واصحابنا جعلوا الاسناد للتعظيم

والتحريض على الانفاق والكناية ان يجعله متعلم حق الانفاق وهو ان ينفق بالحب لانه من الله كما افاده واجمع
ابن النووي حاله تع الى مستحقه ولا يضيفه الى نفسه قوله والاختصاص بما رزقناهم بالحلال التوبيخ فيه وكذا ان انفاق الحرام
لا يوجب المدح وكونه من رزق المعين المقمن للصلوة كالمد وحين قوله وفي حديث عمرو بن مرة بالضم والتشديد
قوله ما حرم الله عليك من رزقه فصرح الحديث بان الحرام رزق وفيه انه لم يدل على انه رزق لمن حرم عليه فليكن
رزقا لمن احل له ويدفعه ان الظاهر النافي في الاستثنا د قوله لقوله تع وما من دابة في الارض الا على الله رزقها
فيه ان الاية الكريمة دلت على ان الله تع يسوق الرزق الى كل دابة الا انه لا يفيد البعض وما يسوقه الله اليه
ولا يتوكل عليه فيقع في الحرام بسبب سعيه ولا يخفى عليك انه كون الحرام خارجا عن الرزق لما كان مبناه على
ان الله تع لا يمكن العبد من القبيح فالمتكفل لاثبات انه رزق متكفل لاثبات ان العكس من كل شيء منه تع قوله
والفق الشيء وانفده رضوان اي مبناها الاشتقاق الاكبر اي الاشتراك في اصل المعنى واكثر الحروف مع التوافق
في الباقي قوله والظاهر من هذا ان الانفاق صرف المال في سبيل الخير فرضا كان او نفلا لان الظاهر الاطلاق والتقييد
خلاف الظاهر ولان في التقييد ايهام الكف عن التطوع فان قلت بعد ان المرزوق ههنا مختص بالحلال بمقتضى المقام
او بحكم الوضع انفاقا فليس اداء الزكوة انفاقا ما يحل على المنفق بل اخراج ما حرم عليه من ماله فلا يصح تخصيص
ما رزقناهم بالحلال مع حمل الانفاق ههنا شاملا للزكوة سيما على مذهب الشافعي فانه يتعين حق الفقير في المال
قبل الاخراج قلت المراد بما رزقناهم ما دخل في ايديهم حلالا طيبا وكان تصرفهم له حقا فلا يتناول المغصوب سواء
كان حين الاخراج حلالا لهم اولا ح يكون الاخراج رد الحق الغير اليه ولا يبعد ان يحمل ما رزقناهم اعم من الحلال
والحرام ويحمل الانفاق عبارة عن ايصال الشيء بما يكون مستحقا له فيكون رد المغصوب الى صاحبه الفرد من
حله الانفاق قوله او خصصه به لاقترانه بما هو مشتقا بها من حيث انهما معاني عليه السلام وقيل لانهما من امهات العبادات
دليته بان في القرآن كثيرا وفيه ان التوبيه المذكورة ان يكون بسبب صارفه متعين ارادتهما والا فيتعين ارادة الحقيقة
فكيف جوزهما الكشاف قلت مؤنته صارفه الا ان التردد في انه ابل كان حين النزول كونهما حقيقتين مشهورا
حالي لان يحمل قرينة اولا قوله وتقديم المفعول للاهتمام به ووجه الاهتمام ستاده الى الخالق بخلاف
الانفاق المسند الى المخلوق ولان الانعام الحق هو الاخراى والانفاق هو المتفرع عليه وجعل الكشاف وجه
الاهتمام افاده الاختصاص وكانه اراد النص على الاختصاص او تاكيد الاختصاص والا فهو مستفاد من تعليق
الانفاق بالبعض وفيه قوله وادخال من التبعيضية عليه للكف عن الاسراف المنهي عنه في الانفاق في سبيل
الله ما طلقه بظهور ان الكلام فيه او المعنى على الاطلاق لانه اذا كف عن الاسراف في الانفاق فالاسراف
في غيره يكون ممنوعا بالطريق الاولى واعلم ان هذه النكتة تخص حمل الانفاق على الاعم والا فادخاله لغو الزكوة

لا يكون الا بعضا ابتدا فذم الكشاف بيانها على احتمال بان التخصيص بالزكوة ولم يجعل بيانا بان التخصيص مقصودا
بسر اسمه بل ذكر مستقلا لما هو النظم بيان بما خرجه عن التخصيص قوله وهم مؤمنو اهل الكتاب كعبد الله بن سلام
واضرابه اى اشباهه جمع ضرب بالفتح وروى الزمخشرى انه جمع ضرب بالكسر فعل بمعنى المفعول كالطحن بمعنى المفعول
كالطحن بمعنى المطحون الذى يضرب به المثل ولا يبعد فى ضرب المثل من المماثلة لكن فى الاساس صرح بالفتح قوله
او المراد اولئك الذين امنوا الذين امنوا عن شرك وانكار احتاج الى تقييد الذين يؤمنون بالغيب
لما جعله مقابلا للذين يؤمنون بما انزل اليك ليصير اخص بحث اعم والتقابل بناء على ان يراد بالذين يؤمنون
بما انزل اليك وما انزل من قبلك الايمان الكل منهما استقلالا والا فالطائفة اولى ايضا يؤمنون بما انزل
من قبلك ضمنا لاندراجه فيما انزل اليك ولا يخرج عن الطائفتين من نشا على الاسلام من المتولدين فى
صورة الاسلام الى يوم القيام ومثل على رض حيث لم يتدنس بالشرك ببركة خدمة النبى صلعم الا ان يقال المراد
بالايمان عن الشرك الايمان المتضمن للاعراض عن الشرك وذلك لا يوجب سبق الشرك والايمان اهل
الكتاب ليس الاعراض عن الشرك بل للاعراض عن دين اخر والاوجه الابلغ ان المراد بقوله تع يؤمنون بالغيب
من اهل الكتاب لان ايمان اهل الكتاب ايمان بما هو كالشاهد لانهم عرفوه باخبار التورية به عن تحقق قال الله
ويعرفونه كما يعرفون ابناءهم فهو يقابل قوله والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك وح يناسب ان
يجعل اولئك على هدى من ربهم اشارة الى الطائفة الاولى لان هدايتهم بمحض لطف [illegible] ح
من غير سبق معرفة واولئك هم المفلحون اشارة الى الطائفة الثانية لانهم الفائزون بمطلوبهم الذى كانوا هم
واباؤهم ينتظرون من ادراك النبى عليه السلام قوله او على المتقين مطلقا قال اى هدى للمتقين عن الشرك [illegible]
الذين يؤمنون قوله المتقين بالمتقين عن الشرك او المراد به الذين يؤمنون من الشرك فالصفة ح مقيدة
قوله اى الملك القوم المرام السيد واصله الفحل المكرم الذى لا يحمل عليه والهمام عظيم
ليث الكتيبة اى الجيش ماء مزدحم والمزدحم موضع الازدحام وهو المعركة قوله بالهمام انه هو ابو الشعر وهو ابن
زيادة اجاب به حارث بن همام الشيبانى حيث توعده فى شعره بالقتل فالمعنى على التهكم يعنى باحسنه اى بما
فصل للحارث من الصفات فانه صابح اى من صبابه وغانم واثب اى راجع سالما قوله على معنى انهم الجامعون
بين الايمان بما يدركه العقل جملة والاتيان بما يقصد تصديقه ولا يخفى ان الاتيان بما يصدقه فرع الايمان لا طريق
اليه غير السمع وهو حرى بان يصدقه ذلك الاتيان فجعل هذا التوجيه لا بد من النكتة فى تقديمه الايمان بما لا طريق
اليه غير السمع قوله وكرر الموصول دفع لما اورد على التوجيه ح لا عادة الموصول وحاصله ان العطف
للتنبيه على ان بان [illegible] جعل الموصوف بالثانى كانه مغاير للموصوف بالاول ولا يخفى ان بكر الموصول

وهنا ظلمات اكثر ينبغي وتركهم في ظلمات على حذف المضاف تقديره في مثل ظلمات وهي الظلمة الشديدة قوله
ومفعول لا يبصرون من قبيل المطروح المتروك يعني نزل منزلة اللازم بمعنى لا يقع منهم الابصار ولا يبعد ان يقدر
مضمرا اي ظلمات اي لا يبصرون وهنا ظلمات معنوية اذ لا يشعرون بها حتى يتداركوها قوله ويدخل تحت عمومه هؤلاء
المنافقون لان التمثيل عام ذكر في حق المنافقين لكونهم من شمولاته وفيه ارجاع ضمير مثلهم اليهم وبعد
تقدير مثل مثلهم ولعله اراد ان الآية ليمثيلها وخلاصتها مثل ضربه الله لمن آتاه ضربا من الهدى فاضاعه ولم
يتوصل به الى نعيم الابد فبقي متحيرا او متحسرا او يدخل تحت عمومه هؤلاء المنافقون فلذا قال مثلهم لاختصاص
المثل بهم ولا يخفى ان المنافقين ليسوا مخصوصين بهذا القسم بل داخلون في من اشترى الضلالة على الهدى كما
المجعول له بما يعطيه الفهم قوله او مثل لانما بهم اشارة الى احتمال جعل الآية تشبيها مفرقا قوله وابوا ان ينطقوا به
السنتهم فان قلت انهم كانوا ينطقون بالحق على خلاف قلوبهم ولذا عدوا منافقين قلت النطق لا ينافي
الاباء عن النطق لان الاباء عن الشيء يجامع ارتكابه اضطرارا او الفهم لم ينطقوا الا بالحق او الاضطرار فليس
النطاق السنتهم منهم فيصح سلب الانطاق منهم مطلقا مع النطق والاحسن ان يحمل قوله بكم بيانا لان تكلمهم
بالحق حتى كلمة التوحيد ملحق بعدم التكلم وهم ملحقون بمن لا يقدر على النطق اصلا وفي اطلاق الشاعر
القوى بنيه على ان ذكر الفم والبكم والعمى على سبيل الاختصار في البيان والاعتماد على تنبيه السامع والمراد
اختلال جميع مشاعرهم وقواهم قوله جعلوا كانما ايفت مشاعرهم وانتفت قواهم زاد قوله انتفت قواهم لان
الناطقة لا تدخل تحت المشاعر واشعر بان اكتفاء الكشاف بذكر المشاعر يوجب اخلال الناطقة تحتها الضرب
من التكلف يقال الف الذرع بمعنى اصيب بافة وادن من جد علم بمعنى اصم الى الشيء واصم تقديرا انا اصم او هم
افعل صفة عدي بعن لتضمين معنى الذهول والغفلة قوله ومن شرطها ان يطوى ذكر المستعار له بحيث يمكن
حمل الكلام على المستعار منه لولا القرينة في الكشاف بحيث يمكن حمل الكلام على المستعار منه لولا القرينة
وفيه عليه انه انتفاء القرينة لا يصح الحمل على المستعار له ويحتاج في دفعه الى دقة نظر لقصور عنها فهم كثير من المتعلمين
ولا يحتاج اليه ما نحن فيه اسقط قوله على المستعار له ولم يا فعل فلا يظن به انه اسقط لعدم تنبهه لدفعه فان
الرجل شاو ونه هو القاضي بخلاف ذلك وان اردت وجه الدفع فاحسن الوجوه ما في حواشي السيد السند
مجده فانه المعتمد قوله كقول زهير يمدح هرم سنان شاكي السلاح من شوكة السلاح وهي شدته والباس
وحدة السلاح والاصل شائك فخفف بحذف العين فيقال رجل شاك السلاح بضم الكاف وقد يقلب اي
موضع اللام ويقال فيقال شاكي السلاح بكسرها مقذف مكثر اللحم كانه قذف باللحم وقيل مرمي به في الوقائع
والحروب لبد اللبد جمع لبدة وهي شعر متلبد على رقبته جمع ولاته على كمال كثرتها حتى كانه لبد متراكم لم تقلم

لم القطع بشيء لا التعبير به ضعف من فهم فلان مقطوع الطرفين ضعيف المتعلق من ابيات الشاعر [illegible] عجب وقوله
يضربون من لومهم من ضرب بشيء عرض و الصنع الا عراض و الفتحاء اللبنة المفاصل الجاج قوله هذا اذا جعلت الضمير
للمنافقين على ان الاية فذلكة التمثيل في القاموس فذلك حسابه انهاه وفرغ منه مخترعة من قوله اذا اجمل حسابه
فذلك كذا وكذا فان قلت كيف صار الصم والبكم والعمي داخلين في محل ما فصله التمثيل وهو لا يفيد الا عدم الابصار للوقوع
في الظلمة الشديدة قلت مثل حالهم في الرعد والبرق والتحير مطلقا بحال المستوقد فافاد تحيرهم في المحسوس باي حاسة
كانت بل في المعقول ايضا الا انه لم يذكر في الفذلكة سفههم وكونهم عن العقل بمعزل لانه جعل كونهم خارجين عن
درجة العقل معرا امرا مفروغا عنه انما المقصد انهم من بين السفهاء محرومون من الحواس وآلة النطق ايضا هذا وقد بين
الله تعالى التفاوت بين المنافقين والكفار حيث قال في شان الكفار على سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة وقد
قال في شانهم صم بكم عمي ولكن نقول الاظهر ان المقصد من هذه الاية بعد المبالغة في بيان حالهم وغيهم وضلالهم
وخسارهم في الدنيا والاخرة وفي بيان فوز المؤمنين وفلاحهم تستبعدا عن شنايع افاعيلهم وليقوا بهوا الا الحمد وحسن
الاشارة الى ان لا ينفعهم النصح ويؤيده قوله فلا يرجعون فان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يعرض عنهم ولا يتمثل
تمثيل اخر قلت بيان حالهم بعد بيس لارشادهم بل يحذر باعداهم عن الوقوع فيما هم فيه قوله وان جعلته للمستوقدين
هذا بعيد حتى لم يلتفت اليه العلامة التفتازاني والسيد السند في شرح الكشاف والظاهر ان قوله صم بكم عمي
من احوال المنافقين سواء جعل ذهب الله بنورهم جواب لما او لم يجعل والقنينة الوهج والكظمة اعني ما يحفر في
تحت الارض ووصلها بالماء واقع وصمام القارورة وصمامتها وصمتها بكسرتين سدادها قوله واو في الاصل
للتساوي في الشك ثم اتسع فيها المشهور ان كلمة شك الا ان التحقيق انها لاحد الامرين وليس شيء
من الشك والتشكيك والابهام والتخيير والاباحة داخلا في مفهومها بل يستفاد من مواقعها في الكلام اختار ان
الاصل التساوي في الشك كما في الكشاف والذي بعث الكشاف عليه ان المتبادر في الاخبار منها الشك
فجعل المتبادر من اوله الحقيقة قوله ولا تطع منهم اثما او كفورا فانها تفيد التساوي في حسن المجانبة ووجوب
العصيان جعل او للتساوي في وجوب العصيان وليس الكلام لايجاب العصيان بل للنهي عن الطاعة
فلان الظاهر ان يقال انما تفيد التساوي في وجوب الانتهاء عن اطاعتهما فاما ان يقال هذا مبني على ان النهي
عن الشيء امر بضده واما ان يقال مبني على جعل المعقول للنفي دون المنفي وعلى هذا البيان وجوب عصيانهما
معا يكون ثابتا بدلالة النص لانهما اذا تساويا في وجوب عصيانهما فوجوب عصيانهما معا اثبت والمشهور
ان او لاحد من الامرين فنهيهم بدخول النفي عليه فليس وجوب عصيانهما ثابتا بدلالة النص بل بالنص قوله ومعناه
ان قصة المنافقين مشتبهة بهاتين القصتين وانهما سواء في صحة التشبيه بهما انما ادرج لفظ لا نهما ليسا سواء

بل الثاني كما ذكره الكشاف ابلغ لانه ادل على فرط الحيرة وشدة الامر وفظاعته ولذا اخرا خروهم يتدرجون في
نحو هذا من الاهون الى الاغلظ وهذه عبارته فنقول الاولى حمل او بمعنى بل كما في قوله تعالى او يزيدون والاوجه عندي
ان مجموع الابيتين تمثيل واحد بحمل حالهم واسرا بين امرين مشتبهتين بهما بين الحالتين لانهم اما في تدبير بعض
المسلمين وضاعتهم فيهم في ظلمات النفاق والتباس الامر عليهم لشوكة الاسلام وضعفهم فيهم كالمبتلاء
بالظلمات الملتجي الى استغاثة النار في ليلة الريح كلما اضاء واثار لهب تدبيرهم انطفى برياح نصر الاسلام و
بقوا في ظلمات لا يبصرون واما في ظلمات خوف نزول الوحي الذي سماعه لهم كالرعد وبيان الوحي عن
اخفاياهم كالبرق الخاطف يجعلون اصابعهم في اذانهم مخافة الموت من نزول الوحي والكشاف حالهم
وافتضاحهم كلما اضاء لهم الوحي بان نزل ما لم يفضحهم مشوا فيه وكلما اظلم عليهم بان اوحي ما يفضحهم قاموا متحيرين
ولو شاء الله لذهب بسمعهم وابصارهم اي اهلكتهم لكن ابقاهم لحكم ومصالح لا يعلمها الا هو قوله قال الشماخ
واسم [illegible] وان صادق الرعد صيب الشماخ [illegible] من شعراء العرب واول هذا البيت عفى ابه نسج الجنوب
مع الصبا اي محا علامات المنزل ورسومه اختلاف الجنوب والصبا وهبوبهما وسحاب اسود قريب
من الارض هطال غير خلب ولا خفاء في ان هذه الاوصاف انما تحسن في السحاب دون المطر قوله ومن
تعدد ارض بينا وسماء اوله فاده لذا كرا لما اذ الماذكر تهامة بحسب تكرار ارضا وسماء للمبالغة اوليس بينا تعدد جميع
الارض جميع السماء بل اتوجع من ذكر الما ومن حيدو قطعة من الارض وناحية من السماء بينا اي سماء تقابل
وتحاذي تلك الارض وانما ذكر سماء مع انه لا يزيد على تعدد افاده ارض لانه كما يكون موانع الوصول في
الارض الفاصلة بين الامرين يكون كذلك من جهة السماء من البرد العظيم والحرارة العظيمة والامطار الشديدة
قوله من جهة الاصل يريد به المادة الاولى من الصاد والمستعلية والياء التي هي من الشديدة والالف ثانية
لان الصوب فرط الانسكاب واراد بالبناء الصيغة وهي صيغة الصفة المشبهة التي للثبات دون الحدوث
قوله ظلمة تكاثفه بتتابع القطر لان تقارب القطرات تقتضي قلة الهواء المتخلل المستنير وانما قال مع ظلمة الليل و
لم يقل وظلمة الليل لان ظلمة الليل في المطر بل المطر في ظلمة الليل فاشار الى ان جعل ظلمة الليل من ظلمات
فيه بتبعية الظلمتين الاخريين تغليبا او يجعل في للملابسة الشاملة للظرفية والمظروفية وفيه بعد وبهذا ان الظلمات
اربع على كل تقدير تتابع القطر وظلمتا سحمته وتطبيقه وظلمة الليل والاوجه بعدم عد ظلمة الغمام ظلمتين على تقدير
ارادة المطر وان يعدم عد ظلمة المطر على تقدير ارادة السحاب قوله وجعله مكانا للرعد والبرق لانهما في اعلاه
اي في اعلى المطر فكانهما متمكنان فوق المطر في الراي ولانهما في مصب المطر فالمطر محيط بهما في الفضاء
وقيل ارادها على المطر ومصبة السحاب جعلا كانهما فيه بناء على استعارة كلمة في للملابسة الشبيهة بملابسة الظرفية

قوله وان الفاعل بالظرف وفاقا لتر... سببه به ان يعتمد على الموصول او على احد الاشياء الخمسة ... يكون المرفوع

حدثنا نقله ابن المالك في التسهيل قوله ولذلك لم يجمعا ودفع لما في الكشاف ابهاما لم يجمعا او ما يجمع ان ينفي قوله

من الصواعق ان جميع البرق فكذا الرعد ونفي حصر الداعي الى عدم الجمع رد على ما في الكشاف من ان الداعي يحتمل

ان يكون ارادة الارعاء والابراق بحالانه بعيد لا حاجة اليه قوله يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق

بالرحيق السلسل هو من قصيدة فيها المدح عصابة نادمتهم يوما بجلق في الزمان الاول فخبر يسقون للعصابة وقيل

لاولاد جفنة او فيها ايضا اولاد جفنة حول قبر ابيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل يصف معاشرته مع الملوك الغاسنين

وبردى بالتحريك نهر دمشق والبريص نهر تشعب منه والتصفيق النقل من اناء الى اناء للتصفية والرحيق صفوة

الخمر ولذا فسر بالشراب الخالص الذي لا غش فيه والسلسل السهل الانحدار وتعدية الورود بعلى لتضمينه معنى

النزول والا فالورود متعدي بعلى بمعنى الوصول لا بعدي بنفسه والباء في قوله بالرحيق للمصاحبة اي ممزوجا بالخمر

الصافية السائغة قوله والجملة استئناف الاجل ان يكون يجعلون اصابعهم صفة ثانية وقوله يكاد البرق يخطف

ابصارهم صفة ثالثة فيكون المعنى كصيب فيه ظلمات ورعد وبرق لا يطيق السمع رعده ولا يطيق السمع رعده

البصر برقه قوله وانما اطلق الاصابع موضع الانامل للمبالغة ذكر في الكشاف بهذا الاطلاق نكتتان احدهما انه من

الاتساعات التابعة بحيث لا تكاد تحصى وكانه تركه لما ان الظاهر انه مصحح الاطلاق لا داع اليه حتى يجمع مع المبالغة

الداعية ولما فعله يوجبه وهو ان شيوع الاتساع يرجح ذكره لان اتباع الاستعمال الشائع ارجح ولا يخفى ان

في اطلاق الاصبع موضع الانملة مبالغة وفي جمعها مبالغة اخرى في وجه كما عرفته قوله متعلق بيجعلون لا بيعد تعلقه

بالموت فتامل والعيمة شدة شهوة اللبن قوله والصاعقة قصفة رعد هائل فسر الصاعقة بتفسيرين ودفع بهما توجه

على جعل الكلام جوابا للسؤال من انه لا يطابق السؤال لان السؤال عن حالهم مع الرعد ودفع السؤال اما بتفسير

الاول بناء على ان الصواعق حال الرعد وبالتفسير الثاني بناء على انه يطلق على كل هائل فليكن عبارة عن الرعود

قولهم اي عليهم بمعنى اهلكه والعوراء الكلمة القبيحة المفوهة الستر قوله وبان الخلق بمعنى التقدير الخ وبان ايقاع

الخلق على الموت مجاز عن تعلقه بمصحح الموت وتشديده وبان عدم الملكة مخلوق لما فيه شائبة التحقق قوله والله

محيط بالكافرين لا يفوتونه كما لا يفوت [illegible] صيب الصواعق بجعل الاصابع في اذانهم وذكر الكافرين ابلغ من

ذكر المنافقين مع كون الكلام فيهم لان استظهارهم بالكفرة وكانوا مستظهرين عليهم على اهل الاسلام الشارح

الكشاف ههنا سلطان [illegible] ولكون الجملة اعتراضية مبني على تجويز كون الاعتراض في اخر الكلام لان

كل استئناف مستعمل بدون الاخر كذا في شروح الكشاف فان قلت يكاد البرق جواب عن سؤال نشأ

من قوله يجعلون اصابعهم كما يستفاد من بيانه فهو كلام متصل به معنى فيكون قوله والله محيط بالكافرين جملة لا محل

بما بين الاعراب اي بما بين كلامين متصلين بحيث لا يكون بيانا والاعراض عما تجوز او تقويه في اواخر الكلام قلت بناء
انما ذكره ماء اسم فسروا الكلامين المتصلين بحيث بان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا او جعلوا الجملة التي هي
جواب للسؤال الناشئ عن الجملة السابقة كالمتصلة بها بل جعل بعضهم تلك الجملة كالمنقطعة عنها لانها نزلت منزلة
الجواب بينها بين الجواب والسؤال لكمال الانقطاع لاختلافهما خبرا وانشاء قوله وصحت المقارنة الخبر من الوجود
لعروض سببه لكنه لم يوجد اما لفقد شرط او لعروض مانع المقارنة كما يتصور بوجود السبب مع فقد الشرط ووجود
المانع يتصور لفقد شرط او لعروض مانع المقارنة كما يتصور لوجود السبب مع فقد الشرط ووجود المانع يتصور لفقد
المانع ووجود الشرط ايضا كلها وفقد السبب فتخصيص كما وبالاولى لما لا يساعده قواعد العربية ولعله لتصوير للمقارنة من
غير تخصيص ربما قوله يعني كلما انوار لهم مشى اخذوه كمال حيرتهم يتطيرون بان يكون المشي غير مفيد ولا يكون لهم في المشي
مقصد اصل اي مشى ظهر مشوا فيه خلفا كان او قداما او يمينا او شمالا فان ذلك المشي مشي من لا شعور له
بحاله ولا تدبر له في ماله وفي قوله في مطرح نوره اشارة الى حذف المضاف اي في مطرحه ويمكن ان يحمل في
هنا للتعليل اي مشوا لاجل الاضاءة فيستغني عن تقدير المضاف والنقل عن ظلم عبارة عن نقل الحروف من
هيئة الى هيئة وظلم بالكسر ومنهم من خرج لشهادة اظلم عليهم بانه فلكن من قبيل مجروريه ودفع سيد بلبابان
رعاية المناسبات اقتضت كون مرفوع اظلم كمرفوع اضاء ضمير البرق وكون عليهم ظرفا مستقرا مثل
قوله لهم في اضاء لهم واهم الامور في طريق البلاغة عدم فوت المناسبات قوله هما اظلما حالي تمثيله اجليا ظلاميها
عن وجه امرد واشيب الضمير للعقل والدهر في سابق هذا البيت وهو احاولت ارشادي فعقلي مرشدي ام
استمت تارة وهي قد هدي مودتي والاستيام المبالغة في الطلب افتعال من السوم وكون العقل مظلم حاله
ظان العاقل لا يطيب عيشه والدهر مظلم حاله لان الدهر يعادي العاقل الفاضل وجوز ان يكون ضميرها للارشاد والمجاهدة
وتاويلها وجاز ان يكون للارشاد والعقل وتاويب الدهر والمراد وما بيرواشيب قبل الامر في السن الاشيب
في العقل لكثرة التجارب وقبل الامر في السن الاشيب بمقاسات الاحوال والاهوال ويحتمل الامر في
السن الاشيب في العقل لاختلال عقله من ورود كثرة الشدائد عليه او الامر والذهاب شرات وجهه
حسن الشدائد الاشيب في السن والفاء في قوله فعقلي مرشدي قبل للتعليل اي فلا تحاول لان عقلي مرشدي
ويحتمل ان يكون جواب شرط محذوف اي ان حاولت ارشادي فاحل ارشادي الى عقلي قوله فانه وان
كان من المحدثين اه شعراء العرب ثلث فرق منهم من يستشهد بشعرهم وهم الجاهليون كامرئ القيس وطرفة
وزهير والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام
كالفرزدق والجرير والفرقة الرابعة الناشئة بعد الصدر الاول وهم الذين يسمون بالمحدثين كابي تمام والبحتري وابي الطيب

لا يستشهد بشعرهم الا بجعلهم بمنزلة الراوي فما يعرف انه لا امتناع في غير سوى الرواية ولا حاصل للدراية ولا يخفى ان بعد به
العقل مما لا يعمل فيه الروية وليس الشان فيه الا السماع وهذا انه دفع ما يقال ان مبنى الرواية على الضبط ومبنى
القول على الدراية في نفس كون روايتهم موثوقا بها لا يلزم الوثوق بشعرهم لجواز ان يعتمدوا فيه على سر فتهم
ويكون ناقصة فان انشاء الشعر منهم ليس بمنزلة الرواية بل بمنزلة عمل الراوي بمرويه فان روايته معقول تقليدا علله
علله دقوله حراص لكرام جمع حريص قوله اي ولو شاء الله ان يذهب بسمعهم بقصيف الرعد اي اشتداد صوت
الرعد وبوميض البرق لمعان فعلاهما مصدران كالنذير وقوله اكى وما يتضمن معنى الصيب والا فبكيت الرجل
وبكيت عليه بمعنى وانما قال ولو شاء الله ان يذهب بسمعهم بقصيف الرعد بينهما على وجه ربط هذا الكلام
بما سبق والظاهر انه لمزيد توبيخ المنافقين حيث لا ينتهون ان من قدر على ايجاد قصيف الرعد ووميض
البرق واعدامها قادر على ان يذهب بسمعهم وابصارهم فلا يرجعون عن ضلالهم فلا حاجة الى اعتبار اذهاب
السمع بالقصيف الا ان يقال لو لم يعتبر الاذهاب بالاسباب لكان تعلق فعل المشية به غريبا لكن لا يذهب
عليك انه ليس للشرطية فايدة سوى ما ذكره هي الليق بالمقام قوله وظاهرها الدلالة على انتفاء الاول لانتفاء الثاني
يحتمل ان يكون المعنى وظاهر كلمة لو الدلالة على انتفاء الاول لانتفاء الثاني لا لمحافظة النحاة ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول لان انتفاء الملزوم لا يدل على انتفاء اللازم بل الامر بالعكس فيكون اشارة الى ترجيح قول
ابن الحاجب على قول النحاة لكن ما ذكره ابن الحاجب مردود بان معنى قول النحاة ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول ليس ان لو يستدل به على انتفاء الثاني بانتفاء الاول بل معناه ان لو موضوعة للدلالة على
ان الثاني منتف وسبب انتفائه في الواقع انتفاء الاول ويحتمل ان يكون المعنى ان ظاهر الاية الدلالة
على انتفاء الاول لانتفاء الثاني يعني ان الاستعمال لو قد يكون للاستدلال والظاهر ان المراد ههنا هذا المعنى
ولا يخفى عليك ان حق العبارة وظاهرها الدلالة على انتفاء الاول بانتفاء الثاني لانه يقال دل عليه بكذا
ولا يقال دل عليه لكذا قوله الشيء يختص بالموجود حاصل كلامه ان الشيء مختص بالموجود لكنه تارة بمعنى لا تستعمل
الخالق بجعله اسما لما هو شيء وتارة لا يستعمل الجمادات بجعله اسما للثاني وقوله على كل شيء قدير بهذا
المعنى وهو تكلف وجعل الشيء بمعنى ما يصح ان يعلم وتخصيصه بالعقل قوله بلا مثنوية بتشديد الياء كانها
ماخوذة من الثنى بمعنى اثنين اي من غير جعل الاشياء باعتبار القدرة اثنين احدهما مقدور او هو الممكن وغير مقدور
هو الواجب والمقدور او هو الممكن وغير مقدور وهو الممتنع قوله وزعمهم التخصيص بالممكن في الموضعين فان قلت
التخصيص بشاهد العقل ليس باطلا فلا ضير لهم في ذلك الالزام كما استشهد به بسوق قلت المراد بزعمهم في
الذي يغلب منهما من واقعة ظاهر الاستعمال من غير حاجة الى التخصيص فان تقلب زعمهم الى التخصيص بما سوى

مقدور غيره في ايجاد افعال العباد قلت هذا بحث الفه لو تم والتسليم على ان الله خالق افعالهم قوله ان الحادث
حال حدوثه والممكن حال بقائه مقدور ان لم نقل ان الحادث حال حدوثه وبقائه ليشمل الممكن القديم عند
من يقول به وفيه ان قوله على كل شيء قدير لا يفيد القدرة عليه ما دام شيئا فيجوز ان يكون القدرة قبل
وجوده وبعده قلت كيف يكون الموجود مقدورا والاتحاده يستلزم تحصيل الحاصل قلت قادر على اتحاده
بعد اعدامه ثم اتحاده واقول فيه دليل على صحة اعادة المعدوم لانه شيء قوله وان مقدور العبد مقدور الله
لانه شيء اي لان كلا من الامور المذكورة شيء لانه دليل على جميع ما ذكره قوله اقبل عليهم بالخطاب هذا
الكلام مبني على عدم الوثوق بما روي عن علقمة والحسن او على انه لا يقتضي تخصيص الخطاب كما تشير اليها
والا فلم يكن في مكة منافق فكيف يكونون داخلين في هذا الخطاب وايضا لما كان نزولها متفردة عما قبلها
فكيف يتحقق فيه الالتفات من الغيبة الى الخطاب الا ان يقال يجوز ان يكون في الكلام التفات
بعد تمام نزول القران ولم يكن فيه ذلك الالتفات حين النزول لمصلحة تعلق بنزوله قبل ما قبله قوله هزا للسامع
وتنشيطا له اشار اولا الى النكتة العامة للالتفات من الهز والتنشيط بتجديد طريق الخطاب وثانيا الى
الثلاث مختصة بهذا الموقع وذلك ان يحمل الاول ايضا من المختصة بهذا الموقع فان هذا الخطاب بما يوجب
التنشيط اما بالنسبة الى المخلصين فهو في غاية الظهور واما بالنسبة الى المتمردين المصرين في العصيان
فتعرفهم انهم تحت حكم حاكم ثبوت عليهم باللطف والرحمة ولا يخرجهم عن ساحة الهداية ولا يترك امرهم
ولا يايس عنه لاحد بكثرة الذنوب ولا يخفى ان قوله وجبر الكلفة العبادة بلذة المخاطبة ايضا من النكت
التي تعود الى السامع فيناسب ان يجمع مع الهز والتنشيط ولا يفصل بينهما وبين التنشيط بما يتعلق بالعبادة
وتعود اليها من الاهتمام والتفخيم وان الانسب ان لا يقيد جبر الكلفة بعبادة بلذة المخاطبة لانه يتم بالاهتمام
بامر العبادة وتعظيم شانها ايضا ولو ترك التقييد لكان مستحقا تاخيره عن الاهتمام بالعبادة وقد يفخمها ولم
يكن الفصل بينه وبين الهز والتنشيط تركا لانه الفصل ومن النكت الجليلة في جميع الفرق في هذا الخطاب
ان العبد بكمال القرب لا يخرج عن دائرة التكليف بل هو كالبعيد الا البعد في ذلك والمسعدون في قرن واحد
في ذلك ومن هذا يعرف وجه واي وجه لاستعمال نداء البعيد لمن هم في مظان الزلفى وهو انهم كالبعيدين في
مقام التكليف والاهتمام بامر العبادة وتفخيم شانها يظهر من انه يخاطب بها المنقادون كل الانقياد والمتمردون
كل التمرد وسمي وجه اخر في ثلاث بالافادة الاهتمام والامتنان قوله ويا حرف وضع لنداء البعيد جعله ابن الحاجب
موضوعا لنداء مطلق المنادي مع النكتة في اختياره ان الخطاب يشتمل على من هم في غاية الزلفى ومن سواهم
من المتوسطين ومن هم في غاية البعيد وما لك ان يحمل القرب والتوسط والبعد باعتبار دخول البعض

في مساحة التكليف والبعض في مساحة الوجود وكون البعض في ربط العدم وقوله ونحن اقرب اليه من حبل الوريد
في اعتقاده والا فيجوز ان يكون استعمال نداء البعيد لاعتقاده بعده ويمكن ان يكون نداء البعيد لان كل ما هو غايب
عن الحس بعيد عن الخطاب ونظيره انهم قالوا كل ما هو غايب عن الحس بعيد عن الاشارة فيصح استعمال اسم
الاشارة المفيد للبعيد فيه وكون ما نيا مناب فعل وفاعل تقتضي ان يكون جملة مفيدة وحدها لا مع المنادى
الذي هو مفعول او الجملة لا تتوقف على المفعول ففي قوله وهو مع المنادى جملة مفيدة نظر ويمكن ان يقال لم يرد به توقف
تحقق الجملة على المنادى بل انه مع المنادى انما صار جملة لانه نايب مناب فعل وفاعل لا لانه تجوز تركيب الجملة من
حرف واسم لمخالفة الرد في شارحه واطلاق الفعل على جملة او عوا الا انهم كثيرا ما يطلقون الفعل على مجموع
الفعل والفاعل والضمير اذا كان فيقولون ضربت فعل ماض متكلم وقوله فانهما كالمتنشلين ودون ان يقول فانهما متلازمان
لان يا لا تنفك عن التوليف وقد يقصد به مجرد النداء فلا بأس في جمعه مع اللام مقصودا به مجرد النداء لانه ليس جمع المتنشلين
فالاحتراز عنه لان فيه جمع امرين كالمتنشلين وفسر الاوجه من التاكيد بتكرار الذكر والايضاح بعد الابهام واختيار
لفظ البعيد وتاكيد معناه بحرف التنبيه ويمكن ان يراد تاكيد توليف المنادى بجمع حرفي التوليف وقوله وكل ما نادى
الله جملة حالية ثم بها التعليل وقوله كل مسيد وخبره حقيق بان ينادى له بالاكد الابلغ قوله وما روي عن علقمة الخ في قوله
ان صح رفعه تعرض بما ذكره والكشاف من قوله وبلغنا باسناد صحيح عن علقمة والحسن [illegible] وقوله فلا يوجب تخصيصه
بالكفار بان ما رواه عن علقمة وسواه [illegible] يمنع انه خطاب الى مشركي مكة ولا يخفى انه بعيد عن المكي جدا فلا [illegible] اليه
ومن وجوه التردد في صحة الرفع انه يخالف ما ثبت من ان سورة البقرة مدنية وان رويا ان المكي يمنع انه خطاب
الى مشركي مكة وان نزل بمدينة لما عرفت وقوله ولا امرهم بالعبارة عطف على قوله وما روي عن علقمة يعني ما هو
لا يوجب التخصيص بالكفار ولا امر الناس بالعبادة بناء على ان امر المسلمين بها طلب الحاصل وقوله فالمطلوب من الكفار
هو الشروع فيها بعد الاتيان بما يجب تقديمه وقع لما سبق على شمول الخطاب للكفار بانهم كيف يؤمرون
بالعبارة ولا يصح منهم العبادة او العبادة موقوفة على المعرفة ولم يلتفت الى جواب اخر ذكره الكشاف من ان
كفار مكة كانوا عالمين [illegible] كما يشهد به قوله ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله لان
هذا الجواب بعيد عن الصواب او معرفة الكفار لا ينفع في صحة العبادة بل لا بد فيها من الاعتراف بالرسالة وهذا هو
الجواب الصحيح انه يلزم ان يكون ايجاب اصل العبادات واعظمها مستقلا على ايجاب العمل وهو خلاف المعقول
ويمكن ان يقال كون المعرفة اعظم العبادات واصلها لا ينافي كونها مستقلا في الايجاب لانها لو صح امر لها
كانها مستغنية عن الامر بها ولذا لا تفيد فيها من لم يبلغه رسالة بخلاف لانها لو صح امر بها العمل والاوجه ان
يجعل العبادة شاملة للمعرفة ايضا فيدخل الكفار بحسب الامر بلا حاجة الى مؤنة ما ذكره واورد ان اراد اصل العبادة

للكفار زيادته للثبات وفي الحاصل جمع بين الحقيقة والمجاز واجيب بان زيادة العبادة من افراد العبادة قوله وانما قال
ربكم تنبيها على ان الموجب للعبادة هو التربية اي تنبيها على ان سبب ايجاب الله العبادة هو تبليغ العابد الى
كماله على سبيل التدريج وملك السببية من وجهين احدهما ان التربية التي قبل العبادة توجب العبادة
شكرا لها والثاني ان نفس العبادة تربية له فالايجاب لارادة التربية فلما علق العبادة الى من يكمل لدى
العبد الا التربية وهو بري من الانتفاع على ان الامر هو المربي وفي امره التربية فيتعين على الانقياد قوله صفة
اجريت عليه للتعظيم اي صفة مادحة واما قوله وللتعليل زيادة على الكشاف فمعناه تعليل الربوبية يعني بيان
علة ربوبيته وهو ليس من معاني النعت بل مما قد ينتقل اليه من محوى الكلام ولذا خلا عنه مباحث النعت في
كتبهم ولا يخفى ان لا يظهر انها صفة كاشفة من قبيل الجسم الطويل العريض العميق ذكرت لاشعار ربوبيته بذا او وجه جعلها مادحة ان
عم الخطاب ان الرب المشترك بين الجميع متعين قبل ذكر قوله الذي خلقكم لا يحتمل غير الموصوف بها بخلاف ما اذا خص
بالكفار فان ربهم يحتمل عندهم غير الخالق ولكن يرجح ارادة اقرب انه رب الارباب عندهم وانه ينصرف اليه اطلاقا
ربكم على ما قيل وان خطاب الشارع النافي ربوبيتهم بالامر بعبادة ربهم ينفي ان يحمل ربكم شاملا لهم فالاوضح
الاصح انها على تقدير التخصيص ايضا مادحة كما اشير به محوى كلامه لا انها للتقييد كما صرح به صاحب الكشاف
وان اثبت الشارحون كلامه بان الاصل في النعت التقييد واطلاق الرب على غيره تع شائع فيما بينهم
قوله والخلق ايجاد الشيء على تقدير اي مشتملا على تعيين قدر كان وذلك التعيين قبل الايجاد مشتملا على
استواء الموجد للمعين في القدر فكما يجعل الفعل مساويا للقياس يجعل الخالق الموجد مساويا لما قدره
في علمه ولا يخالف الموجد المقدر في العلم قوله يتناول كل ما تقدم الانسان بالذات او بالزمان اشير بعبارة
بانه جعل قبلكم شاملا للتقديم الذاتي والتقدم الزماني وهو جيد لو ساعده اللغة كيف وهو ظرف زمان ووضع
لقوله منصوب معطوف على الضمير المنصوب توهم عطفه على الضمير المجرور في ربكم لصحة المعنى وانما يمتنع لامتناع
العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ولا يخفى ان في وصف المعبود بالخالقية كمال توبيخ للمخاطبين على
عبادتهم وعبادة من تقيدون بهم للاوثان اللاتي هن من مصنوعاتهم كيف وقضية العقل ان تعبدهم تلك
الاوثان وفليضم هذه النكتة الى نكات وصف ربكم بقوله الذي خلقكم قوله والجملة اخرجت مخرج المقرر عندهم
فالاعتراف بهم به ارادوا لاعتنائهم عن اعتبار التغليب والا فلا خفاء في تقرره عند المسلمين وانما الكلام في تقرره
عند المشركين والاخراج مخرج المقرر لا ينافي كونه مقررا حتى ينافي تغليبه باعترافهم اذ يصح ان يقال اخرج
مخرج المقرر لكونه مقررا وفي اعترافهم بكون خلقهم للتقوى دلالتي الا تبين عليه نظر والظاهر يصح ان يكون الجواب
بان الخالق هو الله بعد السؤال بادنى تامل لا بالبديهة فالوجه هو الثاني ومبنى هذا الكلام على ما هو المشهور ان

الوصف يجب ان يكون معلوما للمخاطب والاظهر ان الوصف يقتضي لا يوجب كونه معلوما للمخاطب بل يوجب
كونه معلوما للمخاطب او بحيث يعلم بادنى توجه كيف والقول بغيره كـ اضرب رجلا ابصر بكبد وهو لا يعلم موصوفا بالفعل
في الاستقبال لكنه مما يمكن العلم بسهولته بعد وقوع الضرب قوله وقرئ من قبلكم على اقحام الموصول الثاني بين
الاول وصلته تاكيدا فيه تنبيه على اشكال هذه القراءة فمن يعلم ان التاكيد لا يكون بغير لفظ المؤكد الا في الالفاظ المخصوصة
والا تاكيد الموصول قبل الصلة لا يجوز وفي تسميته هذا الاقحام باقحام جرير الظاهر بعونه التشبيه لان اقحامه الظاهر ليس على
قياس كلام العرب لانه لا يصح الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف ولم يقل وكذا اقحم اللام بين المضاف
والمضاف اليه في لا ابا لكم مع ان الكشاف ذكره مثالية لان الحاجب يرى ان الاب ليس بمضاف وانما غرب
تشبيها بالمضاف قوله كانه قال اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين حمل لعل على الرجاء المجازي طلب
فانه كما يجيء الرجاء المتكلم يجيء رجاء المخاطب ورجاء غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وحمله لحقيقة الرجاء لانه
صارف عنه وزيف هذا بانه في جعله حالا من فاعل اعبدوا دون مفعول خلقكم كما ذهب اليه الكشاف
قطع من الاقرب الى الابعد بلا حاجة وانه لا معنى لتقييد العبادة برجاء التقوى لان الرجاء ينافي الحصول بل المناسب
تقييده بنفس التقوى ليكون في معنى الامر بالتقوى او برجاء ثواب التقوى والحمل عليه تكلف وخروج عن سنن
الكلام وانه يلزم توسيط الحال من الفاعل بين وصفي المفعول ويمكن دفعها بانه يكفي جهة لترجيح تعلقه بالابعد
انه حينئذ يكون محمولا على الحقيقة والقيد للنسبة المقصودة بخلاف ما اذا تعلق بالاقرب فانه حينئذ يكون مجازا او القيد
للنسبة الغير المقصودة وانه ليس القيد العبادة برجاء التقوى ليكون منافيا لحصول التقوى حال العبادة
برجاء استمرار التقوى على ما يفيده قوله تتقون على صيغة المضارع ورجاء استمرار التقوى يفيد حصول التقوى
بابلغ وجه وفائدة التقييد برجاء الاستمرار ما ذكره من التحذير عن الاغترار واما حديث الفصل بين وصفي المفعول
كما نبه عليه جعل الذي جعل لكم مرفوعا بالمدح او منصوبا به فانه وان كان وصفا في الحقيقة لكنه جعله مستقلا
في الصورة مع استدعاء رعاية الفاصلة ارتكاب الفصل ويدفعه بالكلية جعله مبتدا او القول فلا تجعلوا لله اندادا
فليكن هذا الاحتمال متنبئا عليه الا ان يقال جعل الطلب خبرا بعيد بحيث يحار العضب للتحرز عنه بعيدا لما ليس
ومن فوائد تقييد العبادة برجاء التقوى انه ينبغي ان يكون العبادة لله خالصة صادرة على وجه التنزه عن
السمعة والرياء قوله على معنى انه خلقكم ومن قبلكم في صورة من يرجى منه التقوى جعل لعل ح مجازا اذ ليسوا
الخلق مرجوي العبادة اذ الله تع منزه عن الرجاء حتى يصيروا مرجوين برجائه وهم ليسوا حين الخلق ممن يصح
منهم الرجاء حتى يكونوا مرجوين لانفسهم ويمكن جعل الرجاء على حقيقته على هذا التوجيه ايضا بان خلق اول
الناس حال كونه مرجو العبادة في غاية الظهور فاستغنى عن التنبيه اذ اوجد الظهور وفي خلقهم مرجو العبادة

مرجوا الخلق

١٣٠

مزيد الانعام حيث خلقهم كما ترين في العبادة غير مجبين اليها او الوالد انما يترتب على الاختيار قوله وهو ضعيف اذ لم
يثبت في اللغة وان ذهب اليه الانباري وجماعة من النحويين قوله على ان الطريق الى معرفة الله تعالى والعلم
بوحدانيته واستحقاقه العبادة وجه الدلالة الاول انه عين الرب بمصنوعاته فعلم ان طريق معرفته معرفة الصنائع
ووجه الثانية ان المقصود الامر بعبادة الرب تعالى فلو لم يكن منفردا في هذه الصنائع لم يكن الامر بالعبادة وفي الاية
تنبيه ايضا على ان طريق معرفة عدم استحقاق غيره تعالى العبادة ذلك النظر وفي التنبيه على ان العبد لا يستحق
بعبادته ثوابا بالنظر لانه جعل العبادة معللة بالربوبية والربوبية تعم ربوبية الدنيا والاخرة والعبادة لربوبية الدنيا للشكر
ولربوبية الاخرة للتحقيق فيفيد النظم ان العبادة توجب تربية الاخرة قوله او مبتدأ وخبره فلا تجعلوا قد عرفت ان
جعل الطلب خبرا قليل جدا فانظر ان يجعل الخبر رزقا لكم بتقدير يرزق رزقا شاملا لكم او بتقدير رزقكم رزقا
فحذف الفعل ونقل المفعول الى المصدر فوجب حذف الفعل ولا يخفى حسن تفريع الانتفاء عن الاشراك
عليه ويحتمل ان يكون الذي جعل لكم مفعول يتقون اي لعلكم يتقون عذابه او كفرانه ومعصيته واعلم ان في
جعل الارض فراشا للجميع منة عظيمة اذ لو ضيق الارض بحيث يحتاج الى التناوب في الافتراش او كثرة
الخلق بهذه الحيثية لتعسر الامر كل التيسير فالاقامة نعمة عظيمة في حق الاحياء والاموات ولو جعل الارض الصلب الغبراء
لما امكن المعيشة تحتها واحصر نزول الماء منها ومن جملة جعل الارض فراشا انه حفظ المفترش محفوظا من الهوام
ولولا حفظ لما سلم احد سيما النيام ويحتمل جعل السماء بناء انه جعل ما تحت السماء كبيتهم حيث يامن فيه
اموالكم من غير ان يكون في بناء وحائط ولو جعل السماء الصلب فراشا لتعذر افتراشه وخروج الثمرات
منه وسوق النظم يقتضي ان يقال جعل لكم ولمن قبلكم الارض فراشا فهو الذا وحذف لانسياق الذهن اليه
ايجازا قوله فقد جعلت اي صارت قلوص بفتح القاف الابل الشابة والاكوار جمع كور بالضم وهو الرحل بادواته
والمرتع المرعى الذي فيه خصب وسعة وقوله من الاكوار متعلق بتقريب اي صار مرعاها كلها ومشربها قريبا من
رحله اي من موضع فيه رحله ويحتمل جعل في الاية بمعنى اوجد اي اوجد الارض حال كونها مبسوطة مفرشة لكم
فلم يحتاج الى بسطها والسعي في جعلها مفرشة قوله ومنع جعلها فراشا ان جعل بعض جوانبها بارزا عن
الماء مع ما في طبعه من الاحاطة بها فاستعمال التصيير المقتضي لكون المصير منتقلا من حال الى حال اخر لتنزيل
ما يقتضيه طبع الماء منزلة الموجود وفي حق كثير من المخاطبين لا يحتاج الى هذا الاعتبار لانها كانت تحت الماء في
طوفان نوح ويمكن بناء استعمال التصيير على انه كان الارض اولا على صورة [illegible] فبسطها الله
تعالى وعلى انه كانت اولا للجن والملائكة فاستخلصها الله منهم للانسان قوله والسماء اسم جنس او [illegible]
ولاه عند السماء قوله ثم او كصيب من السماء والاختلاف في كونه السماء جنسا او جمع سماوة كالاختلاف

في كون الكلم جمع كلمة او جنسها وفي كثير من النسخ فقيد سماوة بالجر اي ما هو على وزن علاوة ووجهه غير ظاهر اذ الهمزة

منقلبة عن الواو لوقوعها بعد الالف الزائدة فلا وجه للقلب نحو ما هو على وزن طلحة وفي بعض النسخ سماوة وقوله

بيانا لما في اوقته او ضباء يدل على التفاوت بين البيت والخباء والقبة وفي حاشية الكشاف للسيد السند ان

البيت اعم لكن في القاموس ان البيت ما كان من المدر والشعر وفي شرح الكشاف للعلامة التفتازاني

ما كان من الطين واللبن والشعر والقبة من مثل الخيمة والخباء من الصوف والوبر دون الشعر قوله او

خروج الثمار بمشية الله وقدرته ولكن جعل الماء الممزوج اي جعل او لا سببية الماء لاخراج الثمرات علاوة

جريا على مذهب اهل السنة من استناد جميع الاشياء الى الله تع من غير مدخلية شيء اخر وثانيا اشار الى

حمل الباء على السببية الحقيقية جريا على مذهب غيرهم من المعتزلة والحكماء وحيث قال او ابدع اي لكن على كل تقدير

لا يظهر قصر البيان على سببية الماء الممزوج بالتراب او المركبات المتولدة من العناصر مركبة من العناصر

الاربع لا من مجرد الماء والتراب ثم في كون القوة العاملة مودعة في التراب محل نظر لانها مودعة في

النابت لانه الذي ينبت ويخرج منه الثمرات ثم ولا يظهر قصر الفائض على الصور والكيفيات دون الكميات

على ان المتكلمين لا يقولون بالصور الا ان يراد بالصور الاشكال قوله فان ما علاك سماء ولا يخفى انه

يصح ان يراد من بالسماء المطر لانه ما علاك ويجعل من للتبعيض فان المنزل بعض المطر وقوله او

جو الهواء من قبيل اضافة احد المترادفين الى الاخر وهو لا يجوز في القاموس الجو الهواء لكن في الصحاح الجو

ما بين السماء والارض فالاضافة من قبيل جايم جديد قوله ومن الثانية للتبعيض او رد له بلغه شواهد احدها ارادة

البعض بالثمرات في مقام الجعل مفعول الاخراج في غير هذا الموضع وهو قوله فاخرجنا به ثمرات فان التنكير

في جمع القلة يفيد البعضية وثانيها استدعاء تناسب المكتنفين به ذلك وثالثها استدعاء رعاية موافقة الواقع

ذلك وترك من شاهدي ارادة البعض بهاهنا او ردها الكشاف او لهما وهو فاخرجنا من كل الثمرات فان

من كل الثمرات لا يصح ان يكون نائبة اذ لا مبهم قبله وعدم صحة الابتدائية والزائدة بين مع ان كثرة ارادة

البعض بالثمرات اعون على المطلان انتفاء المبهم قبلهم اذ لابد من تقدير مفعول وبعد تقديره كما يصح ان

يكون مبعضا يصح ان يكون مبينا ولا يخفى انه يصح ان يراد بالثمرات الاستغراق العرفي فلا يفوت مطابقة

الواقع وقوله ولا جعل كل المرزوق معناه انه لم يجعل الثمرات كل المرزوق او من المرزوق الذي فيكون

تنوين رزقا للتبعيض ثم يمكن ان يراد لقوله من الثمرات من ذي الثمرات او الثمرات التي جعلت بذورا

فيتعلق بالاخراج ويكون ابتدائية ويكون ارشادا الى الزراعة وقوله انفقت من الدراهم الفا فيجعل الفا مفعول

فالمراد هذا القول في مقام اريد بالدراهم معهودة هي الف حتى يصح شاهدا للتبيين قوله لانه اراد بالثمرات

الثمرة لطف:

ثمرة كما لا يخفى ان انواع الثمرة تقتضى جمع الكثرة ثم جعل الثمرة جماعة جماعة انما يناسب بجميع افراد كل نوع وجعلها
جماعة اما لجميع الانواع مختلفة تحت جماعة فلا بد له من بيان وداع حتى يكون مقبولا قوله اولان المجموع تبعا وبعضها
موضع بعض ووضع جمع القلة ههنا موضع جمع الكثرة مختص بحال التنكير اما فى حال التعريف فكل جمع للكثرة
قوله متعلق باعبدوا مع انه نهى معطوف عليه يقال فالمناسب ولا تجعلوا كما فى قوله تع اعبدوا الله ولا تشركوا
وفيه ان المقامات متفاوتة فليكن القصد هنا الى النهى عن الشرك بعد العبادة لانه يحبطها لان اصل
العبادة واساسها هو التوحيد والشئ لا يكون ولا يبقى بدون اصله وافادة النهى عن الاشراك حال
العبادة بالطريق الاولى لانه اذا كان الشرك محبطا لما قبله من العبادة فكيف يجتمع مع العبادة وفى قوله
اعبدوا الله ولا تشركوا الى النهى عن الشرك مطلقا قوله او نفى منصوب باضمار ان جواب له يقال هذا
ليس بشئ لان العبادة لا يكون سببا لنفى الاشراك الذى هو اصله قلت العبادة يكون سببا لنفى
الاشراك الذى شانه ولا يجتمع معه قوله او ملعل اى متعلق بلعل ومن تتمته وانما وجه تعلقها بلعل بجعل
لعل ملحقا بالاشياء الستة على خلاف ما اشتهر من الحاق لعل بليت لتنزيل المرجو لبعده عن الحصول
منزلة المتمنى لان تبعيد المنى طمع ومنهم المفلحون من التقوى لبعيد وبناء التوجيه على تخصيص الكفار
بالخطاب يجعل هذا التوجيه ضعيفا وفى قوله لاشتراكها فى انها غير موجبة بحث وهو ان غير الموجب عند
ارباب العربية هو النفى والنهى والاستفهام لا غير فكيف لشارك الستة فى كونها غير موجبة ويمكن دفعه
بانه لم يرد بغير الموجب ما هو مصطلحهم بل اراد انها غير مثبتة لعل انه حمل التقوى على ما هو منتهى درجات
تلك الكبرى وهو التبرى عما سوى الله تع وليس نتيجتها عدم الجعل اندادا بل عدم الجعل اندادا حاصل
قبل التقوى ولو اريد بالتقوى اول مراتب التقوى فهو عين ترك الشرك نعم يصح التفريع اذا اريد
بالتقوى الاتقاء من عذاب الله كما اعتبره الكشاف فى هذا التفريع قوله والمعنى ان تتقوا لا تجعلوا اندادا
جعل لا تجعلوا النفى منصوبا وذكر فى بيان معناه ما يفيد كونه مجزوما لكنه قصد به حاصل المعنى واظهار السببية
التى هى شرط لتقدير الناصب فان قلت المناسب ان يجعل التقوى سبب عدم الجعل اندادا وعدم
الجعل اندادا يجتمع مع الجعل ندا بل بدون الفه قلت ذكر الانداد للنهى عما هم فيه او للاشعار بان التجاوز
الند كالتجاوز الى الانداد ولان دعوى الند لا تقتصر على الواحد لانه اذا جوز مشاركة غير الواجب فالمنازل كثيرة
ولا يخفى انه يجوز جعله نفيا مجردا ما فى جواب الامر ولا مانع اه من اعتباره قوله او بالذى جعل ان الساء
نفت به جعله الكشاف متعلقا بالذى جعل مرفوعا بالابتداء او يتوهم ان مقصوده هذا الوجه لكنه عقله محضه
لان كلامه صريح فى ان مقصوده الرفع بالابتداء على المدح وكان منشاء الوهم انه لا وجه لتخصيص التوزيع

بالرفع على الابتداء او بل هو سرك بينه وبين النصب بالوصف [illegible] المرفوع بالبدل وصف في المعنى لكنه ضعيف
او صفة حكما مقصودا يجعل التفريع عليه حسنا وان كان ماله الوصف الذي ليس فيه حكم مقصود وقد عرفت التفريع على الذي
جعل لكم بجعل ضمير رزقا لكم فاجعله وجها خاصا للتفريع فانه من الثمرات التي جعلت رزقا لكم فلا تغفلوا واغتنم وفي
تقديم له على هذا سر واستوى ان اندادا في الاصل مبتدا فلا بد من تقديم الخبر الظرف لتصحيحه ان التقديم للحصر و
المعنى على حصر نفي الجعل على الله بان لا يكون ذلك النفي لغيره نعم لانه لو كان غيره بحيث لا ند له لكان هو الله تع
فاعرفه والمنادي هو المعادي قوله انما تجعلون الى هذا المعنى انما يجعلون ندا الى فوضع الى موضع لى ولا اقدم
على الموصوف انتقل عن الوصفية الى الحالية لان الوصف لا يتقدم فقد احسن العلامة التفتازاني في توجيهه حيث
جعله حالا من ندا اي الجعلون نحو هذا حال كون الند مضافا الى وفيما قال السيد سند انه حال من سما ولا يصح جعله حالا
من ندا لانه خبر المبتدا ان التيم الفه مبتدا الا ان يقال جوز بعض الحال عن المبتداء وقوله وما تيم لذي حسب
نديد معنى ان تيما ليس لذي حسب حقير نديد فكيف تجعلونه ندا لمتبع مع علو نسبه قوله ولتسميه ما يعبده المشركون
من دون الله اندادا وما زعموا انه اذ يستحيل ان يزعم ذلك عاقل وحاصل ما ذكره ان النهي عن الجعل هذا التهكم
بهم لتنزيلهم منزلة من جعل له تع اندادا وكذا في جعل مفعول الجعل الجمع دون المفرد مع ان كلا منهم لا يتخذ اندادا
بل ندا واحدا ليتوسل لشفاعته مزيد عند تهكم بان من اتخذ له تع ندا فقد اتخذ اندادا الا يخفى او امثال [illegible]
لا اتحاد لجميع وشبه ما يأتي في قول موحد الجاهلية ام الف رب وفي الاية احتمال تقسم الجميع على الجميع لكن التوجيه
السابق ابلغ ولك ان تقول خطاب النهي عن الجعل المذكور مع عدم جعلهم ليعلم ان ما هم فيه مما فرض عليهم
ولا يصح بهم العدول عنه ويمكن ان يقال النهي عن الجعل اندادا والاشعار ان ما يفعلون من عبادة الاصنام يفضي
الى هذا الاعتقاد وينتهي الى هذا الفساد وان لعامة الاصنام وزر من يجعل له تع اندادا او قوله او من ينبغي ان يطيع من
وانه اطاعه ومنه ملك مدين وقوله لقسمت الامور فسر بجعلت الامور اقساما ويحتمل تفسيره لصارت الامور
اقساما يقال تقسمهم الدهر فتقسموا قوله وعلى هذا فالمقصود منه التوبيخ والتثريب لا تقييد الحكم وقصره عليه
لما كان التوبيخ في الاحتمال الاول اظهر اذ ليس فيه احتمال التقييد وكان الكشاف لم يتعرض للتوبيخ في هذا الوجه
وانما تعرض له في الوجه الاول لم يتعرض له في الوجه الاول وتعرض له في هذا الوجه تعريضا له بان الخليق بالاختيار
عكس ما اختاره ويمكن ان يكون المقصود منه الارشاد الى ما هو موجب الانتهاء عن الشرك وهو اعمال
العلم او التنبيه على ان الانتهاء عن الشرك يجب على كل عاقل سواء ادرك رسالة رسول ام لا فلا يعذر
المشرك الذي لم يدرك زمان النبوة كما يعذر تارك العمل اذ لم يبلغه حكم الله تع عليه ويمكن ان يكون المقصود
الانتهاء اي لا تجعلوا لله اندادا ولا تعبدوها مع اعتقاد انه لا ند له ولا تنتهوا للخوف على الانفس والاموال

كما هو شان اهل الشقاق اذ لا يجعلوا الله اندادا ولا يعبدوها في اعتقاده وانتم تعلمون انكم جعلتم له ندا فقيه
ارشاد الى انه يعفى الشرك الخفي الذي قلما ينجو عنه مسلم وانه يعفى عبادة الصنم بالاكراه وهذه الوجوه كلها مبنية
على جعل العلم بمعنى اليقين المتعدى الى مفعولين ويمكن تقليل الحذف بجعل العلم بمعنى المعرفة اى وانتم تعرفون
ما جعلتم اندادا ومن الفوائد التي قاله العبد انه وفقه الله تع لاعلاء الشرع انه لا يحتمل القصر اولا يوجد من
لا يعلم انه لا ند له كما سبق انهم لم يعتقدوا انه تع اندادا قال الله تع ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله تع هذا وغاية ما يتكلف فيه دفعه ان المقصود انه لا ينبغى نهى الشرك على العلم به بل لو فرض من لا يعلم
انه لا ند له يجب عليه الانتهاء عن الشرك او يكفى في وجوب التوحيد التمكن من العلم قوله ولعله سبحانه اراد من
الاية الاخيرة مع ما دل عليه الظاهر انما قال مع ما دل عليه لئلا يتوهم انه حمل الارض على البدن والنفس على السماء
الى غير ذلك فانه سمج بل اراد انه مما يستقل من الاية اى بتفصيل خلق الانسان وبهذا الاستقلال مراد له تع وهذا
من فروع نسبة الانسان عالما صغيرا وانه اودع الله تع فيه مثالا لكل شئ في العالم الكبير فاعرفه قوله لما قرر
وحدانيته تع وبين الطريق الموصل الى العلم بها وهو النظر في الامور الموجبة للعلم من خلق انفسهم ومن خلق
الافاق المشار اليه بما وصف انه الرب ذكر عقبه بالافضل ما هو الحجة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وشبهه
على ان التوحيد لا ينفع بدون الاعتراف بنبوته ويمكن ان يقال لما اوجب العبادة ونفى الشرك ما انزل
الايات الكريمة والانقياد به لا يمكن بدون التصديق بان تلك الايات من عند الله ارشد الى ما يوجب به
هذا العلم والسوق انسب بهذا التوجيه حيث لم يقل وان كنتم في ريب ما في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم بل
قال وان كنتم في ريب مما نزلنا فتم الاية كما شرح الريب تشريح الاظهار وكانه حصر الريب بالذكر اشارة الى ان
غاية ما يتوهم الوقوع فيه هو الريب واما الانكار فبمعزول عن التوهم حتى يلتفت الى ازاحته وقد بالغ في قوة هذا
الطريق في الازاحة بقوله وان كنتم في ريب دون ان يقول وان كنتم مرتابين يعني وان كنتم متخاطبين بان
يندفع عليكم بهذا الطريق وقوله هذا ات بمعنى غلبت والمصاقع جمع مصقع كمنبر البليغ او العالى الصوت
على ما في القاموس والمحارزة مفاعلة من عز بمعنى غلب يرادبها المغالبة والمحارزة الصياح قوله وانما قال مما
نزلنا بمعنى رح نزلنا على انزلنا في مقام التحدى وطلب المعارضة ان فيه اشارة الى ما يريبهم فيه ليزاح
عنهم الريب مع حصول منشأه فلا يبقوا العبد من له هذا المنشأ وذلك ان يقول فيه ردا لقولهم انه لولا نزل
عليه القران جملة واحدة وتكذيب لهم في دعوى انه لو كان من عند الله لانزل جملة واحدة بان التنزيل قد
وقع على الحكم ومصالح عندنا وفي قوله على عبدنا اشارة الى منشأ ريب اخر لهم وهو انه لو كان من عند الله
لاتى به ملك وانه لم يجعل الله رسولا بشرا وايّ مرتبة صار رسولا من عند الله دون غيره وفي اضافة العبد الى

نفسه اشارة الى وصف مزيته التى استحق به الرسالة وهو عبوديته له واختصاصه بهذه الصفة قوله وتحدى بها
عبده محمد عليه السلام وامته والابلغ ان يراد ارسل اشارة الى ان الريب فى التنزيل على محمد يستلزم الريب
على غيره من الرسل لانهم ايضا لم يكونوا املائكة وكلامهم كان بلسان قومهم قوله والسورة الطائفة من القرآن
المترجمة التى اقلها ثلث ايات اعرض عليه بانه يخرج منه سورة غير القرآن وبعض القرآن سورة قال صاحب
الكشاف من سور الانجيل سورة الامثال وقال فى موضع اخر ما انزل الله على انبيائه من التورية والانجيل و
الزبور سورة مترجمة ونحن نقول لو لم يكن السورة بعض القرآن لم يستقم قوله فاتوا بسورة من مثله الا ان يقال و
احيب بتخصيص السور بسورة القرآن وذلك ان يجب تعميم القرآن وجملة المنزل وساير كتب الله كانت
متلوة الى ان يستحب تلاوة والمراد بالمترجمة السورة ما يسمى وجعل فى حواشى الكشاف التعريف تاما مجرد
الطائفة من القرآن المترجمة وجعل قوله التى اقلها ثلث ايات ابدا على التعريف اشارة الى بيان ان السورة
لا يكون اقل من ثلث ايات مستدلا بانه لولا ذلك لم يصدق التعريف على سورة او لا يصدق على سورة ان
اقلها ثلث ايات فينتقض التعريف باية الكرسى لانه طائفة من القرآن مترجمة باية الكرسى ومنع كون اية
الكرسى نعتا كسورة البقرة بل هو مجرد تركيب اضافى ويمكن ان يراد بالمترجمة المترجمة فى المصاحف بان
يكون اسمها مكتوبا فى المصحف ثم فى جعل التعريف صادقا على السورة بعد وصف الطائفة بقوله التى اقلها
ثلث ايات بجعل التعريف تاما بدونه نظر والظاهر لا يخفى لكون اقل الطائفة ثلث ايات لان الفعل يجب ان
يكون بعضا من المضاف اليه فلا بد من التمحل بان يقال المراد اقل افراد نوعها ثلث ايات وكانت العبارة
المنقحة التى لا يكون اقل من ثلث ايات ومع يخرج به اية الكرسى بلا خفاء قوله فعولة من سور المدينة اتاها
يجمع على سور بسكون الواو وسورة القرآن على سور بفتحها كذا فى حواشى السيد السند والقاموس صرح
بجمع كل من سورة القرآن وسورة البناء على كلتيهما قوله لانها محيطة بطائفة من القرآن عدل عن عبارة الكشاف
حيث قال لانها طائفة من القرآن مفرزة محوزة على حيالها لانها تقتضى ان يسمى سورتها لا سورة حتى احتيج
الى ان الكشاف نقل السورة اولا الى السورة ثم نقلها الى تلك الطائفة هذا ونحن نقول الاولى بالمعنى ان
ان يكون التسمية بالسورة لانها محتوية على دقايق ولطائف اعجزت البشر عن الاتيان بمثلها ولان السور
كالمنازل ترتقى فيها البليغ او لها مراتب فى البلاغة قوله ورسط حراطاب كشداد من العرب اسم جبل من بنى
اسد وقد بالدال المهملة ونطق بالمعجمة اسم رجل اخرسه وجعل الاساس قوله ليس غرابها بمطار من قولهم
بهذه ارض لا يطير غرابها اى كثرة الثمار مخصبة وعزة شرفه بانها من غاية العلو لا يصل اليه الغراب حتى يطار
او بانها لا تصل اليه الاشارة حتى يطار الغراب الذى يطير بادنى دنيته واقول ولا يرى الا اشارة الغراب الذى

في قوله بما انزل اليك وما انزل من قبلك لا يحتاج الى الكلمة وتلك الكلمة جارية فيه ايضا قوله ادخالهم وهم مؤمنوا
اهل الكتاب اه فهو للتخصيص بعد التعميم لتشبيه امرهم في الصورة بذكرهم وترغيب غيرهم لا للنكتة المذكورة له
في المعاني من التنبيه على شرفهم بحيث كانهم لم يدخلوا في العام لئلا يلزم تفضيلهم على الخلفاء الاربع على خلاف
ما هو معتقد اهل السنة والجمع عليه للائمة فتشبيه ذكرهم بذكر جبرئيل وميكائيل بمجرد التخصيص لا للنكتة ايضا فان ذكرها
للشرف والفضل ففي هذا التوجيه ضعف لايهام تفضيلهم على ما عداهم لانه الشائع في التخصيص بعد التعميم
قوله والمثل نزول الكتب الالهية على الرسل اه هذا لا يظهر في موسى عليه السلام فان التورية انزل كلها
في الالواح قوله والشريعة عن اخرها اذا اريد الشريعة عن اخرها فكثير من الشريعة ما يوحي الخفي من غير توسط
الملك كما بينه السنة فلا يصح معنى الانزال فيه على ما صنعه الا ان تعتبر تغليبه او تقال الوحي الخفي ايضا بواسطة
القاء الملك ذلك في قلبه قوله تغليبا للموجود على ما لم يوجد والموجود اه بان تغلب على المعدوم سيما والمعدوم
على شرف الوجود قوله او تنزيلا للمنتظر منزلة الواقع اما العلم المتكلم بوقوعه لا محالة واما لوقوعه عنه او لكيك
في وقوعه لكونه نصب العين بهم وفي ذلك ايضا كمال الوجه بهم وبالجملة استعمل صيغة الماضي في المعنى
المجازي الرسان الشامل للمنفصل انما يشبه جميع تلك الازمنة بازمان التحقق واما المظهر المشاكلة
لوقوع غير المتحقق في صحة المتحقق واما ما لا ان فالمجاز من التعبير عن الكل باسم الجزء والبيان بطريق عن
الجمع بين الحقيقة والمجاز كما وهم واولاد عليه انه لا داعي الى جعل ما انزل الشامل لما لم ينزل الان لان الايمان
الجميع واجب فالداعي ليس ما يجب الايجاب لان الان لكان بالنسبة انما يجب عند نزوله فلا صارف عن
الحقيقة ومحل نعم دفعه بان مقام المدح وعالى ان يكون شابه من فان انهم يؤمنون بما سينزل اليه كما
انزل اشتهوا بما انزل اليك ودفعه ان استمرار الايمان المفاد الصيغة المستقبل الذي لا يستوقع له بعد
الافاوية ينادي بانهم يؤمنون الكل ما ستنزل اولا يتصور استمرار الايمان بالبعض الا بالايمان للكل ما سينزل
شيئا فشيئا قوله ونظيره قوله تعالى انا سمعنا كتابا انزل من بعد موسى لا يخفى ان المتبادر من سمعنا كتابا
سمعنا بعض كتاب لظهور ان ليس المقصود سمعنا بعض كتاب ولم نسمع بعضا اخر لانه غير معلوم بخلاف
الانزال فانه معلوم انه نزل بعض اخر لكن المساو وصف الكتاب بقوله انزل لا وصف البعض فالاية
نظير باعتبار انزل وهو النظر من كل وجه لا يخفى فيه وجعل كون المراد بكتابا انزل الجميع داعيا الى ان
يكون المقصود تعلق السماع بالجميع مما لا يجب ان يراه المتبادر او يسمعه السمع فينبغي ان لا يتوقف ماضي بان
سمعنا ايضا مقصودا بالتنظير ليكون حكمه مشابها من التعظيم والتوقير قوله وبما انزل من قبلك سائر الكتب
والسالفة الانسب بالسلف سائر الشرائع السالفة اخذت من الكتاب او من غيره قوله من حيث انما

سنعبدون من اصلیفان قلت لا تبعد الا بالاحکام قلت بل ممنوع فانه لا یصح تلاوته الصلوة ویکرم لمس الجنب والمحدث
وتلاوة الجنب والسفر به الی بلاد الکفر الی غیر ذلک وفی تقدیم الصله اه یعنی ان صله الفعل لا صله الموصول
کما یوهمه المقام حتی یلزم ویمیل القاصر الی تاویله باب الاداء فی تقدیم بعض اجزاء الصلة فان یوقنون معطوف علی
الصله وفی حکمه قوله تعریض عن عداهم من اهل الکتاب وبان اعتقادهم فی امر الاخرة غیر مطابق اما فی تقدیم الصله
فلان تقدیمها یوجب تعظیم الاخرة وکونها مما لهم به مزید اهتمام فقد عرض بهم بانهم حرموا من امر عظیم واما من فی بناء
یوقنون علی هم فلان بناء وحرمانهم عن الایقان واختصاص الانفاق بزمرة امتازوا عنهم بجمیع الایمان بما انزل
الی نبینا علیه الصلوة والسلام مع الایمان بما انزل من قبله وفی شرح الکشاف ان التعریض فی الاول انما الایقان
باعتبار افادته التخصیص یعنی ان تلک الزمرة المعظمة الشان یختص ایقانهم بالاخرة لا یتجاوز ایقانهم امر الاخرة
بخلاف الیهود والمنافقین فانه تعلق ایقانهم بما هو علی خلاف الاخرة وفیه انه لا یمکن تعلق الایقان بخلاف حقیقة
الاخرة ولیس المتعلق به الا الجهل قوله والتعیین ایقان العلم بنفی الشبهة عنه نظرا او استدلالا تقیید الیقین بالنظر
ینافی ما اشتهر من ایمة النحو ان العلم من افعال القلوب للیقین فان العلم لا یخص الاستدلالی قوله لحب المؤقدان
الی موسی وجعدة اذ اضاءهما الوقود قوله لحب اصله لحبب بضمتین بضم العین فادغم بنقل الحرکة وبدونها
بالوجهین وروی لسموه البیت بهمزة مؤقدان وموسی والوقود بضم الواو مصدر وبفتحه صفة مراد به ما توقد
للنار وصف الشاعر الی جریر او الی حب لفرب ابنیه موسی وجعده ولقبه بالکرم حیث جعل محبته لهما من حیث
اشتهارهما بالکرم وفی ذلک کمال وصفه بالکرم حتی غلب محبته الطبیعیة بهما المحبة للاشتهار بالکرم والتحقت فی
مقابلة المحبة للاشتهار بالعدم الی ان جعل محبته لهما من وقت الاشتهار وعن ما اضاءه بالوقود الاشتهار فجعل الوقوف
الابنین بالکرم او بالکرم والاشتهار وقصر النظر علیه لا یلیق باولی الابصار قوله لحب اه جواب القسم المحذوف
ولم یذکر قد بجری حیث مجری نعم فکما لا یحذ بعد نعم الرجل لم یحذ بعد حب قوله الجملة فی محل الرفع ان جعل احد الموصولین
مبن اعراب الجملة وقد سبق توطئته بقوله والا فاستئناف وانما قال ان جعل احد الموصولین مفصولا مع انه علی
تقدیر جعل الذین یؤمنون مبتدأ کلا الموصولین مفصولان عن المتقین لان الفصل لم یتعلق الا باحد الموصولین
ولم یفصل احدهما وصار الاخر منفصلا بعض الاول قوله وکانه لما قیل هدی للمتقین یعنی اذا فصل احد الموصولین کان
جوابا لسوال ناش عن الکلام السابق وفیه نظر لانه اذا فصل الموصول الثانی کان الجملة معطوفة علی ما سبق لا جوابا
للسوال والا لوجب الفصل ثم هذا التوجیه مما لا ینبغی ان یلتفت الیه فی نظم الکلام المعجز لانه لا حسن لعطف والذین
یؤمنون الآیة علی قوله هدی للمتقین لانه ان کان الکلام فی طائفة واحدة کان تکرارا وان کان الثانیة اهل الکتاب
الجامع بین الایمان فینبغی ان یجری علی المتقین کالاول ولا فائدة فی الاستئناف وبهذا الاسلوب علی ان فیه ابهام

سنافاد تعلم

بناه الحكم السابق باعتبار افادته تخصيص الهدى بالطائفة الثانية والطائفة الاولى وانما احتاج صاحب الكشاف
الى جعله تعريضا لطائفة من اهل الكتاب لم يؤمنوا ليحسن العطف وتكميل هذا التوافق في قوله ليس الكتاب هدى
لمن عدا الطائفة الاولى من اهل الكتاب الغير المؤمنين فصار حاصل الكلام هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب
ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون وليس هدى لمن عداهم من غير مؤمني اهل الكتاب وفيه ما قيل ان
عدم هدايته لغير مؤمني اهل الكتاب ليس صفة كاملة حتى يحسن انخراطه في سلك صفاته الفاضلة وما قيل
ان حسن المقابلة بين سلب هدايته لمن لم يؤمن من اهل الكتاب وبين هدايته لمن امن منهم لا بين ذلك
السلب وهدايته لمن امن من غيرهم وقيل ما وجه الكلام ان المراد بالثاني الطائفة الاولى بعينها والعطف
باعتبار المعنى التعريضي يعني يهدي لمن امن به وما قبله وليس هدى لمن لم يؤمن به وامن بما قبله وليس فيه
الفه حسن عطف بل حسن العطف بين هدايته لمن امن به وسلب الهداية عمن لم يؤمن به على ان عدم
المناسبة باعتبار المعنى المقصود من حاق العبارة ولا ينبغي ان لم يكن باعتبار لكلف المناسبة باعتبار المعنى
التعريضي قوله والا فاستيناف لا محل لها وكانه قيل ما للمتقين مختصين بالصفات المتقدمة عنه الجواب احدها انه ليس
في السابق الا الحكم وان هو كون الكتاب هدى للمتقين الا ان تعين ارادة ما بالا حكام الصفات غير عينها بالاحكام
لا بها حمل وثانيها ان الاستيناف لا يكون الا جوابا لسؤال وكانه يجري على اللغة اي ابتداء كلام وثالثها ان كون
الجملة بتمامه السابق لم يحصل من جهات الفصل ولا مناسبة له بالفصل او الصحة بعينه ذكر الرابط والدال على
المرابع وقد سبق ما يتعلق به فتذكر واورد على هذا الاستيناف انه لا وجه للسوال بعده وصف المتقين بما
وصف به وليس الجواب الا اعادة الدعوى والجواب عنه ان السوال باعتبار ان لكمال الكتاب في الهداية
يوهم ان ينبغي ان لا يخص هدايته باحد وملخص الجواب ان الهداية من الله لا من الكتاب فانه يهدي به
كثيرا ويضل به كثيرا فلا هداية الا لمن هداه ربه وقدر فلا حاجة قوله ونظيره اي نظير الاستيناف المتقدم سواء
كان صدره الذين يؤمنون او اولئك وليس مختصا باستيناف اولئك كما يوهمه قوله فان اسم الاشارة
فان من قبيل تخصيص البيان لا يحتاج اليه ذلك ان يجعل قوله ونظيره من ذلك القبيل او كون ذلك
نظير الذين يؤمنون الى اخره في غاية الظهور قوله فان اسم الاشارة ههنا كاعادة الموصوف بصفاته
المذكورة تعليق الحكم بالوصف يكون ابلغ سواء كان بالاعادة او لم يكن والتعليق بالاسم في ذلك ابلغ
من البلاغة وسواء كان بالاعادة اولا قوله ايذان بانه الموجب له اي بما عداه عندنا وعقليا بحيث يلزم تاركه
كما عند المعتزلة قوله ومعنى الاستعلاء في على هدى مثل اي تشبيه تمكنهم وليس المراد انه استعارة تبعية فقد سبق
عليه حيث قال ومعنى الاستعلاء ولم يقل على هدى من ربهم مثل اذ التمثيل لا يكون في المفرد وقال معنى الاستعلاء

ولم يقل من عليها بناء على ان استعارة الحرف تبعية الاستعارة في متعلقه والتحقيق انه لا يجمع الاستعارة التبعية
والتمثيلية كما وهم من قوله تمثيل ومزيد تحقيقه في كلام السيد السند سيما في حواشيه على شرح التلخيص قوله ونكر هدى
للتعظيم ويحتمل ان يكون للافراد اي مع ايمانهم بما انزل اليك وما انزل من قبلك على هدى واحد من ربك لانه لا يكون
الا هدى ما انزل اليك لانه نسخ ما قبلك بكتابك قوله ولا يقادر قدره اي لا يعين قدره في القاموس المقادرة التهيئة
والتقدير قوله فلا وابي الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم يرثي خالدا حيث قتل وتعظيم الطير الواقعة
على لحمه حيث اقسم بابيها وارادت ما لبطلان اقام به وليس الطير المربة مرفوعا مبتدا لقوله لقد وقعت لانه لا يكون
الجملة الاسمية الواقعة لجواب القسم خالية عن اللام او ان ولام الابتداء لا يكون في الخبر وقد يقال الطير المربة جواب ق
مرفوعة فاعل لمحذوف يفسره لقد وقعت وج المقسم به ابو الشماء ع قوله كرر فيه اسم الاشارة تنبيها على ان اتصافهم
بتلك الصفات تقتضي كل واحدة من الاثرتين في القاموس الاثرة بضم الثاء كالفنخ المكرمة المتوارثة بذا والهدى
من الرب من عدا ان هدى متوسط والفلاح والفطو مكرمتان اكرم بهما الرب بني آدم عليه السلام متوارثتان للاولاد
كابرا عن كابر وظهر انه الاثرة الاستقلال اي الاستقلال بالهدى والاستقلال بالفلاح وقوله ان كلا منهما كاف
بتميزهم بها عن غيرهم بخلاف ما لو لم يكرر فانه بالفعل السامع عن الكفاف ويوهم ان امتيازهم بمجموع الامرين بذا
نحن نقول من موجبات حسن التكرير اعلاء قدرهم بذكر الله اياهم مكررا ومنها تحسين ذكر الفصل من غير التباس بغيره
ولولا التكرار لاوهم انه بمنزلة اسم اشارة وعد بيه ولا بعد ان يجعل اولئك الثانية اشارة الى المتقين الموصوفين
بكونهم على هدى من ربهم ويجعل الفلاح مرتبا على كونهم على ملك الهداية المرتبة على الاوصاف السابقة فلا يكون
التكرير الا في اللفظ والفلاح هو اغتنام الهداية والتمسك بها على خلاف طائفة جاء في حقهم واما ثمود فهديناهم فاستحبوا
العمى على الهدى اي ما فسره الرب تع بقوله ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا وكواعب اترابا وكاسا دهاقا لا
يسمعون فيها لغوا ولا كذابا جزاء من ربك عطاء حسابا قوله فان التسجيل بالغفلة والتشبيه بالبهائم شيء واحد
يريد ان الفصل لكمال الاتصال لان الثانية بمنزلة التاكيد اللفظي للاولى وذلك ان يجعل الفصل لكون الثانية
كالمتصلة بالاولى لانه جواب سؤال نشا من قوله بل هم اضل اي انهم لماذا كانوا اضل فاجيب بانهم الغافلون
عن رعاية مهمات مصالحهم والانعام لا تقويهم ما يمكنهم من رعاية المصالح قوله وهم فصل تفصيل الخبر عن الصفة لاختصاص
بالوقوع بين المبتدا والخبر دون الموصوف والصفة وقوله يفيد اختصاص المسند بالمسند اليه اي قصر المسند
على المسند اليه ينافي ما حققه العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ان ضمير الفصل انما يفيد القصر اذا لم يكن المسند
معرفا بلام الجنس والا فالقصر من تعريف المسند وهو المجرد والثاني كيد بل تردد في شرح الكشاف في افادة
الفصل القصر وقال انما يثبت تلك الافادة لو جاء مثل زيد هو افضل من عمرو للقصر او في صورة تعريف المسند

القصر لتعريف المسند الذي يفيد القصر بدون الفصل ويمكن ان يقال اراد انه للقصر على تقدير كون اللام لتعريف
العهد قوله او مبتدا او المفلحون خبره جعل احتمال كونه مبتدا مقابلا لكونه فصلا كما في الكشاف لكن جعل الشيخ
ابن الحاجب كونه مبتدا مذهب بعض العرب في الفصل على خلاف مذهب الاكثر من جعل الفصل مما لا محل
له من الاعراب قوله فلق وفلذ وفلا في القاموس فلق شقه والفلذ العطاء بلا تاخير ولا عدة او الاكثار منه او قطعه
وفلذ من حد ضرب يقال فلذت له من مالي اي قطعت وفلا الصبي واوي عزل عن الرضاع او قطعه بالسيف
ضربه ورنديس و وعقل بعد جعل قوله وتعريف المفلحين يعني ان اللام للعهد او لتعريف الجنس ثم اذا جعل لتعريف
الجنس يحتمل ان يراد قصر الجنس على المسند اليه وان يراد دعوى اتحاد المسند اليه مع الجنس كانه تجسم
منه وهذا الذي اراده الكشاف في هذا المقام وبالغ في توضيحه وكان المص اكتفى بالنسبة على كون اللام للجنس اشارة
الى انه بعد كونه للجنس لا يقتصر على دعوى الاتحاد بل يحتمل دعوى الحصر والشيخ العلامة التفتازاني زعم ان
هذا معنى اخر لتعريف الخبر دون العهد والجنس وحقق السيد السند انه من فروع التعريف الجنسي وكيف
لا والتعريف لا يعدو العهد والجنس الا انه اشير به الى مفهوم اللفظ بعد تقييده بالاتحاد وتصويره في الذهن بصورة
المسند اليه فقوله [illegible] ينبه سبحانه وتع ومن وجوه التنبيه تكرير هدى للتعظيم واضافته الى الرب واضافة
الرب اليهم والمبالغة في استقرارهم في الهدى وتمكنهم منه حتى صار مطية بهم وكانه خص بالذكر ما ذكره لان كلامه
من منبهات هذه الجملة قوله لما ذكر خاصة عباده ونحن نقول والله تع اعلم لما بالغ في وصف الكتاب في الهداية
وبلغ النهاية كانه اختلج في الوهم انه مع تلك الهداية ينبغي ان لا يبقى كافر فازال ذلك بان الهداية لمن يصلح بها
وهم العدد واعن الصلاحية لذلك وختم على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة وقدر لهم عذاب عظيم
قوله ابلسهم اي جعلهم اهلا لذلك ومستوجبا لهم ومن الشاه بل والعتاة كالعصاة جمع العاتي اي المستكبر والارو
كالطلبة جمع طالب وهو العاتي في الغاية قوله لتباينهما في الغرض تباينهما في الغرض من موجبات الفصل و
بعد وقوع الفصل وصلاحية النظم لان يجعل الجملتان للوصفين المتنافيين صحة الحمل عليه وانما [illegible]
جعل الثانية مشاركة للاولى في الغرض حتى تنخرطا في صحة العطف في كمال الاتصال كما فعله البعض غير صحيح نعم
وجه اخرى للفصل لا مانع منه كان جعله جوابا لسؤال انه ما بال لم ينتفع الكافرين وجه اخرى واورد ان ياتي
الغرض على تقدير ان لا يجعل والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك معطوفا على ما قبله فانه
قصد به وصف المتقين فالجملتان من قبيل ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم واجيب بان الاولى لم
يقصد بها وصف المتقين بل التعريض باهل الكتاب الذين لم يؤمنون الى القران ولما دعتهم الداع
للعطف على سابقه ولا مشاركة لهذا الجملة في هذا الغرض على انه توجيه مرجوح دل على ضعفه بعدم الالتفات

فلقه
الله
كانهم
جعل
ظ سقطت ما قبله

اليه في هذا المقام قوله واعطاء معانيه الشابهيه في عمرو واعطاء الحجازي لما دخلت هي عليه والا فالافضل ان يعطي معناه للاسم
وهي ان يعطي معانيها المجموع الحكمية قوله والمسعدي خالفته في وضعها على الاسمين اقول واعمال القلوب خاصه في تعلقها بمضمون
بين الاسمين ثم اقول لما ثبت له مزيد اختصاص بالمتعدي اقتبس اولا ما هو من خواص المتعدي من عمل النصب وثانيا
ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع قوله ولذلك اعملت عمله النوعي رتقيه الرضي بانه مشترك بين هذه الحروف
وما ولا المشبهتين بليس وقال الوجه المشهور اقوى عمل الفعل بنصب المفعول المقدم على الفاعل لانه عمل مع غير الترتيب
الذي يقتضيه الفعل والعمل في خلاف المقتضي غاية في العمل فاعطي هذا العمل بهذه الحروف تنبيها على كمال مشابهتها بالفعل
ويمكن دفع ما اورده من اشتراك الوجه في المشهور بهذه الحروف وما ولا انه لم يعمل في ما ولا ما يقتضي هذا الوجه لانه عمل به
في لا لنفي الجنس لمزيد مشابهته لها بهذه الحروف فلعله عمل به في ما ولا المشبهتين بليس لا بليس لا لنفي الجنس على ان ست
بليس قوله لما كان مرفوعا بالخبرية لم نقل احد بان العامل في الخبر الخبرية بل من نحاة الكوفة من قال العامل في الخبر المبتدء
كما ان العامل في المبتدء الخبر اللهم الا ان يحمل قوله مرفوع بالخبرية على ان المعنى المقتضي للرفع فيه الخبرية فيكون العامل
فيه المبتدأ ويكون بقاء الخبرية باعتبار كون اسم ان مبتدأ محلا مرفع الخبر دون الحرف قوله ولذلك يتلقى بها
القسم فيه ان يلقى القسم لشيء لا يدل على كونه للتاكيد او لما يلقى به القسم حرف النفي ولا تاكيد فيه الا ان يقال
لايجاب القسم بالمثبت الا موكدا الا ان النفي غني عن التاكيد لان كونه الاصل بمنزلة تاكيده له قوله ولتصدير بها
الاجوبة لما ذكر في معرض الشك الاجوبة لان السائل شاك لا محالة اذ لا يسائل العالم ولا المنكر فقوله ويذكر في
معرض الشك تتميم لما سبق وتعرض لما بقي ولا وجه لعدم التعرض بذكره في معرض الانكار قوله ولما لو نكب
شاني لما ذكر في صدر الجواب وقوله وقال موسى سال لما ذكر في معرض الشك والظاهر انه ما ذكر في معرض الانكار
لان فرعون كان منكر الرسالته الا ان يقال نزل منزلة الشاك اي على ارشل الشك اذ امارة رسالته اظهر
من ان يخفى وهل يبادر في بعير النبي ان يدعي الرسالة عند مثل جبار مدع للالوهية ولذا لم يبالغ في التاكيد على قدر الانكار
ثم عكس ان يكون من قبيل تنزيل نهاية الانكار منزلة اولي الانكار قوله وتعريف الموصول اما للعهد وذلك لان
تعريف الذي واخواته من بين الموصولات كتعريف ذي اللام في كونه للعهد تارة وللجنس اخرى سواء جعلت من
المعرف باللام كما ذهب اليه شرذمة او لا كما عليه المحققون كذا ذكره السيد السند في شرحه للكشاف فعدوله عن
عبارة الكشاف حيث قال والتعريف في الذين كفروا للتنبيه على ان جريان حكم المعرف باللام لا يختص من بين الـ
الموصولات الذين لا يجري في غيره لكن عبارته يوهم الجريان في كل موصول فعبارة الكشاف اسبق العدول عنها
لكن لا الى ما عدل اليه قوله اما للعهد رجح العهد لانه المرجح من بين معاني التعريف فقيل قرينة العهد كون هؤلاء
اعلام الكفر المشهورون به فهم لذلك كالحاضرين في الاذهان فاذا اطلق اللفظ انصرف اليهم ويجوز ان يكون

ولا توبة لما اسند اليه والاحسن ان المراد بالعهد الشرعي اي المصممين على الكفر لانه اشد تناسبا بالمقابلة ح فانه
لم يرد بالمتقين اعلام اهل الاسلام المشهورون به قوله او للجنس ليتناول من صمم على الكفر وغيرهم حمله على الاستغراق
واحتاج الى تخصيص غير المصرين عنه ولم يحمله على الجنس المتحمل للبعضية حتى توهم انه تطويل المسافة اما لان عند علماء
الاصول احمل الاستغراق ارجح من غيره لبعد العهد كما قيل واما لا يمكن ان يقال ان في ارادة الاستغراق وتخصيص
غير المصرين عنهم تعميم الحكم لجميع المصرين بخلاف ما لو حمل على الجنس فانه لا يفيد العبارة شمول الحكم لجميعهم ولك
ان تحمله على الجنس ويكون المقصد الانذار من الكفر لانه يفضي الى مثل هذه الحالة وينتهي الى ما لا يمكن اصلاحه قوله و
الكفر لغة ستر النعمة واصله الكفر بالفتح وفي القاموس الكفر بالضم ضد الايمان وقد يفتح قوله والكمام الثمرة بالكسر جمع كم
بالكسر وهو وعاء الطلع وغلاف النور على ما في القاموس قوله وفي الشرع انكار ما علم بالضرورة الظاهر انه اعم من
الانكار بل يتناول الشك فالاولى عدم التصديق بما علم بالضرورة مجئ الرسول به والكفر انما يكون انكار ما علم با
لضرورة عند من جعل الايمان التصديق به واما من جعل الايمان مجموع الامور الثلثة من التصديق المذكور والاقرار
والعمل فالكفر عنده اعم من هذا الا ان يكون من شتى انواعه اسطه قوله وانما عد لبس الغيار وشد الزنار في القاموس
الغيار علامة اهل الذمة كشد الزنار قوله واحتجت المعتزلة بما جاء في القران بلفظ الماضي على حدوثه اي حدوث هذا
اللفظ فيلزم حدوث مجموع القران او سيظهر قدم الثابت بقيامه بذات ممتنع قيام الحوادث به او حدوث القران
بطريقة الاحتجاج ما ذكر والمراد بالمخبر عنه ليس المحكوم عليه بل النسبة التي تعرض لصدق بها ههنا الحادث الاول
من هذا ليس اول ما نص وقع في التنزيل على وجه بيان الاحتجاج ههنا دون قوله وما رزقناهم بل الذين انعمت
عليهم الثاني ان الاصح ح لا يدور على لفظ الماضي بل على معناه والا فالماضي المعبر عن المستقبل بناء على تحقق وقوعه
ومثله غير عزيز في الكتاب لا يكون حجة والثالث ان المقتضي لسابقة مخبر عنه الماضي الخبري والا فالماضي المستفهم
عنه لا يقتضي الا سابقة ما يستفهم عنه فيختص الاحتجاج به عن ضيق الفعلي الا ان يقال مطلق الماضي يقتضي سابقة
مخبر عنه سواء التكلم او المخاطب في الجواب قوله واجيب بانه مقتضى التعلق ويمكن ان يجاب بان المقتضي
انما هو الكلام اللفظي ولا نزاع فيه وافتقاره سواء النفس ثم قوله خبر ان واسم بمعنى الاستواء اما ان اريد ان
الجملة خبر ان فلا يصح قوله وسواء اسم بمعنى الاستواء رفع بانه خبر ان واما ان اريد ان سواء خبر ان فلا
قوله وسواء اسم بمعنى الاستواء رفع بانه خبر ان او بانه خبر لما بعده فالاليق ان لا يذكر قوله خبر ان ويكفي بما بعده
كما في الكشاف قوله بانه خبر ان وما بعده الخ سمع عليه امور احدها انه كيف وقع الفعل مخبرا عنه وثانيها انه كيف
وقع المستقبل على الاستفهام اعلاما مع اقتضائه صدر الكلام والثالث ان المسند اليه للاستواء يجب ان يكون
متعددا فكيف صح ان يكون احد الامرين فصرح برفع الاول بقوله والفعل انما يمتنع الخ وبدفع الثاني والثا

بقوله وحسن دخول الهمزة ام عليه اه لقي انه على التقديم كون سواء خبرا لما بعده كيف صح التقديم في مقام يوجب
التباسه بالفاعل فان التركيب من قبيل زيد قايم ابوه فان ابوه فاعل قايم ولا يجوز كون شيء مبتداء مقدم الخبر
لالتباسه بالفاعل الا ان يقال الاصل في سواء عدم العمل والارجح الابلغ عدم التاويل بالصفة ليكون وصفا
للانذار وعدمه بنفس المصدر والالتباس بالفاعل في مقام يكون الفاعل عليه راجحا مهروب عنه والاظهر انه كما في
اقايم زيد فلا فان كون قايم خبرا مرجح سعت كون قايم مبتدا اضطراري والشايع في المبتدا كون مسندا اليه
ولو امكن رفع اقايم الزيدان موجب سوى الابتداء لم يحكم بوجوب هذا القسم من المبتدا وهو ان الفعل انما يمتنع
الاخبار عنه اذا اريد به تمام ما وضع له هذا فاسد لانه يمتنع الاخبار عنه اذا اريد الحدث الغير الموضوع هو له والزمان و لكان هو
النسبة او الحدث الموضوع هو به والنسبة والزمان الذي غيره داخل في الموضوع له او الحدث والنسبة من غير زمن
الامتناع الاخبار عنه لا ينحصر في ارادة الموضوع له فالمدار على قوله انما لو اطلق الخ وفي قوله واريد به اللفظ ولانه
على ان اللفظ يستعمل في نفسه وعليه كلام النحاة والتحقيق خلافه لان اللفظ يحضر بمجرد التلفظ به فلا يحتاج في
احضاره بعد التلفظ به الى ارادته بنفسه كما حققه السيد السند والكثر وضع اللفظ بازاء نفسه فاراد في اللفظ بنفسه
فرع القول بوضعه لنفسه في محل ارادة نفس اللفظ مقابلا لارادة تمام ما وضع له بالنظر الا ان يراد تمام ما وضع
له تمام ما وضع له وما قصد بان وضع اللفظ لنفسه ضمني والمتبادر من اطلاق الوضع هو القصدي [illegible]
الشعار اي حمل الفعل مع فاعله المضمر فخلاف شايع في عباراتهم والا فالمخبر عنه هاهنا هو الجملة لا مجرد الفعل قال السيد
السند لا حاجة الى ذلك لان الاخبار فيما نحن فيه انما هو عن الفعل واما فاعله فهو قيد للمخبر عنه لا جزء منه وفيه بحث
لانه كما يجعل الجملة خبرا او حالا او صفة الفاعل عنه قيد في الحال وقوله او مطلق الحدث ليشير بان المراد بقوله
تسمع مطلق السماع والمعنى على ان السماع بالمعيدي خير من رؤيته والنظر ان المراد سماعك والمراد
بقوله يوم ينفع ليس يوم النفع مطلقا بل يوم نفع الصدق بلا شبهة فنسبة الفعل مراد فالاولى ان الجملة ماوله
بهذه الصفة ونحوها فتامل قوله على الاتساع قيد مطلق الحدث واما ارادة نفس اللفظ فبناؤه على ما عرفت
قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه هذا اول المثل بتقدير ان وحذفه كما هو المشهور قوله والعدول هاهنا من المصدر
الى الفعل لما فيه من ايهام التجدد الاولى هذا الايهام المستقبل لانه يستعمل للاستمرار التجددي فالنظر ان تعالى
انذرتهم ام لم تنذرهم وقد صرحوا ان المضارع على المستقبل وان الزم بعد الهمزة وام هذه الماضي على ما حكى عن الا
خفش فلانه اخبر الماضي لانه ادخل في تاكيد الاستواء كانه اقيد انه وقع الانذار وعدم الانذار وعلم الاستواء
بالمشاهدة وبهذا علم الوجه في العدول من المصدر الى الماضي ومن وجه حسن ايراد الفعل ان الفعل اليق
بالاستفهام وذلك ان تجعل قوله وحسن مجرورا عطفا على ايهام التجددي قوله فانهما جردتا عن معنى الاستفهام

لم يكن في ام الاستفهام حتى يحكم بتجريدها عن معنى الاستفهام فقد كان معنى مقام التجريد عن الاستفهام استطراد او والاستواء
الذي جعلنا شيئاه قبل الاستواء في صحة الوقوع لان المستويين في العلم يستوي فيه صحة وقوعهما كوقوعهما
فجعل المجرد الاستواء في صحة الوقوع من غير الاستفهام والعلم فصار الحال المستويان في صحة وقوعهما مستويان
في عدم النفع فلا يرد ما قيل ان محصل الكلام ان المستويين سواء فلا فائدة فيه وقيل المعنى المستويان
في علم المخاطب مستويان في عدم النفع والتجريد ليس الا من الاستفهام وانما قلنا في علم المخالف مع ان اللفظ
علم المتكلم لان هذا الكلام اعتبر بعد بعدية سوال من المخاطب كانه قال انذرهم ام لا انذرهم فاجيب قوله سواء عليهم
في عدم النفع الانذار وعدم الانذار المساوي في علمك وقوع احدهما هذا ما قيل في هذا المقام وانا اقول لما اعتبر
لبعض المقدمات جردت الهمزة وام المجرد الاستواء للتاكيد فصار الحال سواء الانذار وعدمه سواء وكلا المستويين
في معنى واحد ولو كان احدهما في عدم النفع كما قيل والاخر في صحة الوقوع او في العلم لم يكن هناك تاكيد والله اعلم
قوله اللهم اغفر لنا ايتها العصابة الكسر من الخيل والرجال والطير من العشرة الى الاربعين قوله وانما اقتصر عليه
دون البشارة هذه النكتة لا تفيد وجه ترك الجمع بينهما لانه لا يلزم من عدم تاثر الانذار عدم تاثر الانذار عدم تاثر كليهما
بالطريق الاولى وان يلزم عدم تاثر التبشير بالطريق الاولى فالوجه ان يقال ان الكافر لا يكون اهلا للبشارة وانما
هو اهل الانذار والبشارة على تقدير ايمانه لبشارة للمؤمن قوله وهو لحن يريد انه لا اعتماد على رواية هذه القراءة
وليس الطعن في القراءة لانه لا مجال للطعن فيما هو من السبع المتواترة وان لا يبالي به الكشاف واعتذر عن
اللحن الاول بان قلب الهمزة المتحركة جائز في شعر حسان والفرزدق والشاذ ليس خارجا عن كلامهم وعن
الثاني بان من قلب الهمزة الفا اشبع الالف مقدارا زائدا على المعتاد لتكون فاصلا بين الساكنين كما في
قراءة محياي لسكون الياء وصلا قوله وبحذفها اي الاستفهامية والقاء حركتها على الساكن قبلها وانما ان
حذف حركتها الاستفهامية فيكون المروية عليهم انذرتهم بفتح الميم واثبات الهمزة ولم يثبت هذه القراءة ولا يطرا
والوصل صير حركتها الى الهمزة الباقية يكون خلاف العبارة وغير ثابتة في القراءة ايضا لكن يكون بطرا قد افلح بفتح الهمزة
والدال ويشهد له قول الكشاف كما قرى قد افلح بفتح هذا اختصار القاضي في الحذف كما قرى قد افلح بحل قوله
جملة مفسرة لا محل لها ما قبلها قوله لا محل لها ما قبلها تعليل لصحة كونها مفسرة وليس الا لام صلة التفسير والجملة المفسرة جملة
تورق بها البيان الجملة السابقة بنفسها او بيان مفرد من مفرداتها عدت من الجمل السبع التي جعلها النحاة مالا
محل لها من الاعراب وتفصيلها في مغني اللبيب وقوله او بدل عنه اي عن ما قبلها كقوله وحران بيحه عليه انه ليس
في الخبر عن المصرين على الكفر بعدم الايمان كثير جدوى بل لقصد نسبته اليهم وقوله والجملة قبلها اعتراض بما هو علة الحكم
اشارة الى ان كون لا يؤمنون خبر ان على تقدير كون السابق عليه جملة اما لو كان مفردا فهو متعين لكونه خبرا وكل

ان يجعل الجملة حالا عن قوله لا يؤمنون او عن المستتر فيه وعلى الاول يكون تعليلا لعدم ايمانهم فلا يكون الاخبار بعدم
ايمانهم قليل الجدوى لان مناط الفائدة هو الحال وعلى الثاني يكون لتقييد الكفرة فلا يحتاج الى التخصيص لتوجيه ما اسند
اليه ذلك ان يجعل لا يؤمنون عطف بيان لما قبله فيكون له محل من الاعراب او ان يجعله سببه لسابقها وان يجعلها
خبرا بعد خبر واما يجعل غاية اعراض قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم تسلية النبي صلعم في عدم قبولهم الانذار
والتنبيه على انه لا نفع للتحدي انذارهم لئلا يبالغ جدا في شأنهم قوله فيجتمع الضدان صدق خبر الله اللازم له وكذبه
او ايمانهم وكفرهم اللازم لايمانهم بانهم لا يؤمنون رقبة ان استفادهم بانهم للمؤمنين يلزم لو كان مبنى الاية تاسيسه
ما عيابهم اما لو اريد الجنس فلا ومع كون الاية محتملة لا يجب بهم الايمان بانه لا يكون قوله وفائدة الانذار وحل
في الزام الحجة اظهار المعجزة بالخبر عن الغيب بالنسبة اليهم واما بالنسبة الى قوله المصرين فهو فائدة اخرى او هو سبب
اسلامهم ومن جملة الفوائد حيازة المؤمنين مزيد فضل الاية لان الانقياد مع الصبيان كثيرين او حل في الاخلاص
ومخالفة النفس وزيادة استحقاق الكفارة قدر لهم من عذاب الاخرة وظهور كمال حلمه تع في امهالهم وظهور
كرمه رزقهم قوله ولذلك قال سواء عليهم فيه انه ان اريد الاستواء عليهم في جميع الامور فليس بمطابق لان
عدم الانذار انفع لهم وان اريد الاستواء في عدم ايمانهم فلا معنى انه يستوي على الرسول الانذار وعدم
الانذار في عدم ايمانهم ولا معنى له حتى يكون الاخبار عليهم على عليك بما ذكره قوله فهي من المعجزات لا يكون
معجزا كما لا يخفى قوله تعليل للحكم السابق وبيان ما يقتضيه لما كان تعليل الحكم شاملا لبيان الباعث عليه
وبيان ما اوجبه فسر بما هو المراد منه بقوله وبيان ما يقتضيه والمقصود منه بيان جهة الفصل يعني فصل عما سبق لانه
استئناف وجواب السؤال عن سبب التسوية بين الانذار وعدمه ولا يخفى انه على تقدير ان يكون سواء
عليهم اعتراضا تعليلا للحكم على ما مر كان هذا تعليلا اخر ولم يكن بتقدير السؤال جهة حسن لانه علم علة عدم الايمان
وبعد فيه بحث اما اولا فلانه يمنع كونه بين مقتضى الحكم السابق على ما ستذكره انه سبب عن كفرهم وعما اقترفوه
لانه يقتضي ان يكون سببه الحكم السابق لا مقتضاه واما ثانيا فلانه يمنعه عطف ولهم عذاب عظيم لانه لا يصح ان
يكون سببه لعدم نفع الانذار لهم ويمكن عطف دفع الاول بانه سبب عما دل عليه مبدا الحكم السابق وسبب
للحكم السابق وذلك ان يجعله مؤكدا للحكم السابق لانه يفيد ان الانذار يسلك وما يتأتى بمباشرة الانذار من الله تع
وفعل العبد في مقابلته فعله تع وجوده وعدمه سواء قوله والختم الكتم جعل قول الكشاف الختم والكتم اخوان لان
في الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه كتماله وتغطيه على ابتداره فان في اصل اللغة يسمى به الاستيثاق
من الشيء بضرب الخاتم عليه لانه كتم له وهو بعيد عن السوق والظ ما حمله عليه شارحو الكشاف ان بينهما
اشتقاقا بعيدا للاشتراك في اكثر الحروف وتناسبهما في المعنى قوله والبلوغ اخره المقصود منه نكتة توضيح

لفظ الختم بيان للمعاني نقل ايها من الكتم بجامع الكتم لا بيان محبكات النظم لان الختم بمعنى بلوغ الشي الى اخره
لا بمعنى يعطى في القاموس ختم الله على قلبه جعله بحيث لا يفهم شيئا ولا يخرج منه شي وختم الشي بلغ اخره وامل
ان لسميه نبيا صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء لان الخاتم اخر القوم والاحسن عندي انه من الكتم لانه صلى الله
عليه وسلم ساتر الانبياء صلى الله عليهم وسلم بنوره كالشمس من الكواكب قوله من غشاه بالتشديد قوله و
لا ختم ولا غشية على الحقيقة رد على من ثقل القران على ظاهره ويدعي ان الحقيقة مراده ولا يعلم كيفيته وعلمه عند الله كذا
في شروح الكشاف ويحتمل ان يكون المراد نفي الحقيقة لشائبه العلومية ليصح الصرف اي ختم المجاز فانه لا بد في
المجاز من القرينة الصارفة عن الحقيقة وانما المراد بها ان يحدث الخ وانما المراد وانه احدث والتمرن التعود قوله
فيجعل قلوبهم الخ فمنه فيجعل قلوبهم وقوله واسماعهم عطف على قلوبهم وتعاف اي يكره معقولا مان للمجعل و
فوته ومحلوه مكشوفة فالمعنى ابصارهم كقوله واستماعهم وقوله لا يجتلي كقوله تعاف تعالى اصلى الدروس اي عرضها
عليه محلوس مكشوفة فالمعنى لا يجتلي اعينهم الايات المنصوبة على انفسهم ولا يعرضها عليها مكشوفة بل يعرضها عليها
مستورة بغطاء الشبهة والاعراض وتعالى الخ احتياء اي لفه اليه والمعنى ح انه جعل ابصارهم لا ينظر الى الايات
المنصوبة في الافاق والانفس كنظر اعين المستبصرين والثاني اظهر والاول ابلغ قوله وسماه على الاستعارة
قابل الاستعارة بالتمثيل بناء على اختصاص الاستعارة بالمجاز في المفرد المني على النسبة كما هو مذهب الشيخ
عبد القاهر وجار الله واما على مذهب السكاكي فالاستعارة تسمى التمثيل ويقال للتمثيل استعارة تمثيلية قوله و
قد عبر عن احداث هذه الهيئة بالطبع في قوله تعالى اولئك الذين طبع الله على قلوبهم هذه الاية الخ لحمل الاستعارة
والتمثيل احتمالا بينا قوله وبالا عقال في القاموس اعقله اوصل غفلته اليه وقوله وبالاقشاء فيه مسامحة لان
التعبير بما هو في معنى الاقشاء قوله وهي من حيث الممكنات بأسرها مستندة قصد به دفع المنافي بين ختم
الله تعالى على قلوبهم واسماعهم وغشيه ابصارهم وبين مذمتهم بكفرهم ووعيدهم عليه بأن الاسناد لان كما وقع
في حكمه تعالى فهو بالطاعة تعالى اياه وذمهم ووعيدهم لانه بكسبهم اياه قوله ناعية عليهم شناعة صفتهم ووخامة عاقبتهم
في القاموس ينعى على زيد ذنوبه يظهرها ويشهرها والوخامة هي بمعنى الثقل وبمعنى عدم الموافقة وكلاهما حسن
وشناعة صفتهم مستفادة من قوله ختم الله على قلوبهم ووخامة عاقبتهم من قوله ولهم عذاب عظيم قوله واضطر
المعتزلة تعالى اضطرب امره اختل اي اختل امر المعتزلة واضلهم بهذا النص المخالف لمعتقدهم فذكروا وجوها
من التاويل لئلا يلزم اسناد القبيح الى الله تعالى وهو اغناه عنه لانه لا يقع منه تعالى شي وانما وقع الفعل الصدور
عن العبد على خلاف ما امر قوله الاول ان القوم لما اعرضوا عن الحق في شرح الكشاف للعلامة التفتازاني
ان هذا الوجه محصله ان اسناد الفعل اليه تعالى مجاز متفرع عن الكناية فان اسناد الفعل اليه تعالى يلزمه كونه

راسخا متعمقا فاسنده اليه ليتنقل الى الرسوخ لكن لما استحال الختم في حقه تع صار مجازا الا ان من شرايط الكنايه
ان يصح اراده المعنى الحقيقي والاستحاله مانعه عن الصحه ومثل هذا التسمية فمجاز الكنايه لتفرعه عن الكنايه وربما يطلق
عليه كنايه بهذه العلاقه ويجب ان يكون المشبه به الختم المعنى للمفعول لا المبني للفاعل واعترض عليه السيد
السند بانه لو كان المشبه به الختم المبني للمفعول ينبغي ان يسبق منه ختم على بناء المجهول وتوالي ... على قلوبهم
ويمكن دفعه بانه يحاشي العلامه حيث ان التشبيه عدم نفوذ الايمان في قلوبهم يكون
الشي مجبولا عليه فيلزم منه نسبته في نفسه بختم الله فعمل بهذا اللازم وقيل ختم الله ولم يجعل
بمقتضى صريح النسبه لانه لو لم يذكر الفاعل لم يفهم جعل فعل العبد بمنزله الامر الخلقي ولا يخفى اضطراب امرهم في هذا
التوجيه اما اولا فلان المجد الاسناد انما يكون بالاسناد الى ملابس غير ملابسه سوله تنزيل الملابس منزلته ما هو له
على انه جعل الزمخشري هذا الوجه مقابلا للوجه الثالث الذي ذكره القاضي فصرح بانه اسناد مجازي وفصل فيه
الاسناد المجازي فلو كان هذا الوجه ايضا مجازا في الاسناد لوقع هذا التفصيل منه لانه اول وجه ذكره واما ثانيا
فلان اسناد الختم اليه تع انما يفيد كون الاعراض عن تمكنها في قلوبهم لو كان كل ما يحدث الله في العبد خلقيا لازما
وليس كذلك اذ اكثر ما يحدث فيه امور طارئة غير خلقيه واما ثالثا فلان اسناد القبح اليه تع وان كان مجازا ...
اخر مما لا يقدم عليه عاقل قوله الثاني ان المراد تمثيل حال قلوبهم قال السيد في حواشي الكشاف هذا الوجه مبني على ...
هو ان لا يحمل الختم على الاستعاره ولا على التمثيل المذكور بل على تمثيل اخر يكون وجها ثانيا في الايه والمشبه به في هذا التمثيل
اما محقق كما في سال به الوادي او متخيل كما في طارت به العنقاء اذ لم يكن العنقاء موجودا او لم يكن منه طيران
ما جد وقد روى وجوده وطرانه ما جد في شروح الكشاف قوله الثالث ان ذلك في الحقيقه فعل الشيطان او
الكافر او و عليه انه بناء على هذا يصح اسناد جميع افعال الشياطين والكفار اليه تع ولا يخفى ما فيه فان قلت قد اسند تم
اليه تع حقيقه فلا باس بان يسنده مجازا قلت نحن نسند خلق الله اليه تع لا نفس هذه الافعال ولو سلم فلا قبح
عندنا من الله تع فلا باس بالاسناد عندنا بخلافكم فان الختم مثلا قبيح من الله عندكم فلا يستقيم اسناده اليه تع قوله
الرابع هذا الوجه ايضا يعتبر التفسير بجعل الختم مجازا عن ترك القسر وجعل الكلام كنايه عن تمادي امرهم في الغي وتناهي
انهماكهم في الضلال والبغي بحيث يحتاجون الى القسر قوله الخامس ان يكون حكايه لما كانت الكفره يقولون لكن
للعيار تهكم واسناد الختم ح حقيقه لان الكفره يسندون الختم الى الله تع واورد عليه ان المقصود من الايه ما كيد ان في
وح يعوزه ويمكن دفعه بان قولهم هذا يدل على كمال اصرارهم على الكفر فيؤكد عدم ايمانهم او عدم نفع الانذار فيهم
وذلك بين وان خفي على العلامه التفتازاني والسيد المحقق وكم من بين يخفى لو فتنه قوله السادس ان يكون
ذلك في الاخره وهو لا يقع في الاخره لانه ليس دار التكليف فيقع سد باب المعرفه عليهم مع التكليف والفه

فاستمعوا بما عالجهم في الدنيا ذلك كما يشهد له وتحشرهم يوم القيمة على وجوههم عميا لا يبدّه قوله ولهم عذاب عظيم
انه في الآخرة قوله السابع هذا الخ فيه تغيير اخر للآية وتغيير للتفسير الذي ذكره قوله القلوب وختم على سمعهم و
وفيه الفاء وانه على النقص لانه يدل على ان المناسب قطع والسمع
لان [illegible] على قلوبهم وسمعهم يدل على ان المناسب جميعها فالاولى ذكره كما في الكشاف لا يخفى ان الختم على السمع
بعد منه لمنع القلب عن الفهم وباعتبار كونه معتبرته يصح ما يقتضيه البلاغة العليا قوله ولانهما لما اشتركا في الادراك
من جميع الجوانب جعل ما يمنع بهما من خاص فعلهما الختم الذي يمنع من جميع الجهات الخ منه بحث لان الغشاوة
لا يختص بالمنع من جهة بل هو يمنع الغشى فان كان ادراك الغشى من جهة يمنعه من جهة وان كان من الجهات
فكذلك غشاوة السمع مانعة عن جميع الجهات وغشاوة الابصار مانعة من جهة واحدة ومن المرجحات ان
الاصل كون العاطف لعطف المفرد على المفرد ولم يوجب موجب لم لا يعدل عنه ولا يوجب في قوله وعلى سمعهم
ومنها برائة على سمعهم من مخالفة ظاهر الحال على ذلك التقدير بخلاف على التقدير الآخر فان فيه تقديمه وعلى
المبتدأ مع الاضمار قبل الذكر لفظا او الفصل بينه وبين معموله فتامل قوله وكرر الجار ليكون ادل على شدة الختم
قيل ذلك لانه يوجب ملاحظة الفعل مكررا ومنها ان ملاحظة الفعل مكررا لازم للعطف سواء اعيد الجار اولا فالوجه
انه لم يجعل حين الاعادة رابطة بالفعل تابعا للرابط السابق بخلاف ما اذا حذف الجار فان رابطة في حكم الملاحظ
بالقصد المستقل قوله ووحد السمع للامن عن اللبس واعتبار الاصل فانه مصدر في اصله يعني ان افراد اللفظ
في مقام ارادة الجمع يكون لامرين مطردين احدهما امن اللبس وثانيهما اعتبار الاصل وقيل خص بهذا السمع
للاشارة الى وحدة نوع مدركاته بخلاف اخويه فان مدركات كل منهما متنوعة واعترض عليه بان دلالة وحدة اللفظ
على وحدة نوع مدركات المدلول من اي نوع من انواع الدلالة واجاب العلامة التفتازاني بان اعتبارات
البلغاء ودلالة تراكيبهم كما ان العادة طبيعة خامسة ورده السيد السند بانها دلالة التزامية لنشأ اللزوم من
اعتبار البلغاء قوله في فيها من التنكير كما في الراء ثم من التنكير فيلزم تكرار النكرة الطالبة للامالة فتغلب ويمنع
الامالة وذلك ان يجعل ضمير فيها للكسرة وفيه اخل بعلم المقصود حيث اسقط قوله الكشاف فلان فيها كسرتين
قوله رفع بالابتداء عند سيبويه الرفع بالابتداء لا يخص سيبويه بل متفق عند غير الاخفش اذا لم يعتمد الظرف
على ما يجب اعتماد اسم الفاعل عليه حتى يعمل وما يخص سيبويه انه لا يكتفي بالاعتماد على ما سوى الموصول ويشترط
مع الاعتماد كون المرفوع به حدثا قوله وبالجار والمجرور عند الاخفش فان قلت بل يجوز عند الاخفش الرفع بالابتداء
قلت ح يلتبس المبتدء بالفاعل كما في زيد قام فيجب تقديمه على الظرف قوله ويؤيده العطف على الجملة الفعلية
وختم قوله ولهم عذاب عظيم على الجملة الفعلية ولا يخفى انه يؤيده الفاء قراءة نصب غشاوة او على حذف الجار و

الصيال الختم الوفاق على التوقيف على وفوت مرتب تخصيص الختم بما عدا الابصار
ويحتمل ان يكون غشاوة معمول ختم والشرف احوالا اي ختم الله غشاوة كائنة على هذه الاسور تبيلا لتعرف فيها
بالرفع والازالة في القاموس ختم عليه وعلى طبعه قوله وغشاوة بالعين المهملة في القاموس الغشا مقصوره
سوء البصر بالليل كالغشاوة وفي الكشاف مرفوعة وكانه لم تثبت عنده نعيه هذه القراءة بالرفع الى ان ذكر قال
السيد السند من الغشا مصدر اغشي وهو من لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار ولعل المعنى ح انهم يبصرون الاشياء
الصبار غفلة لا الصبار عبرة واقول المعنى انهم لا يرون ايات الله في ظلمات كفرهم لا ان في اعينهم غشاوة ولولا
الغشاوة لا ابصروا لانها لظهورها لا يمنع الظلمة عن رويتها الا الاعشى قوله ولهم عذاب عظيم وعيد وبيان لما يستحقونه
اقول ودفع لما يتوهم من سابقه من انه لا عذاب لهم في كفرهم وتوابعه اذ ذلك بختم الله تع وغشاوة من عنده وفي
استعمال اللام المفيد للنفع تهكم بهم وفي جعل نفعهم وغاية تهم العذاب العظيم قوله العذاب اعذب عن الشيء والكل
عنه اذا امسك اي سمي العذاب عذابا لانه تمسك الرجل عن العصيان ويردع العصيان عنه قوله ولذلك
يسمى نقاضا بالضم بالضم بالضم لانه ينقع العطش اي يكسره في القاموس نقع دماغه كسره قوله فراتا لانه يرفت
العطش اي يكسره فالفرات على وزن الفعال وفيه تقديم العين على الفاء وقد صرح به الكشاف والقاموس
او النقل قوله فهو اعم منهما اي من النكال والعقاب فان العقاب جزاء العمل والنكال اخص منه والعذاب
الالم الثقيل جزاء كان اولا ابتداء كان اولا قوله كالتغذية والتمريض في القاموس غذي عيشه تغذية وانذا
التي فيها التغذي او اخرجه منها ضد والتمريض التوهين وحسن القيام على المريض فكانه جعل حسن القيام على
المريض ازالة المرض عنه قوله والعظيم نقيض الحقير اه لم يفرق القاموس بين الحقير والصغير والكبير والعظيم قال السيد التمريض ص
السند المراد بالتنقيص بينهما ما يرفع به الشيء عرفا فاذا قيل هذا كبير او عظيم دفع الاول بانه صغير والثاني بانه حقير
ولما كان الحقير دون الصغير كان العظيم فوق الكبير الا يرى جريان العادة بان الاخس تقابل بالاشرف او الخسيس
بالشريف فما يتوهم من ان نقيض الاخص اعم مما لا يلتفت اليه في امثال هذه المباحث قوله معنى التوصيف به
انه اذا قيس بسائر ما يجانسه اه يعني ليس عظيم العذاب بالقياس الى طاقة المعذب كما هو المتعارف قوله وهو الله سبحانه و
تعالى اختاره على العمى بينهما على ان ذلك من سوء اختيارهم ونشأته اصرارهم على انكارهم قوله وثنى باضداد
هم الذين كفروا الكفر ظاهرا وباطنا ولم يلتفتوا الغشة اي الكفر ظاهرا او باطنا ظاهرا اي لم ينظر والى الكفر حتى يظهر فيه
على ذلك ان يجعله اي وبينهم الى لم ينظر والى دينهم لكمال اعراضهم عنه تعالى لم يلتفت لغت فلان اي النظر اليه و
اللغت على وزن علم اوردان قوله الذين كفروا الاخص بالماخضين بل يتناول المنافقين واجيب بانه على تقدير
ارادة العهد لما بها بلا خفاء وعلى تقدير ارادة الجنس تخصيص المنافقين بالذكر بعد ان الكلام كان فيهم ونـ

ضعف لاحتمال ان يكون الكلام في مطلق الكفرة المصرين ثم ينتقل منه الى الخلص منهم ببيان احكام مخصوصة بهم قوله
ان يقال اعتبار من الذكر الانذار المواجهة والقاء الانذار الى المنذر والمنافقون لا يواجهون بالانذار لانهم
تواروا بظاهر الايمان والمراد بالتتمة تتمة اى تتمة القسم الاول من الامة الآيات بالثانية قوله ثلث بالقسم
الثالث المذبذب بين القسمين الذي هو اخبث شانه قوله تع مذبذبين بين ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء قوله تكميلا
للتقسيم ان تعلم ان الدعوة فيه بحث لانه بقي قسم وهو مظهر الكفر ومبطن الايمان كعمار ولا يناسب جعله
من المتقين لان هذا الحصر في الكفر من المنافقين يستدعي حمل المتقين على الذين واطأت قلوبهم السنتهم
كما صرح به في قوله المؤمنين الذين اخلصوا دينهم لله وواطأت قلوبهم السنتهم ولو سلم دخوله تحت المتقين
فلا تكميل بعد بقاء الكفرة الغير المصرين سيما اذا اريد بقوله الذين كفروا معهودون وجعل التقسيم مستوفى في
باعتبار ذكر الاجناس التي يحيط الناس فيها بعيد والقول والله تع اعلم تقديم من الناس للحصر اى المنافق
لا يوجد فيما بين الجن وهو مخصوص بالناس فالآية لبيان اختصاصهم بالناس مع بيان خبثهم ثم القول الاحسن
ان يقال لما ساق الكلام في المؤمنين ووصفهم بالايمان الكامل ونتائجه العظيمة من الاعمال الحسنة وعقبه
بالجزاء الجميل من الهدى عاجلا والفلاح آجلا انتقل الى اضدادهم ووصفهم بالكفر وذكر من نتائج الكفر ما هو اقبح
القبائح من الكذب والخداع مع الله ورسول الله واخراز المؤمنين على خلاف معاملة المؤمنين من الانفاق
على الفقراء وعقبه بان لهم كمال الخيبة المقابلة للفلاح حيث يخادعون انفسهم ولا يخفى لطائف تناسب النظم
على هذا البيان قوله ولذلك طول في بيان خبثهم حيث بين حالهم في ثلث عشر آية وحال غيرهم في اثنين قوله
وتسجيل على عمههم وطغيانهم في الكشاف وسجل بعمههم وطغيانهم قوله وقصتهم عن آخرها معطوفة على قصة المصرين
اى ليس هذا من عطف جملة على جملة لتطلب بينهما المناسبة المصححة لعطف الثانية على الاولى بل من عطف مجموع
جمل متعددة مسوقة لغرض على مجموع جمل اخرى مسوقة لغرض آخر فيشترط فيه التناسب بين الغرضين دون
آحاد الجمل الواقعة في المجموعين وهذا اصل عظيم في باب العطف لم يتنبه له كثيرون فاشكل عليهم الامر في مواضع
شتى كذا ذكره السيد السند في حواشي الكشاف قوله واناسي جمع انسي   والانسان كالتمر
والتمرة والمرأة ايضا انسان ولا يقال انسانة الا في اللغة العامية وقد سمع في شعر قال صاحب القاموس كأنه
مولد لقد كستني في الهوى ملابس الصب الغزل انسانة فتانة بدر الدجى منها خجل اذا زنت عيني بها فبالدموع
تغتسل قوله حرفنا في لوقه لغة في اقه انه جاء لوق الطعام اذا اصلحه بالزبدة والكشاف جعل لوق الطعام من
فروع لوقه قوله ان الفنا بالطلعين على الاناس الآمنينا اشارة الى ان الموت لا ينجو منه انسان ويحتمل ان
اراد بالانسان الآمن الخوف والحزن اشارة اليه لقوله تع الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون

ويراد بالموت ما جاء في قوله عم موتوا قبل ان تموتوا قوله وهو اسم جمع كرخال اي باقة الرخال كالنقاف اي اتى من

ولد الضان وقيل الضم بدل الكسر كالضم في سكارى بدل الفتح لدلالة على القوة فهو مشتبه قوله لانهم يستانسون بامثالهم

ولهذا قيل الانسان مدني بالطبع قوله او انس بمعنى ابصر كما في قوله تع انست نارا او جاء الناس جاء نارا به جاء النس

بمعنى اعلم سموا انسانا لانه ... الله كما علم آدم الاسماء كلها وكما علم الانبياء وكما سمع الجن خطا

وبناء رجح هذا الوجه على ان تسميتهم بشرا لظهور بشرتهم وعدم توارتها تحت الشعر كسائر الحيوانات وقوله نويسي

في الصغيرة شاذ على خلاف القياس فلا يصير دليلا على كونه من نوس بمعنى الحركة كما ظن على انه معارض بانيسيان

ويمكن ان يدفع الضم بان الباقي من الكلمة اذا كان مما ياتي منه بناء المصغر لا يرد الى الاصل صرح به الزمخشري في

المفصل ومثله بميت ونار قوله واللام فيه للجنس ومن موصوفة اذ لا عهد اورد عليه انه لا فائدة في هذا الخبر واجيب

بان مناط الفائدة الصفة وبان المقصود التعجب وانه كيف يكون مثل هولاء من الناس وصفاتهم تنافي الانسانية

ويرد الاول ان البعضية الفاضحة اوضح من ان يقيد الاخبار به ويرد الثاني بانه لا ينافي امثال هذا الاعتبار بجميع الموارد

مثل هذا التركيب فانه يرد في ما يخلو عن الاعتبار المذكور وامثاله فالوجه ان يجعل من الناس مبتدا ويكون من

الفائدة وصف الخبر ولا بعد في جعل الظرف مبتدا ولا يصح جعله مبتدا ويجعله مبتدا ونحن نقول مناط الفائدة

الوجه ومعنى هذه الجماعة موجودون من الناس وفيما بينهم وقد عرفت معنى اخر بجعل الحكم بكونهم من الناس متعلق

فتذكر واجمعه مع هذا الجواب وثانيهما بان من الناس قد يستعمل بنحو الشخص وانه لا وصف له الا مفهوم

الانسان حتى لو كان له ما يميز به عن امثاله نوعه لوصف به ويحتمل والله تع اعلم ان يراد بالناس المسلمين

على طبق واذا قيل لهم امنوا كما امن الناس عبر عن المسلمين بالناس لانهم كانهم الناس ولم يسوهم سوا

الناس ومعنى كونه منهم انهم في الشرع يعاملون بهم معاملة الناس في حفظ   واموالهم

ان يخلوا المساجد وان يدخلوا صف الجماعة ويحلفون بالقوارى ويعرضون على تركها فيكون هذه الاية حكم

ان فقين لا يتعرض لهم بكتمهم المسلمين وان ظهر عليهم معاملة اماراته وفائدة التقدير بانزال الله في حسبهم بها ان يكون

المسلمون عنهم مع ورود الايات الكريمة في سائرهم التشديد عليهم بانهم اخبث الكفرة فيكون الناس

التي تكرر في شانهم في هذه الايات على نحو واحد ولا تتفاوت استعماله بان يكون تارة عبارة عن المؤمن

وتارة عبارة عن الكفرة المتمرد   حفظت من ملهمات وضوا ارليه استنبط الرابع فلكين عند

نصب العين فيما بين الوداع قوله وقيل للعهد والمعهود هم الذين كفروا والعهد كما يكون بلفظ سبق يكون

بلفظ مخالف له ومثل له الكشاف بقولك مررت ببني فلان فلم تقروني والقوم لئام ولا اشتهار

جعله القاضي مستغنيا عن التمثيل فترك توضيحه قوله ومن موصولة ووجه جعل من موصوفة عند ارادة الجنس

وسوسوله عنه الآ وان العهد بانه عليه الكشاف من ان الاستعمال القران وردت كذا والقران تفسير
بعضه بعضا والوارد والمنكر عند ارادة الجنس كقوله تع ومن المؤمنين رجال والوارد والمعرف عند ارادة العهد
قوله تعالى منهم الذين يؤذون النبي [illegible] صاحب البلاغة عنه قيل هو رعاية المناسبة لان التنكير يناسب الجنس المبهم
والتعريف العهد المعين وقيل هو ان التعبير عن الكل بالجنس يفيد انه لا معرفة للمتكلم بالكل الا بوصف الجنس
والمعرفة بوصف الجنس لا يستلزم معرفة البعض بعينه بل يراد المعين بعبارة التعبير كما ينافي للذكر السابق والراد عليه
والتعبير بالعهد يفيد عهدية كل بعض فلا يراد منها كانه يرد عليه وليبعد تحقيق هذا القول وتنقيحه لا يتم ما ذكره العلامة
التفتازاني من ان هذا الوجه بعد تسليمه انما يتم لما ذكرنا من المناسبة والا فلا امتناع في ان يعبر من المعين بلفظ النكرة
لعدم القصد الى تعيينه وان تعيين بعض الجنس السابق منعز عنه بالمعرفة وقيل الاخبار عن المبهم بكونه من الجنس
مفيد بخلاف الاخبار عن المعين فان معرفة المعين فلا ينفك عن معرفة انه من الجنس وذكر البعض من المعهود
مستحسن لانه زيادة تعريف له بخلاف ذكره نكرة لانه تنكير لما يعرفه كل المعرفة ولا يستحسن ذلك من هذا العارف
بكسر الا اذا كان في تنكيره داع كثير عليه ويمكن ان يقال المقصود بجعل البعض من الجنس جعله منها وتنزيله منزلة ما لا يعتنى
لا بتنزيله عن درجة الاعتنا وسقوطه عنها فلا يناسب تعيينه وجعله من المعين المعهودين لاقتضاء المقام تعيينه
فلا يناسب المقام ذكره مبهما قوله فيعلم هذا لكون الاية تقسيما للقسم الثاني او لا يفهم من ظاهر الكشاف ان هذا
التوجيه ايضا يجب تثليث القسمة لان تثليث القسمة بجعل الذين كفروا   للكفر فلا يصح
جعل المنافقين منهم او توجيه له بان قوله ويجوز ان يكون لا   قوله ولام التعريف للجنس ليس عديلا
لقوله ولام التعريف فيه للجنس بل سامعا من تتمة تثليث القسمة بل قوله ويجوز ان يكون للعهد عديل تثليث
القسمة وقوله ولام التعريف للجنس من تتمة تثليث القسمة والحق معه وان لم يتنبه له شارحوا الكشاف
بعده ويتكلفوا لتصحيح كلام الكشاف على ما ترى من ان يلقى عليك شيئا منه فان كنت حريصا مطالع ما ذكروا فيما
قوله ص سطروا اختصاص الايمان بالله واليوم الاخر اي فائدة اختصاص الايمان ما شاء م الاخر بالذكر او سببه
تخصيص اه ذكر اربعة اوجه الاخيران مبنيان على كون مقولهم هذا لا ينبغي ويكون المعنى العبارة غير محكية والاول
يحتمل التقديرين لانه يتم على تقدير كون العبارة مقولة محكية وعلى تقدير كونها غير محكية عنهم والثاني قيل هو على
تقدير كونها محكية لان الادعاء منهم ولا يخفى انه ح ينبغي ان يقال وايضا لان الوجهين الاخيرين لا يجامعانه
بوجه جعل الايمان بالله وباليوم الاخر جانبي الايمان انما يصح لو كان اليوم الاخر اخر اركان الايمان وليس
كذلك لان اخر اركانه البعث بعد الموت كما ذكر في الحديث واشتهر في تفصيل الايمان موجبه كونهم منافقين
فيما يظنون انهم مخلصون فيه ان النفاق هو اظهار الايمان وابطان الكفر وهم يظنون انهم في دعوى الايمان

بالله وباليوم الاخر ليسوا منافقين لانه على وفق اعتقاد المومنين بانهم الفه مومنون بهما مع انهم في هذا القول
منافقون لان ما يظهر منهم الموافقة مع المومنين في الاعتقاد وهم مخالفون في قول هذا انما يتم لو لم يعلموا ان
اعتقادهم بالله واليوم الاخر مخالف اعتقاد المومنين والا فلا مجال لبعض انهم مخلصون فيه غير فاسد
والثاني وجه خامس للتخصيص وهو ان فيه اوعواض ومنهم امورا في الايمان بالله وفي الايمان باليوم
انهم امنوا بالله وباليوم الاخر وبيان انه حدث ايمانهم بالله وفي الايمان باليوم الاخر ففي دعويهما اعتراف
بانهم على ما اعتقدوا اما سابقا لم يكونوا مومنين بهما وفيه كمال المبالغة في انهم تركوا دينهم واعترفوا بانهم كانوا
على الباطل ولا يصح منهم دعوى حدوث الايمان ساير الكتب والملايكة والقدر والبعث بعد الموت لانهم كانوا
مومنين بها سابقا وليس في دعوى حدوث الايمان بالقران ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم انهم كانوا على
الباطل في دينهم ولنا ان نقول لا تخصيص في الاية لان قوله بالله وباليوم الاخر قسم منهم وفيه مزيد بيان خبثهم
فانه يدل على انهم يكذبون ويحلفون بالله واليوم الاخر كاذبين لا نقول الباء ظرف في كونه صلة الايمان وجعله للقسم
بعيده لا يرضى به التساعد عن العدول عن افاده بلا داع لا نقول الايمان لا يتعدى بها بل من الصلة
الاعراف كما سبق على انه قد يكون الباء للسببية والمصاحبة وحرف كونه صلة الايمان او جعل قوله وماهم مومنين
معطوفا على محذوف اي ما امنوا يصح ان يكون بالله واليوم الاخر قسما من الله تعالى ويكون جوابه
ما امنوا وماهم بمومنين قوله من وقت الحشر الى ما لا يتناهى ليس نهاية اليوم الاخر الى ما لا يتناهى فالاولى ان يقول
ما لا يتناهى من وقت الحشر قوله لانه اخر الايام المحدودة بالتوجيه الثاني لان وجه وصفه بالاخر علته
وجهه على التوجيه الاول فانه على الاول ليس بعده الشيء ومعنى كونه الاخر الايام المحدودة انه لا يجد الوقت
بعده ولا يخفى ان الثاني انسب باطلاق اليوم عليه لان اليوم المحدود قوله ما انتحلوا اثباته انتحال الشخص او عاه
اي الذي نفيه والمراد وعليهم بانهم ليس لهم قوله وكان اصله وما امنوا هذا اذا كان لنفي ما افاده قولهم امنا وبعد انهم
انه لنفي ما افاده تكرار قولهم امنا واستمراره المستفاد من قوله يقول امنا بمعنى حالهم وايمانهم قد دام به فالمطابق
ما يفيد نفي جميع دعاويهم وهو استمرار عدم ايمانهم المستفاد من قوله وماهم بمومنين قوله ليطابق قولهم في
شان الفعل دون الفاعل يعني قوله امنا يفيد الاهتمام بشان الفعل والنظر الى تحقيقه وكشف حاله وكان
النظر على الفاعل لا جله وقوله وماهم بمومنين يفيد الاهتمام بشان الفاعل وكون النظر الى الفعل مستطفلا
هو الذي ذكره الكشاف والجواب عنه ان النظم من تقديم الفاعل وايلائه حرف النفي ما ذكرت لكن
يستعمل للكناية عن نفي الفعل مبالغة في نفيه والمقصود ههنا ذلك وهو الذي ذكره الكشاف حيث قال
القصد الى انكار ما ادعوه ونفيه فسلك في ذلك طريق ادى الى الغرض المطلوب وفيه من التاكيد والمبالغة ما ليس

في غيره مما افاده قوله لكن عكس اي خرج الشارح الفاعل ليس كما ينبغي بل ينبغي ان يقال هذا الفعل الشأن الفعل فيتاوله
انه عكس اي يجب الظاهر بالكتابة كما بلغ في نفي ... وجوه ووجه المبالغة على ما ذكره السيد السند في حواشي الكشاف
ان فيه سلوك طريق الكناية والكناية ابلغ من الصريح كما تقرر والاوجه كونهم خارجين عن عداد المؤمنين يحصل له
دعوى ... ساحة الصدق ... لا يمكن قطعها ويحصل كذبها ... بما ... هذا ومن نكات العدول عن
قوله ما امنوا الى قوله وما هم بمؤمنين كمال تبريهم عن المؤمنين عن الشرك فانهم الذين يقولون امنا وما امنوا فقيل
هذا القول فتأمل قوله ولذلك اكد النفي بالباء اي لان القصد الى المبالغة في نفي الايمان عنهم اكد النفي بالباء
قوله واطلق الايمان الظاهر استيناف كلام كما يدل عليه بيان الكشاف ويحتمل جعله من متعلقات قوله ولذلك
قوله ويحتمل ان يقيد بما قيدوا به لانه جوابه نكتة للتقييد في قوله امنا بالله وباليوم الاخر ان لم يكن على سبيل الحكاية
كان للمبالغة في نفاقهم ... انهم منافقون في ما يظن بهم الصدق فكيف في غيره مما يقتضي الظاهر الاقتصار على
نفيه وكذا ان كان على سبيل الحكاية وكان تقييدهم الايمان بالله واليوم الاخر للتخصيص بما هو المقصود واما اذا كان
ادعاء منهم بانهم احتازوا الايمان من جانبيه وحصل لهم جميع اجزاء الايمان فالمقيد ليس لتقييد اهل المبالغة في
العموم ... الاطلاق لانه جواب الاطلاق والمقيد فانه جواب المقيد وبه ان يجعله وجها لاعتبار التقييد
... عليه واما باعتبار الاطلاق فلا يحتاج في شاهد لانه ظاهر النظم ولا بعد ان سايد بانه لم يذكر نكتة للاطلاق
فالظاهر انه ليس بصدد بيان النكتة بل بصدد بيان نصب القرينة على ان قوله بما قيدوا به يدل على ان المقيد
بناء على انه جواب لما حكي عنهم مقيدا مع انه لا يخص هذا الاحتمال بل التقييد محتمل لانه جواب المقيد سواء كان
التقييد واخلا في المحكي او من الحاكي فالاولى بما قيد به على صيغة المجهول قوله فلا ينهض حجة لو كان الاستدلال بان
صريح الاية نفي الايمان فارغ القلب لم يتم ولو كان بان يكون كثير المنافقين يخلو قلوبهم عن التصديق او ليس
اعتقاد النقيض كفر لكونه كذبا او الكذب لا يوجب الكفر بل لانه يوجب انتفاء التصديق بما يجب التصديق
به منهم فتأمل قوله اذا او هم الحارش حرش الضب صاده كاحرشه كذا في القاموس قوله والاخدعان لغوقين
خلدين في القاموس هو شعبة من الوريد قوله وخداعهم مع الله ليس على ظاهره الظاهر مخادعتهم تنزعه عما تقدم
ولم يلتفت الى ما في الكشاف ان خداع الله معهم وخداع المؤمنين معهم ايضا لا يصح لانه قبيح لا يجوز على ما تقدم
عليه تعالى ولا يليق بالمؤمنين وقد جاء في الاثر ان المؤمنين مخدوع غير خادع لان مذهبنا انه لا قبح من الله تعالى شيء
على خلاف مذهبه فلا يصح حديثه بما ويل النظم لدفع القبح عن فعله والمؤمن لا يخدع لاجل نفسه واما لمصلحة
الدين فلا يعوق عنه خداع وكيف لا والخداع عين الخداع لمصلحة الدين لانه اراده واخفاء لما عليه قوله ولا يهم
لم القصد واحد بعينه قلنا لا يصح ان يقال المراد الخداع بزعمهم لكنه لم يلتفت الى ما اجاب به الكشاف ثانيا من ان

المراد بالخداع بزعمهم لانهم يجهلهم باحاطة علمه تعالى او اصلاح المومنين بزعمهم انهم يخدعون الله يخدعهم المومنون او لانهم

باهل علم الله تعالى بجميع الاشياء حتى المشركين الى انهم كيف يخفى على المنافقين الذين هم من اهل الكتاب قوله بل

المراد وامامخادعة رسوله على حذف المضاف بنه بقوله على حذف المضاف على انه لا يصح ان يراد بلفظ الله رسوله

مجازا لما هو ظ عبارة الكشاف لانه لا يصح اطلاق لفظ الله على غيره الا مجازا صرح به المحقق التفتازاني في شرح الكشاف

قوله او على ان معاملة الرسول معاملة الله يريد بالمجاز في التعلق وتنزيل خداع الرسول منزلة خداع الله قوله كما قال

من يطع الرسول فقد اطاع الله الاتيان ذكره الكشاف تتابعية التوجيه وليس التابعية بها اشد به الا ان اطاعة

الرسول يستلزم اطاعة الله لانه حكم باطاعة الرسول ومتابعة الرسول يستلزم متابعة الله لانهم اذا عاهدوا مع

الرسول ان يبايعوه فقد عاهدوا مع الله ان اباه ونواه ونبيه قوله واما ان صورة صنيعهم مع الله من اظهار الايمان

فالكلام انه حمل الكلام مثلا ويحتمل ان يبنا على الاستعارة التبعية ومنع السيد السند عن الحمل مثل ووجه حقي قوله

ويحتمل ان يراد بها وعون يخدعون فان الله لابد من كل يخادعون على معنى يخدعون على توجيه حذف

المضاف والمجاز العقلية في الايقاع اولا مجال لخداع الرسول والمومنين منهم ولا يصح حمل لفظ واحد على الحقيقة من

جانبهم والمجاز من جانب الرسول والمومنين وقد صرح المحقق التفتازاني في شرح الكشاف ... قوله يخادعهم

ما سبق قلت قد حققنا لك ان لا بأس بخداع الرسول والمومنين اياهم لاعلاء الدين ومصالح ... على

ان يكون قوله ويحتمل تتميما للكلام السابق بيانا لبعض ما اشتمل عليه لا متعلقا به فتامل قوله لانه بيان ليقول او

استئناف ويخدعون في بيان ليقول المشتمل عليه لا متعلقا به فتامل قوله لانه بيان ليقول او استئناف ويخدعون

في بيان ليقول افيد من يخادعون ويحتمل وان كان لوقوع يخادعون الضد وجه لان ابتداء الفعل في باب المفاعلة

من جانب الفاعل الا ان المفعول يأتي بمثل فعله فالمذكور جزء فعله فقط وفعل المفعول مدلول الكلام والمعرض

فقال السيد السند جعله بيانا اولى من جعله مستانفا لانه ايضاح لما سبق وتصريح بان قولهم كان مجرد خداع ولا

لست للمخادعة امرا مطلوبا لذاته فلا يكون الجواب بيانا فلا يحتاج الى سوال اخر به الكلام ولا يخفى انه لو جعل

يخادعون الله في الجواب بمنزلة انهم يقولون لغرض طلب السلطان على ... التعجب من كونهم من الناس كما يستوي

السوال ولك ان تجعل قوله يخادعون الله بيان سبب ما قصد من قوله ومن الناس من يقول من التعجب

كونهم من الناس كانه قيل لم يتعجب عن كونهم من الناس فاجيب بانهم يخادعون الله الاية قوله ما تطرق به من

سواهم طرقه اتاه ليلا والباء للتعدية اي يدفعون من سواهم من التارة والقتل الى غير ذلك والمنابذة المعنى

مضربنا بانهم للمومنين قوله والمعنى ان دائرة الخداع راجعة اليهم في القاموس الدائرة ما يحيط بالشيء ويحتوي

يحيط ثم الفرق بين المعنى الاول والثاني ان الخداع في المعنى الاول خداع سبق اي يخادعهم الله ورسوله

والمومنين